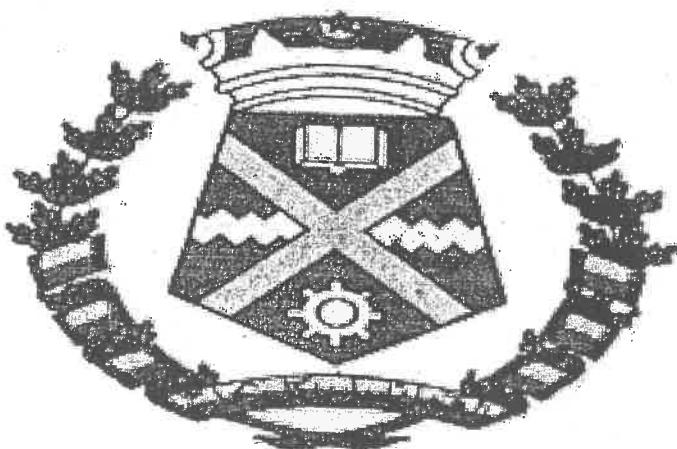


3608

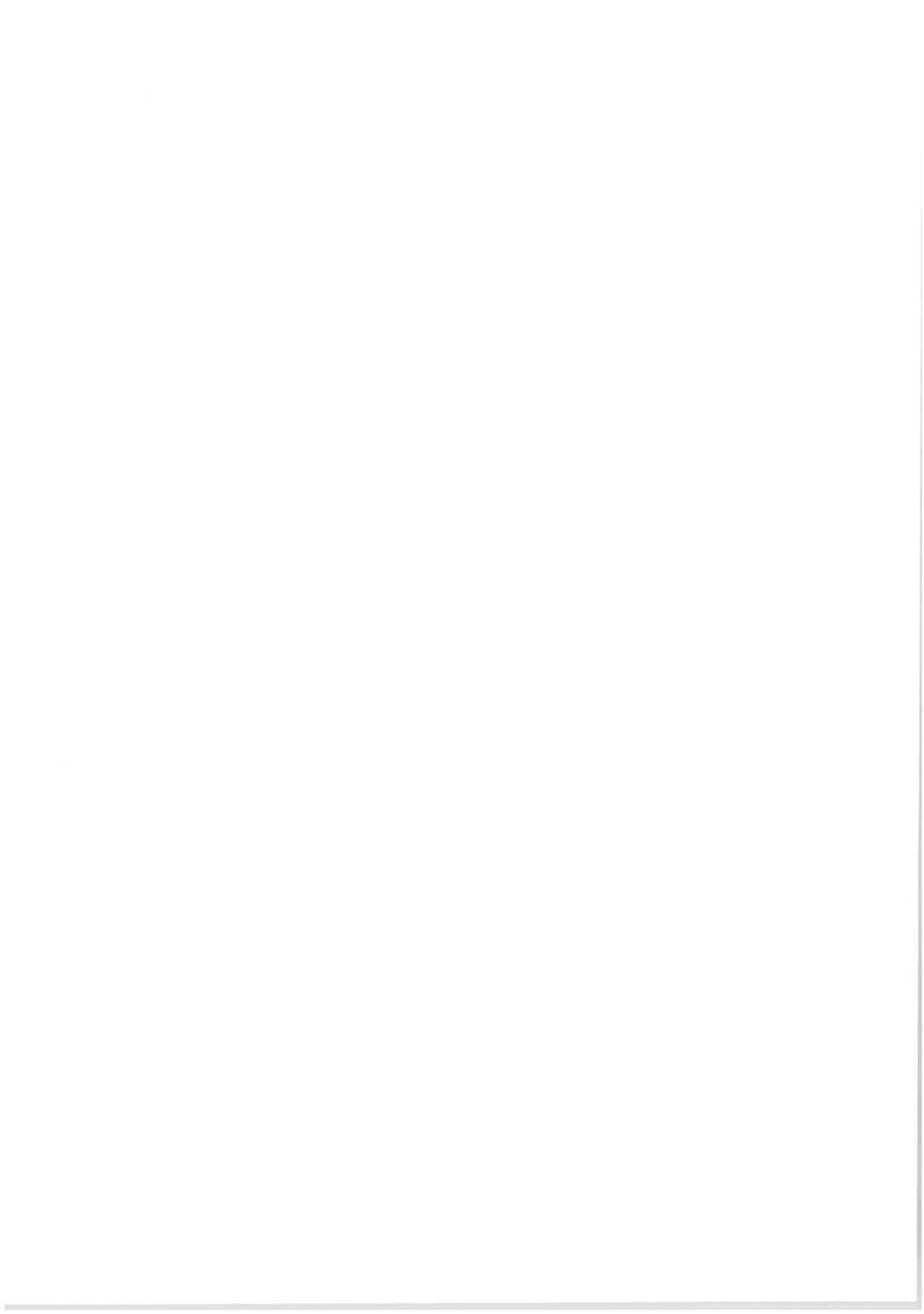
جلسة فريدة  
جلسة: غير مفتوحة  
للعلوم

# محضر اجتماع المجلس الجماعي لأيت ملول برسم الدورة الإستثنائية

المعقدة بتاريخ: 15 جمادى الأولى 1442 هـ الموافق ل (30 دجنبر 2020 م)



جَمَاعَةُ أَيْتِ مَلَوْل  
+XO+UT+I+X+CHINZI  
Commune Aït Melloul



## اجتماع مجلس جماعة أيت ملول ببرسم الدورة الاستثنائية

المنعقدة يوم الأربعاء ١٥ جمادى الأولى ١٤٤٢ هـ

الموافق لـ (٣٠ ديسمبر ٢٠٢٠ م)

## الورقة الحافظة

عقد مجلس جماعة أيت ملول جلسته الفريدة للدورة الإستثنائية غير مفتوحة للعموم، يوم الجمعة ١٥ جمادى الأولى ١٤٤٢ هـ (الموافق لـ ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٠ م) على الساعة الثالثة وأربعون دقيقة (15:40) بدل الساعة الثالثة (15:00) بعد الزوال المنصوص عليها بجدول أعمال الدورة وذلك لتأخر تحقق النصاب القانوني ، وذلك بمركز التربية والتكون حي الأمل أيت ملول، برئاسة السيد محمد بكار النائب الأول لرئيس مجلس جماعة أيت ملول (تبعد للمراسلة لعاملية عدد ٨٩٧٣ بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠٢٠ حول تدبير شؤون جماعة أيت ملول) وبحضور السيد احمد اكردوسن، رئيس الدائرة الحضرية لأيت ملول.

- العدد القانوني للأعضاء الذين يتكون منهم المجلس: ثلاثة وأربعون (43) عضواً.
- عدد الأعضاء المزاولين مهامهم: أربعون (40) عضواً.
- عدد الأعضاء الشاغرة مناصبهم (بشكل مؤقت لعدم ورود الحكم النهائي): (٠٣) ثلاثة وهم السادة:
  - ١. الحسين العسري رئيس مجلس الجماعة (المراسلة العاملية رقم ٢٨٦ بتاريخ ٢٠ يناير ٢٠٢٠)
  - ٢. احمد النجيري النائب الثالث للرئيس (المراسلة العاملية رقم ٢٨٧ بتاريخ ٢٠ يناير ٢٠٢٠)
  - ٣. الحسين العوامي عضو المجلس (المراسلة العاملية رقم ٢٨٦ بتاريخ ٢٠ يناير ٢٠٢٠)
- عدد الأعضاء الحاضرين: ثلاثون (30) عضواً، وهم السيدات والسادة:

١. محمد بكار	النائب الأول للرئيس
٢. محمد أيت عدي	النائب الثاني للرئيس
٣. نعيمة الفرج	النائب الرابع للرئيس
٤. عبدالله اورغي	النائب الخامس للرئيس
٥. جميلة مصدق	النائب السادس للرئيس
٦. عبد العالى ازنكض	النائب السابع للرئيس
٧. لطيفة ارفاك	النائب الثامن للرئيس
٨. الحسين حرish	كاتب المجلس
٩. الحسين الغريب	عضو المجلس
١٠. حماد امزال	عضو المجلس
١١. الحسن زكورا	عضو المجلس
١٢. مولاي كمال الوزاني	عضو المجلس
١٣. محمد الصديق	عضو المجلس
١٤. محمد لعبوي	عضو المجلس

عضو المجلس	مصطفى بومهاوت	15.
عضو المجلس	الحسن الحسني	16.
عضو المجلس	الحسين جلاوي	17.
عضو المجلس	لحسن جاود	18.
عضو المجلس	ابراهيم الدباغ	19.
عضو المجلس	خالد يوحدو	20.
عضو المجلس	محمد كوريزيم	21.
الحسين ايت اوحبيب	عضو المجلس	22.
محمد الفرس	عضو المجلس	23.
عبد الله اجباري	عضو المجلس	24.
سعدية بخوش	عضو المجلس	25.
الوافي لعمي	عضو المجلس	26.
جامع ايت بابا	عضو المجلس	27.
عادل المرابط	عضو المجلس	28.
الناجم بوamaran	عضو المجلس	29.
عائشة امغار	عضو المجلس	30.

• عدد الأعضاء المتفقين بعذر: أربعة (٤) أعضاء، وهم السادة:

ابراهيم جنخار	عضو المجلس	1.
محمد سومار	عضو المجلس	2.
الحبيب تيفت	عضو المجلس	3.
محمد ازفاض	عضو المجلس	4.

• عدد الأعضاء المتفقين بدون عذر: ستة (٦) وهما:

اسماء شرفان	نائب كاتب المجلس	1.
هشام بيروك	عضو المجلس	2.
محمد همام	عضو المجلس	3.
الحسين اعراب	عضو المجلس	4.
الحسن جعوفي	عضو المجلس	5.
سعيد موشان	عضو المجلس	6.

• كما حضر الاجتماع بصفة استشارية السيدات والسادة:

1. محمد سولي: مدير المصالح
2. عبد العزيز العثماني: رئيس جمعية "التضامن"
3. امينة بليحيجي: عن دائرة الحضرية لآيت ملول
4. فاطمة أزغبي: عن كتابة المجلس
5. احمد شطاط: عن كتابة المجلس
6. ابراهيم ادسدي بها: رئيس القسم الاداري والقانوني
7. عزيزة معلوي: رئيسة مصلحة الشؤون الاقتصادية والممتلكات
8. عبد العزيز بوضوبيين: مكلف بمكتب الاعلام والتواصل

وبعد التأكيد من اكمال النصاب القانوني، افتتح السيد محمد بكار النائب الأول لرئيس المجلس الجماعي لأيت

مول الاجتماع بالكلمة التالية:

٣٦١١

باسم الله الرحمن الرحيم، والصلوة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الدائرة الحضرية لأيت مول

السيدات و السادة الأعضاء

السيد مدير جمعية "التضامن" لدعم المركز الإستشفائي الإقليمي بإنزكان  
السادة أطروموظفو الجماعة

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وبعد؛ بناء على مقتضيات الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر بتاريخ 20 رمضان 1436 هـ (07 يوليو 2015م)  
بنتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات. أتشرف يومه الأربعاء 15 جمادى الأولى 1442 هـ الموافق لـ (30)  
ديسمبر 2020م) بإفتتاح أشغال الدورة الإستثنائية للمجلس الجماعي ، شاكرا لكم تلبية الدعوة.

- وبناء على المرسوم رقم 2.20.882 الصادر في 18 من ربيع الآخر 1442 هـ (الموافق لـ 04 ديسمبر 2020) القاضي بتمديد مدة  
سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لواجهة تفشي فيروس كورونا-كوفيد 19.

- وبناء على المادة 48 من القانون التنظيمي السالف الذكر سينما البند الأخير منه، والذي ينص على عدم الإخلال بالنظام  
العام ، وحافظا على مبدأ عدم المساس بالصحة العامة التي تدخل في النظام العام وعليه، أدعوكم إلى بالتصويت  
للموافقة على جعل أشغال هذه الجلسة الفريدة غير مفتوحة للعموم، وبعد اللجوء إلى التصويت العلني طبقا  
لمقتضيات المادة 6 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، والتي أسفرت على ما يلي:

▪ عدد الأعضاء الحاضرين أثناء التصويت: اثنان وعشرون(22) عضوا.

1. محمد بكار	2. الحسين حرish	3. محمد ايت عدي	4. نعيمة الفرج	5. جميلة مصدق
6. عبدالعالی ازنکضن	7. لطيفة ارفاك	8. ابراهيم الدباغ	9. حماد امزال	10. الحسن زكريا
11. محمد لعيبي	12. مصطفى بومهاوت	13. الحسن حسني	14. الحسين جلاوي	15. محمد كوريزيم
16. جامع ايت بابا	17. عائشة امغار	18. محمد الصديق	19. محمد الفرس	20. الحسين الغريب
21. الوافي لعميمي	22. الحسين ايت اوحبيب			

▪ عدد الأصوات المعتبر عنها: ثمانية عشر(18) صوتا.

▪ عدد الأعضاء الموفقين: ثمانية عشر (18) عضوا وهم السيدات والسادة:

1. محمد بكار	2. الحسين حرish	3. محمد ايت عدي	4. نعيمة الفرج	5. جميلة مصدق
6. عبدالعالی ازنکضن	7. لطيفة ارفاك	8. ابراهيم الدباغ	9. حماد امزال	10. الحسن زكريا
11. محمد لعيبي	12. مصطفى بومهاوت	13. الحسن حسني	14. الحسين جلاوي	15. محمد كوريزيم
16. جامع ايت بابا	17. عائشة امغار	18. محمد الصديق	19. محمد الفرس	

▪ عدد الأعضاء الرافضين: لا أحد.

▪ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت: اربعة(04) وهم السادة:

1. محمد الفرس	2. الحسين الغريب	3. الوافي لعميمي	4. الحسين ايت اوحبيب
---------------	------------------	------------------	----------------------

وافق مجلس جماعة ايت مول بالأغلبية المطلقة للأصوات المعتبر عنها، خلال الجلسة الفريدة غير مفتوحة للعموم من الدورة  
الإستثنائية المنعقدة يوم الأربعاء 15 جمادى الأولى 1442 هـ (الموافق لـ 30 ديسمبر 2020م)، بمركز التربية والتكتون حي الأمل ايت مول،  
على جعل أشغال هذه الجلسة الفريدة غير مفتوحة للعموم.

وقبل عرض نقاط جدول اعمال الدورة، أحيطكم علما بتوصل الجماعة بمراسلة عاملية عدد 3134 بتاريخ 02 نونبر 2020 حول النقطة الثالثة والمتعلقة بالبنية المخصصة لمقر مفوضية الشرطة السابق لait ملول . والتي ستناولها بالتفصيل عند دراستنا للنقطة. وهكذا نتناول جدول أعمال هذه الدورة كالتالي:

3612

الجلسة	جدول الأعمال
	1. التداول حول التعويض عنضرر الناتج عن الإغلاق الجزئي لسوق أيت ملول وسوق السبت اركانة لفائدة شركة خاصة.
جلسة فريدة	2. الدراسة والتصويت على مشروع ملحق اتفاقية الشراكة لدعم المركز الإستثماري الإقليمي بإنزكان.
	3. التداول حول كراء البنية المخصصة لمقر مفوضية الشرطة السابق بait ملول.
	4. إقفال الحساب الخصوصي المتعلق بالمبادرة المحلية للتنمية البشرية، تبعا للمراسلة العاملية عدد 4137 بتاريخ 04 دجنبر 2020 والمسجلة بالجماعة تحت عدد 10051 بتاريخ 04 دجنبر 2020.

وتنفيذًا لمقتضيات المادة 102 من النظام الداخلي للمجلس، أعطي الكلمة للسيد كاتب المجلس قصد تلاوة ملخص مقرر الدورة الاستثنائية المنعقدة يوم الجمعة 03 جمادى الاولى 1442 هـ الموافق ل(18 دجنبر 2020م) بمركز التربية والتكون حي الأمل أيت ملول ابتداء من الساعة الرابعة (16:00) مساء .

نقطة فريدة:	المقرر المتخذ رقم 2020/56
الدراسة و التصويت على تعديل مشروع ميزانية جماعة ايت ملول يرسم السنة المالية 2021. تبعا للمراسلة العاملية عدد 6449 بتاريخ 04 دجنبر 2020 والمسجلة بجماعة ايت ملول تحت عدد 10185 بتاريخ 10 دجنبر 2020.	وافق مجلس جماعة ايت ملول ياجماع الأعضاء الحاضرين، خلال الجلسة الفريدة الغير مفتوحة للعموم من الدورة الاستثنائية للمجلس الجماعي لأيت ملول المنعقدة يوم الجمعة 03 جمادى الأول 1442هـ(الموافق ل 18 دجنبر 2020م)، بمركز التربية والتكون حي الأمل ايت ملول، على تعديل مشروع ميزانية سنة 2021 تبعا للمراسلة العاملية عدد 6449، مع تفويض صلاحية القيام بتسجيل النفقات الإجبارية تلقائيا لرئيس المجلس طبقا للفقرة الثانية من المادة 191 من القانون التنظيمي 113.14.

تطبيقا للمادة رقم 97 بالقانون الداخلي للجماعة، المتعلقة بنقل وتصوير جلسات المجلس، تمت دعوة السيدات والسادة أعضاء المجلس، إلى التصويت لموافقة على استعمال الوسائل السمعية البصرية لمكتب الإعلام لجماعه ايت ملول، في حدود الإمكانيات التقنية المتوفرة لتوثيق أشغال الجلسة. وبعد اللجوء إلى التصويت العلني طبقا لمقتضيات المادة 6 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين أثناء التصويت: اربعه وعشرون(24) عضوا.

- |                     |                    |                       |                    |                  |
|---------------------|--------------------|-----------------------|--------------------|------------------|
| 1. محمد بكار        | 2. الحسين حرش      | 3. محمد ايت عدي       | 4. فعيمة الفرج     | 5. جميلة مصدق    |
| 6. عبدالعالی ازنکض  | 7. لطيفة ارفاك     | 8. حماد امزال         | 9. الحسن زكورا     | 10. محمد لعبوري  |
| 11. مصطفى بومهاوت   | 12. الحسن حسني     | 13. الحسين جلاوي      | 14. لحسن جاود      | 15. محمد كوريزيم |
| 16. محمد الفرس      | 17. الوافي لعميمي  | 18. جامع ايت بابا     | 19. عائشة امغار    | 20. محمد الصديق  |
| 21. الناجم بومارازن | 22. ابراهيم الدباغ | 23. الحسين ايت اوحبيب | 24. عبدالله اجباري |                  |

عدد الأصوات المعتبر عنها: اثنان وعشرون (22) صوتا.

عدد الأعضاء الموقفين: اثنان وعشرون (22) عضوا وهم السيدات والسادة:

5. جميلة مصدق  
10. محمد لعيبي  
15. محمد كوريزيم  
20. محمد الصديق

4. نعيمة الفرج  
9. الحسن زكريا  
14. لحسن جاود  
19. عائشة امغار

3. محمد ايت عدي  
8. حماد امزال  
13. الحسين جلاوي  
18. جامع ايت بابا

2. الحسين حريش  
7. طيبة ارفاك  
12. الحسن حسني  
17. الوافي لعميمي  
22. ابراهيم الدباغ

3613

- عدد الأعضاء الرافضين: (00) لا أحد.
- عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت: اثنان (02) وهما العضوان: الحسين ايت اوحبيب و عبدالله اجباري.
- وافق مجلس جماعة ايت ملول بإجماع الأعضاء الحاضرين، خلال الجلسة الفريدة غير مفتوحة للعموم من الدورة الاستثنائية المنعقدة يوم الأربعاء 15 جمادى الأولى 1442هـ(الموافق ل 30 ديسمبر 2020م)، بمركز التربية والتكوين حي الأمل ايت ملول، على استعمال الوسائل السمعية البصرية لمكتب الاعلام لجماعة ايت ملول، في حدود الإمكانيات التقنية المتوفرة لتوثيق أشغال الجلسة.

وتطبيقاً لمقتضيات المادة 67 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات والمادة 71 من النظام الداخلي للمجلس، اعلن رئيس الجلسة عن أسماء أعضاء المجلس المتغيبين عن أشغال هذه الجلسة الفريدة للدورة ، ويتعلق الأمر بالسادة :

- محمد ازفاض (توقع صحي)
- محمد سومار (توقع صحي)

وتتجدر الإشارة إلى أن المجلس قام بالتصويت على إعادة ترتيب جدول أعمال الدورة بحيث أسفرت عملية التصويت، بعد اللجوء إلى التصويت العلني طبقاً لمقتضيات المادة 6 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، على ما يلي:

▪ عدد الأعضاء الحاضرين أثناء التصويت: ثلاثة وعشرون (23) عضواً.

▪ عدد الأصوات المعتبرة: ثلاثة وعشرون (23) صوتاً.

▪ عدد الأعضاء الموقفين: ثلاثة وعشرون (23) عضواً وهم السيدات والسادة:

5. عبدالعالی ازنکض	4. جميلة مصدق	3. محمد ايت عدي	2. الحسين حريش
10. مصطفى بومهاوت	9. محمد لعيبي	8. حماد امزال	7. طيبة ارفاك
15. الحسين ايت اوحبيب	14. محمد كوريزيم	13. الحسين جلاوي	12. الحسن حسني
20. الناجم بومارزان	19. جامع ايت بابا	18. الوافي لعميمي	17. محمد الفريض
		23. ابراهيم الدباغ	21. عائشة امغار

▪ عدد الأعضاء الرافضين: (00) لا أحد.

▪ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت: (00) لا أحد.

وافق مجلس جماعة ايت ملول بإجماع الأعضاء الحاضرين، خلال الجلسة الفريدة غير مفتوحة للعموم من الدورة الاستثنائية المنعقدة يوم الأربعاء 15 جمادى الأولى 1442هـ(الموافق ل 30 ديسمبر 2020م)، بمركز التربية والتكوين حي الأمل ايت ملول، على إعادة ترتيب نقاط جدول أعمال الدورة ، ليصبح جدول أعمال الدورة بعد التصويت كما هو مبين أدناه:

النقطة الأولى: الدراسة والتصويت على مشروع ملحق اتفاقية الشراكة لدعم المركز الاستشاري الإقليمي بإنزكان.	النقطة الثانية: إقرار الحساب الخصوصي المتعلق بالمبادرة المحلية للتنمية البشرية، تبعاً للإرشادية	جدول الأعمال	الجلسة	التاريخ والساعة
			جلسة فريدة	يوم الأربعاء 30 ديسمبر 2020 على الساعة الثالثة (15:00) بعد الزوال

((و في هذه الأثناء تدخل السيد الحسين ايت اوحبيب في إطار نقطة نظام مطالبا السماح لبعض ممثلي هيئات المجتمع المدني بالدخول لحضور أشغال اجتماع هذه الجلسة لكون المسألة - حسب قوله- من الناحية الأخلاقية تستدعي ذلك. لكن السيد الرئيس رد عليه مجيبا بأن المجلس سبق له أن صادق على أن تكون أشغال هذه الدورة مغلقة نظرا للإجراءات الاحترازية التي تتطلبها ظروف جائحة كورونا.

و تدخل من بعدها السيد الحسين حريش كاتب المجلس مثيرا أن ما ينظم الدورات هو القانون و من بعده المعطيات الأخرى كالأخلاق وغيرها. وأشار إلى أن الظروف الاستثنائية ذهبت بالدولة إلى أن تلغى بعض دورات المجالس المحلية وطنيا حفاظا على صحة المواطنين. وفي ظل جائحة كورونا فإن جميع المجالس المحلية بالمغرب تعقد دوراتها في إطار مغلق. والمجلس اليوم يصوت على عقد هذه الدورة مغلقة تطبيقا للقانون، والأصل أن هناك قرار أن تكون جميع الدورات مغلقة في جميع الجماعات بالمغرب وليس في ايت ملول فقط. كما وأشار إلى أن المجتمع المدني فالجميع يكن له التقدير والاحترام ولا داعي للمزايدات في هذه المسألة . واطلب من السلطة المحلية أن تتدخل - في إطار التوضيح - لتوضيح هذه المسألة وإذا لم تكن واضحة. كما تلا ذلك مداخلة السيد الوافي لعميبي في إطار نقطة نظام حول عنوان الإتفاقية التي تحيل على كونها ستبرم مع المركز الاستشفائي في حين الواقع هو أن الإتفاقية ستبرم مع جمعية التضامن لدعم المركز الاستشفائي مطالبا بإدراج جمعية التضامن في عنوان الإتفاقية. و طلب توضيحا في المسألة وعن الأسباب التي أدت إلى اعتقاد هذا العنوان بهذا الشكل؟

و جوابا عن هذا السؤال تدخل السيد الحسين حريش وأشار إلى أن المقرر السابق عدد 09/2018 الذي اتخذه المجلس في هذا الإطار المتعلق بدعم جمعية التضامن بنفس الصيغة: المصادقة على اتفاقية شراكة لدعم المركز الاستشفائي الإقليمي لأنزكان. واليوم فالمجلس بقصد التعديل لنفس الاتفاقية وبالتالي وجب الحفاظ على نفس العنوان خاصة وأن هذه الاتفاقية تشمل مجموعة من الأطراف وهي : المندوبيا الإقليمية لوزارة الصحة بانزكان- عمالة انزكان ايت ملول- جماعة ايت ملول - جماعة الدشيرة الجهادية - جماعة انزكان، من جهة و جمعية التضامن من جهة ثانية، وذلك لدعم مشروع اسمه " دعم المركز الاستشفائي الإقليمي لأنزكان " وبالتالي فنحن ملزمون للحفاظ على عنوان الإتفاقية كما ورد في الاتفاقية الأصلية.

ونفس الشيء أشار إليه السيد محمد بكار نائب رئيس المجلس بأن الاتفاق بين جهة و جهة أخرى فالجهة الأولى تشمل كل من المندوبيا الإقليمية للصحة، عمالة انزكان ايت ملول، جماعة ايت ملول ، جماعة الدشيرة الجهادية و جماعة انزكان. والجهة الثانية هي جمعية التضامن لدعم المستشفى الإقليمي لأنزكان وبالتالي فلا مشاحنة في الألفاظ. وفي نهاية المطاف فالغيرة التي يحملها السيد الوافي هي التي تحكمنا جميعا. فنحن نريد الإسهام في هذا المشروع سعيا لإنجاحه. و الجمعية هي التي أخذت على عاتقها هذا المشروع. كما أن الإتفاقية الأولى مرت بهذه الصيغة و تم التأشير عليها بهذا الشكل. ولا داعي لأي تخوف في هذا الموضوع)).

ونظرا لظروف خاصة اضطرت السيد الحسين حريش للإصراف عن بقية أشغال الدورة ، بحيث حضر اشغال النقاط التالية:

**النقطة الثانية:** المتعلقة بمشروع ملحق اتفاقية الشراكة لدعم المركز الاستشفائي الإقليمي بانزكان.

**النقطة الرابعة:** إقفال الحساب الخصوصي المتعلق بمبادرة المحلية للتنمية البشرية، تبعا للإرسالية العاملية عدد 4137 بتاريخ 04 دجنبر 2020 والمسجلة بالجامعة تحت عدد 10051 بتاريخ 04 دجنبر 2020.

ولم يتمكن من حضور اشغال النقاط التالية:

**النقطة الأولى:** التداول حول التعويض عن الضرر الناتج عن الإغلاق الجزئي لسوق أيت ملول وسوق السبت اركانة لفائدة شركة خاصة.

**النقطة الثالثة: التداول حول كراء البناء المخصصة لمقر مفوضية الشرطة السابق بait ملول.**

وبناء على المادة 47 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، تم تعيين السيد مصطفى بومهاوت من اعضاء المجلس الحاضرين، كاتبا لبقية أشغال الجلسة الفريدة لتعذر بقاء السيد كاتب المجلس وكذا لتفويت السيدة اسماء شرفان نائبة كاتب المجلس.

وقد قدم السيد رئيس المجلس لأعضاء المجلس التهنئة بمناسبة نهاية السنة الميلادية 2020 ودخول السنة الميلادية 2021.

وبمناسبة اختتام اشغال الدورة الاستثنائية لأشغالها ، تمت تلاوة برقية ولاء وخلاص مرفوعة الى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

ورفعت الجلسة على الساعة التاسعة والنصف (21:30) مساءً.

رئيس المجلس

way

## محمد بكار(النائب الاول لرئيس المجلس)

شـهـد بـكـار  
Mohamed BEKAR  
الـنـسـبـةـ الـأـوـلـ لـلـرـئـيـسـ  
1º Vice Président  
جـمـاعـةـ الـنـسـبـةـ مـالـيـوـلـ  
Commune d'Aït Mellou

كاتب المجلس

## الدراسة والتصويت على مشروع ملحق اتفاقية الشراكة لدعم المركز الاستشفائي الإقليمي بانزكان.

### العرض:

السيد محمد بكار، النائب الأول لرئيس المجلس: قبل أن أعطي الكلمة للسيد رئيس جمعية التضامن لدعم المركز الاستشفائي الإقليمي لانزكان، اسمحوا لي أن أوجه الشكر لاهتمامه الكبير بصحة المواطن على مستوى إقليم انزكان أیت ملول والمتمثل في دعم المركز الاستشفائي الإقليمي بانزكان. والدور الذي قام به في الحقيقة في إعادة هيكلة المستشفى. ونتمنى من الله تعالى أن يكتب له هذا العمل في ميزان حسناته من جهة وأن يكتب للناس الذين ساهموا فيه من جهة أخرى. وأعطي الكلمة للسيد عبد العزيز العثماني رئيس جمعية التضامن لدعم المركز الاستشفائي بانزكان لإعطاء لمحه عن هذا المشروع وبعدها نمر إلى المناقشة.

السيد عبد العزيز العثماني، رئيس جمعية التضامن لدعم المركز الاستشفائي الإقليمي لانزكان: شكرنا السيد الرئيس وللإخوة الحاضرين وشكرا على دعوتكم للحضور معكم في إطار أشغال هذه الدورة.

حضر معكم كممثل لجمعية التضامن لدعم المركز الاستشفائي لانزكان، وكممارس أيضاً في قطاع الصحة لمناقشة موضوع هذا الدعم. ولا أريد أن أطيل عليكم في هذا الإطار لأن الواقع التي نعيشها الآن ليس فقط في عمالة انزكان أیت ملول والمغرب بل في العالم اجمع. فالظروف بينت خلال هذه الظرفية أن الاهتمام بالصحة يعتبر أول الأولويات لأن المجتمع المريض والسيم لا يمكنه أن يتقدم. ولا يمكن للأمة أن تتقدم وأن تقوم بأي تنمية في أي مجال من المجالات بشعب ضعيف وهزيل وسقيم.

في هذه الاتفاقية أبرمت بيننا نحن كجمعية كطرف وبين طرف آخر متمثل في: مندوبي وزارة الصحة بانزكان، عمالة انزكان أیت ملول، جماعة أیت ملول، جماعة الدشيرة الجهادية وجماعة انزكان. وאשר عليها السيد العامل يوم 30/05/2019. ومن بين الأهداف الأساسية لهذه الجمعية اذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- تأهيل بعض مصالح المركز الاستشفائي.
- تحسين ظروف استقبال وإقامة المرضى ومرافقهم وزوار المركز الاستشفائي.
- خلق فضاءات لفائدة الزوار والنزلاء داخل المركز الاستشفائي.
- المحافظة على البيئة داخل المركز الاستشفائي والسهر على الصيانة والنظافة.

إذن هذه هي بعض الأهداف التي اشتغلنا بها خلال السنتين الفارطتين، ذلك أنها قمنا بتأهيل مركز الطب العام وقمنا بتأهيل الطابق السفلي كله (أكثرب من 600 متر مربع) من حيث البناء والتجهيزات إلى أن أصبح كمصحة في المستوى المطلوب. وأنا لا أزكي هذا العمل بل ذلك هو واقع يشهد عليه الناس وأضع على أنظاركم بعض الصور التي تبين كيف كان المركز وكيف أصبح بعد تأهيله.

ومن بين الصدف التي أرادها الله سبحانه وتعالى وهو أن هذا المركز أصبح مهيناً ورهن الإشارة في بداية جائحة كوفيد. وأصبح هذا المركز مخصصاً لاستقبال مرضى كوفيد وتم تجهيزه بجميع الضروريات واللازم الطبية واللوجستيكية وهو الآن في أحسن الظروف من ناحية الاستقبال.

كما قمنا أيضاً بدراسة خاصة بالمصعد الذي سيخصص للمرضى حتى يكون ملائماً لمرور الأسرة للمرضى العاجزين على السير و حتى الجلوس على الكراسي.

كما قمنا بتهيئة المساحات الخضراء للمستشفى و تم إبرام عقد مع شركة التي قامت بتهيئة هذه المناطق (السفلي بالتنقيط-التشجير-الكراسي) حتى يكون ملائماً للمرضى والزوار لما لذلك من تأثير على صحة الإنسان من الناحية النفسية.

و من جانب المحافظة على البيئة داخل المركز، وبالإضافة إلى دور الوزارة/ المندوبية الإقليمية للصحة قامت الجمعية بواجبها في هذا الإطار نظراً لكون الجانب الصحي بالمركز الاستشفائي لإنزكان في العديد من المستويات تحتاج إلى ميزانية كثيرة جداً، وأبرمت شراكات مع الهيئات المنتخبة وهيئات المجتمع المدني. فتم الحصول على دعم أولى من بعض الجماعات (أيت ملول، إنزكان، الدشيرة الجهادية) بمبلغ 50 ألف درهم لكل جماعة والتي تعتبر قليلة جداً بالمقارنة مع الأشغال التي قمنا بها على مستوى هيئة المركز المذكور والتي تتجاوز 600 ألف درهم. ولأن نطلب من الجماعات دعماً إضافياً والتي تعتبر أساساً وموضوع تعديل هذه الاتفاقية للتذكير فإن جماعة إنزكان وافقت على منح الجمعية دعماً إضافياً مهماً وننمى من جماعة أيت ملول دعماً أكثر وأكثر. وأريد التذكير بالنسبة أتنا استقبلنا سيارة إسعاف بمواصفات دولية وتم إهداؤها إلى جماعة إنزكان. وإن شاء الله ستستغل الجمعية خلال سنة 2021 - وبدون أن أعطي وعد - على نأتي بسيارة إسعاف أخرى لجماعة أيت ملول. ونسأل الله التوفيق والسداد لما فيه الخير للجميع. و السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد محمد بكار، النائب الأول لرئيس المجلس: شكرأ لجمعية التضامن لدعم المركز الاستشفائي الإقليمي لإنزكان في شخص رئيسها السيد عبد العزيز العثماني على المجهودات التي قامت بها الجمعية على مستوى المركز الاستشفائي لإنزكان والتي تم تنويرنا بها، وننمى لهم التوفيق والسداد في مهامهم. وكما يعلم الجميع فسقف الخصاوص الحاصل في مجال الطب كبير وكبير جداً. ومساهمة الجماعات لا يمكنها سد هذا الخصاوص خصوصاً في ظل جائحة كوفيد 19. وليس الجماعات وحدها هي التي يجب عليها الاهتمام ومساهمة في هذا القطاع - بعد وزارة الصحة طبعاً - بل إن مساهمة الجميع هيئات ومجتمع مدني وقطاع خاص واجبة هي الأخرى في هذه الظرفية الاستثنائية و من ضمن الأولويات التي دعا إليها والحمد لله الملك محمد السادس نصره الله هي الاهتمام بالجانب الصحي. وننمى من الله عز وجل أن نساهم فيه نحن أيضاً كمجلس باعتبار أولئك المرضى هم أبناؤنا وعائلاتنا وإخواننا وأصدقاؤنا جميعاً.

إذن فننموذج تعديل الاتفاقية توصل به السادة أعضاء المجلس ولا داعي لعرضه مجدداً. وعليه سأقوم بتقديم ملخص عن تقريري لجني المالية والشراكة في الموضوع، فالمقترح الذي خلص إليه اللجنتين معاً هو رفع القيمة المالية للدعم من 50 ألف درهم إلى حدود 150 ألف درهم. وافتتح باب المناقشة.

#### المناقشة:

السيد جامع أيت بابا، عضو المجلس: شكرأ السيد الرئيس، السيد رئيس الدائرة، السادة المستشارين، الإخوة الموظفين. أولاً أشكر السيد رئيس جمعية التضامن لدعم المركز الاستشفائي الإقليمي لإنزكان. "في هذه الأثناء طلب السيد الحسين أيت اوحبيب نقطة نظام "

#### نقطة نظام:

السيد الحسين أيت اوحبيب، عضو المجلس: سيد الرئيس، احتراماً للقانون الداخلي للمجلس لمجلس جماعة أيت ملول فإنه بعد سماع الأذان نحترم منح مهلة لأداء الصلاة. واطلب احترام القانون الداخلي في هذا الصدد.

السيد محمد بكار، النائب الأول لرئيس المجلس: مرحباً، مرحباً، هذه فكرة ممتازة. فلنقم إذن لأداء الصلاة إذا كان الإخوة موافقين على ذلك.

السيد محمد الصديق، عضو المجلس: طبقاً للنظام الداخلي فإنه لا يسمح بإعطاء نقطة نظام في إطار تدخل. و الملاحظ أنه تم إعطاء نقطة نظام وسط تدخل عضو المجلس وبالتالي فإن اقترح أن يتم القيام بإنهاء تدخل العضو المحترم وبعدها نقوم لأداء الصلاة، علماً بأنه لا يمكننا أداء الصلاة في المسجد وشكراً.

\*''' في هذه الأثناء تم رفع الجلسة لأداء الصلاة \*\*\*

تمت مداخلة السيد جامع أيت بابا عضو المجلس: تحية مجدداً للإخوان. أن مداخلتي ستنصب أولاً حول إعطاء الأولوية لهذا القطاع خصوصاً في هذه الظرفية الاستثنائية، وإبراز مسؤوليتنا كمجلس وكمنتخبين في هذا الإطار. ذلك أنه وجب

عليها التذكير بالخاص الممول على مستوى البنية الصحية والمؤسسات الصحية والموارد البشرية والوجيستيك والمعدات الطبية وما إلى ذلك الذين تعرفه جماعة ايت ملول خاصة وإنهم إنما يأت ملول عامة في القطاع الصحي وهذا يؤرق مجلس جماعة ايت ملول ومستشارين جماعة ايت ملول. وانا شخصياً تحزن في نفسي كون هذه الوضعية أصبحت مقبولة لدى المسؤولين. وهذا إشكال كبير لأننا نقبل بوضعية لا تليق ومستوى عمالة إنما يأت ملول وكذلك على المستوى المحلي لمدينة ايت ملول. هذا من جهة.

أما جهة الدعم، فالاتفاقية أصلاً صادقت عليها جماعة ايت ملول بمبلغ أصبح هزيلاً بالمقارنة مع الحاجيات التي تتطلبها الظروف الحالية المتمثلة في جائحة كورونا ونتمنى من الله عز وجل أن يرفع عنا هذا الوباء. حتى ترجع الأمور إلى نصابها. فهذه الظروف تلزمنا نحن كجماعة توفير الدعم الملائم والمناسب، كما تلزم على المتتدخلين وللمؤولين عن هذه الجمعية أن يكون لديهم تصوّر مستقبلي بحيث نلاحظ أننا نتحدث عن الدعم المباشر دون طلب تصوّر أو تشخيص أو برنامج عمل لهذه الجمعية أو المتتدخلين حول هذا المركز الاستشفائي. فجداً لو توصلت الجماعات بتشخيص حقيقي لهذا المرفق الصحي أي ما هو الخاص وما هي الحاجيات الفعلية اليوم وما هو برنامج الجمعية بشراكة مع الجماعات كل - بطبيعة الحال - القريب الأمد والمتوسط المدى ولم لا برنامج بعيد المدى.

في هذه الجماعات كبيرة وكبيرة جداً، فإذا كان هناك برنامج مستقبلي واضح سيجيّب عن الشخص الفعلي الذي تعاني منه هذه المؤسسة ونعني منه نحن كذلك وتعاني منه الجمعية عن طريقنا كذلك، فيما المجال ربما مستعدة لتمويل هذا البرنامج الذي سيوفر هذه الحاجيات لهذه المؤسسة الصحية. علماً أننا - كما نقول دائماً غير راضين عن وضع هذا المستشفى رغم كل المجهودات المبذولة في هذا الإطار.

فالزائر لهذا المستشفى يعرف أن هذا المستشفى رغم ما رصد له ورغم ما سيرصد إليه من دعم، فلا يمكن أن يرقى إلى المستوى اللائق به. خاصة وإننا نمنح الدعم ليس بناء على نتائج وعلى برامج محددة. فهي نظرية المتواضع أحبت أن تتوفر الجمعية على برنامج لثلاث سنوات نعرضه على المجالس وعلى أساسه يمنح الدعم ولو تجاوز 150 ألف درهم. فإذا كان البرنامج واعد وسيتحقق، فلن نصادق على دعم بـ 200 ألف أو 300 ألف درهم أو حتى أكثر. فالأخشن والأفضل لنا أن نبرمج للقطاع الصحي وأن نقضي على المشاكل ونوفر الحاجيات الازمة في ظرف ثلاثة سنوات أو ست سنوات المقبلة، آنذاك نمر إلى الكماليات. فهذا لا يمكن الوصول إليه إلا بناء على تشخيص حقيقي واقعي واضح يؤسس عليه برنامج الجمعية بتنسيق وشراكة مع الجماعات والمجالس المنتخبة.

وللإشارة فإن القطاع الصحي كقطاع حكومي فإننا وملأ طوله لم تستفيد منها هذه المنطقة أي شيء. وهذا يتجلّى ضعف عمالة إنما يأت ملول هموماً وضعف الجماعات بوجه خاص. فالواضح أننا لم نجلب أي شيء لهذه المنطقة من وزارة الصحة فالمستشفى القائم والموجود منذ يوم اردياننا هو الوحيد الموجود إلى حدود اليوم، وكذا المركز الصحي المتواجد وسط مدينة ايت ملول والملاحظ أننا جميعاً كمتتدخلين - لأن الجمعية هي الأخرى متدخلة في هذا المجال - لم نستطيع أن نجلب شيئاً من قطاع الصحة إلى هذه المنطقة ولم نجد إلى ذلك سبيلًا. وحتى نتمكن من إيجاد طريق لذلك علينا أن تكون حازمين وأن تكون لدينا رؤية مستقبلية لقطاع الصحة بناء على تشخيص واقعي واضح يؤسس عليه برنامج معين تتعاقد عليه جميعاً كمتتدخلين (سلطة إقليمية، مندوبية الصحة، جماعات، هيئات المجتمع المدني) فإننا لا محالة سنجد الطريق إلى النجاح في هذا الباب.

وأخيراً فعل الجمعيات أو الهيئات المسؤولة أن تقدم للجماعات تقارير سنوية حقيقة لوضعية القطاع الصحي بالمنطقة سواء الوضعية الوجيستيكية أو وضعية البيانات وغيرها حتى يمكن تطوير هذا الدعم لنصل إلى النتائج المتواخدة. وشكراً سيد الرئيس.

السيد محمد بكار، النائب الأول للرئيس: في إطار تأطير وتوجيه النقاش، أريد الإشارة إلى أننا في إطار موضوع تعديل الاتفاقية مع جمعية التضامن لتحسين وضعية المستشفى الإقليمي لأنما يأت ملول و يجب أن نبقى في هذا الإطار. ونحن لا

السيد محمد الفرس، عضو المجلس: شكرًا للسيد الرئيس، تحية للحضور الكريم. لدى نقطتين تنظيميتين أريد البدء بهما هذا التدخل وتتلخصان فيما يلي:

الأولى: تتعلق بتأخر انطلاق أشغال الجلسات، فلا يعقل أن ننتظر مرور ساعة وعشرين دقائق لبدء أشغال الجلسة. فهذا يعتبر اسهتماراً واستخفاف. فيجب أن نتحلى بنوع من المسؤولية في هذا الإطار حتى لا نبقى هنا إلى وقت متأخر من الليل ومن له عنده فلا بأس، فكلنا لدينا التزامات.

وأما الثانية: فتتعلق بالحضور، فلا يعقل أن يتكون المجلس من 43 عضواً في حين أننا نكمل آخر الجلسة المتعلقة بالميزانية بـ 10 أو 11 عضواً. فنحن نريد أن نذهب ونقضي أغراضنا، لكن لا، فالحضور والإلتزام به مسؤولية يجب أن نتحلى بها جميعاً وأمانة أمام الساكنة التي انتدبتنا يجب الالتزام بها أيضاً.

أما ما يتعلق بموضوع دعم الجمعية، فإننا لا نريد من خلاله أن ترفع الدولة يدها عن الصحة. فلا يعقل أن يكون لدينا مستشفى إقليمي واحد بالعملة. وأن نحمل المسؤولية لجمعية واحدة وأن ننتظر منها تقديم العديد من الخدمات لهذا المركز في حين أنه يجب تحويل المسؤولية إلى وزارة الصحة باعتبارها الوصي على القطاع الصحي عموماً. ولا أحد منا هنا ليس لديه إلمام بـ 10 ذلك المستشفى يعني فهناك إجماع حول ذلك من الجميع فنحن نسمع طيلة فترة جائحة كورونا أن هناك معاناة كبيرة وكبيرة جداً. لم تعرف إلا بعد التدخلات المحتشمة.

وفي نظري فمن الجيد دعم هذه الجمعية، لكن بالمقابل فإننا ضيعنا فرصتين مهمتين طالما ناقشتاهما وما زلنا نناقشهما ونتأسف على ذلك، تلك الفرصتين تمثلان في المستشفى الإقليمي الذي كان معترم باليت ملول إحداثه ثم مستشفى القرب الذي ساهمنا فيه كجامعة والذى لم يعرف طريقه إلى الانجاز. فضروري أن نناقش هذه المواضيع ولا يجب الاختصار فقط على دعم قطاع الصحة من خلال منح الجمعية مبلغ 15 مليون ستة ملايين. وهذه فرصة لمناقشة مشاكل القطاع الصحي محلياً وإقليمياً لأن الأمر يتعلق بصحة المواطنين التي لا تقبل المزايدات. فكان الأجر أن يعرض علينا تقرير حول الجمعية، أعضاؤها، أهدافها (التي ذكر الأخ رئيس الجمعية بعضها منها)، إنجازاتها، برامجها. أما التمويل فيكون عن طريق التعاقد على أساس مشروع معين أو برنامج معين حتى نتمكن في الأخير من المحاسبة حول ذلك المشروع أو البرنامج هل تم تنفيذه أم لا؟ أما تقديم الدعم هكذا فأمر غير معقول. فالمستشفى الإقليمي عرف مؤخراً العديد من المشاكل. وكل سمع بـ 10 هناك مبادرات الشخصية للسلطة الإقليمية والتي دبرت تلك الفترة الحرجة التي كان فيها المستشفى يعني. وأنا صراحة لم المس ان جمعية ما قدمت دوراً كبيراً في تلك الفترة.

ومن جهة أخرى فهناك مسألة أخرى فأثناء مناقشتنا لدعم الجمعيات الثقافية والاجتماعية في إطار الميزانية قمنا بحرمانهم من الدعم، وتم التخفيف لجمعيات أخرى. لماذا؟ لأن الوضع استثنائي. والآن نأتي إلى إضافة مبلغ 100 ألف درهم هكذا. فهل الميزانية قادرة على تحمل هذه النفقات حتى لا نقدم وعداً. فيمكن الالتزام بهذا الدعم، لكن لن نجد مستقبلاً السيولة للوفاء به. وعليه يجب علينا استحضار هذا الجانب. وشكراً سيد الرئيس.

السيد محمد لعيبي، عضو المجلس: باسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله وسلام وبارك على سيدنا محمد النبي المصطفى الأمين وعلى الله وصحبه أجمعين.

شكراً السيد الرئيس، السيد رئيس الدائرة، السادة الأعضاء. سألتزم بال موضوع. فكما قال السيد الرئيس فإننا نشكر الجمعية على العمل الذي تقوم به على مستوى القطاع الصحي. وهذا العمل عمل تطوعي. وإن الشخص الكائن على مستوى المركز الاستشفائي فهو خصوصات كبير ومهول. كما أن الوضعية الصحية - به كما يعلم الجميع - غير لائقة وغير مقبولة. وهذه مسؤولية الدولة بالدرجة الأولى الممثلة في وزارة الصحة والكل متفق على ذلك.

وأنا في الحقيقة أحيي هذه الجمعية لأنه كما يقول المثل "أن تشعل شمعة خير من أن تلعن بالظلم".

فلا تكون هناك مبادرة، وتكون هناك شجاعة لدى بعض الإخوة للإسهام في تحسين هذا الوضع فذلك يعتبر انجازاً. فلو قمنا بهذه المبادرة لمدة 15 أو 10 سنوات مضت لكان وضع هذا المستشفى أحسن وأفضل بكثير مما هو عليه الآن. علماً أنني سمعت أن هناك في البداية عراقيل صغيرة. لكن اليوم والحمد لله في هذا الوقت بالذات - واعتقد أن هناك قناعة لدى الجميع- أن الكل يجب أن يتعاون ويتضامن من أجل الدفع بهذا المستشفى من أجل تأهيله وتحسين وضعه. فلن يرق بطبعية الحال أي ما نتصوره ونطمح إليه، لكن على الأقل ان يتم الارتقاء به إلى وضع أفضل مما هو عليه الآن.

وأتذكر أننا كمجلس حينما كنا نناقش هذه الاتفاقية خلال سنة 2018، فقد أشرنا وقتها إلى أن هذا المبلغ غير كاف. لكن قيل لنا أن هذا ما طلبه الجمعية آنذاك.

وعليه اعتقاد أن هذا العمل مهم، وأؤمن مجهد الجمعية وأتمنى أن يساهم الجميع في إنجاحه وفق عمل تراكيبي ووفق برنامج واقعي قابل للإنجاز وفق الدعم الممنوح له لتغيير وضعية ذلك المستشفى.

ومرة أخرى أحيي الدكتور عبد العزيز العثماني رئيس جمعية التضامن لدعم المركز الاستشفائي الإقليمي بانزكان على المجهودات الجبارية التي يبذلها في هذا الإطار، كما أحيي من يحب هذا الوطن تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالية نسأل الله التوفيق والسداد. ومن أراد عكس ذلك نسأل الله سبحانه وتعالى أن يجازيه على قدر رده. و السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الوافي لعميمي، عضو المجلس:** شكرًا السيد الرئيس، السيد رئيس الدائرة الحضرية، إخواني الأعضاء، وبخصوص دعم المستشفى الإقليمي كان في مخيالي أثناء قدوم / تأسيس هذه الجمعية هو أن هؤلاء الناس اتوا بهدف الاستغلال وتفعيل هذا العمل الإنساني مع توفير الدعم حسب الإمكانيات لكن على أساس البحث عن دعم خارجي لدى الفعاليات والهيئات الأخرى. أما الاعتماد على دعم الجماعات وهذه فهذا غير مقبول. فنحن أيضاً نعرف كيف نصرف، إذ يمكن لنا الوقوف بالمركز الاستشفائي لمعرفة الحاجيات والخاصص وعقد صفقة ذاتية دون الحاجة إلى جهة أخرى. فإذا لم نستطيع البحث عن فعاليات وجهات أخرى للدعم بالإضافة إلى دعم الجماعات بما هو الدور الذي ستلعبه الجمعيات إذن في هذا المجال. فالكل يعرف الخاصص سواء العمالية أو المندوبية أو الجماعات. فمع الأسف الشديد كنت أنتظر أن يتم إمدادنا بتقرير يتم فيه سرد جميع المساهمين مع الاعتمادات المساهم بها وما تم القيام به حتى يتم تشجيعنا لمنح دعم إضافي. أما أن أمنح الدعم لجهة من أجل الصرف فقط. فأنا كذلك يمكنني صرف الاعتمادات. فمثلاً يمكنني تخصيص مبلغ 20 مليون مثلاً من أجل تهيئ مناطق خضراء بالمستشفى (السقي بالتنقيط، التشجير) وهكذا. فنحن نريد من الجمعيات العمل على إشراك الفعاليات الأخرى، أما نحن فنعرف كيف سنصرف أموالنا.

ومن جهة أخرى فإن من بين أهداف الجمعية هو تزويد المركز الاستشفائي بالأدوية ذات الصبغة الاستعجالية. ومع الأسف الشديد فقد عشت حالة أيام الحجر الصحي تتعلق بأمرأة معوزة لم تستطع شراء حقن واتصلت هاتفياً مع رئيس الجمعية من أجل معالجة هذه الوضعية، لكن أجابني بأن شراء الأدوية ليس من اختصاص الجمعية مع العلم أن ذلك مشار إليه بالمادة الثانية من الاتفاقية. وأخلاقياً يجب علينا شراء الأدوية لتلك المرأة. النتيجة هي أننا دافعنا من أجل تأسيس هذه الجمعية ودعمنا لكنها تصدمنا بجواب ليس في محله: وشكراً وسلام عليكم.

**السيد الحسين أيت أو حبيب، عضو المجلس:** تحية للسيد الرئيس، السيد رئيس الدائرة الحضرية، أعضاء وعضوات المجلس المحترمين. لا أحد ينكر أن الواقع الصحي على مستوى عمالية انزكان أيت ملول - خاصة بالمركز الاستشفائي الإقليمي لانزكان - هو وضع كارثي بكل المقاييس. قلة الأطر الطبية، مرفق لا يليق لساكنة عمالية انزكان أيت ملول. ولا ننتظر من الجمعية حلولاً لهذه المشاكل الكبرى. فالحكومة سيدي الرئيس عجزت عن حل مشاكل المستشفى الإقليمي لانزكان. وما بالك بالجمعية، أن تقوم الجمعية بحل هذه المشاكل العويصة وتحملها هذه المسؤولية من خلال منحها هذا الدعم ، فذلك أمر مستحيل.

فالمسؤولية تتحملها الحكومة ووزارة الصحة وحدها. وبالتالي وجب علينا الترافع على هذا المستوى وهذه مناشدة للنواب البريطانيين بعمالة انزكان ايت ملول من أجل الترافع لدى وزارة الصحة على الواقع الصحي بعمالة انزكان ايت ملول الذي يعرف تردياً وتدهوراً مزريين ومستمررين. فالساكنة انتدبتهم لتمثيلها لإيصال همومهم ومشاكلهم إلى قبة البرلمان، وهذه أولى مسؤولياتهم.

٣٦٢١

ومن جهة ثانية، فعلاقة بهذا الدعم فإن المدينة على المستوى المحلي تعيش هي الأخرى وضعاً كارثياً. فجميع المراكز الصحية بالمدينة تحتاج إلى دعم. فالمراكز الصحية لا يعيشون وضعياً كارثياً إذ نجد الكلاب الضالة وسط هذا المستشفى وبنيته التحتية متعدية إضافة إلى طابورات من المواطنين ينتظرون الأطر الطبية التي لا تأتي. إضافة إلى العديد من المشاكل تلاقاها كأعضاء جماعيين. أضف إلى ذلك المركز الصحي لقصبة الطاهر فهو أيضاً مرفق متredi نوافذه مهترئة و زجاجها مكسور كما نجد الماء يرعى وسطه. أما مستوصف ازرو فيعيش هو الآخر أوضاعاً صحية متدهورة. وعليه يجب علينا معالجة مشاكل التي تعاني منها المرافق الصحية بآيت ملول ودعمها وإعطائها الأولوية. وبعدها نمر إلى مشاكل المستشفى الإقليمي لأنزكان.

وأما المسألة الثالثة تتعلق بكيفية منح الدعم وعلى أي أساس؟ فهل سيتم ذلك بناءً على تقارير معينة؟ وهل تم وضع برنامج أو تصور حول صرف هذا الدعم؟ وهل هناك آليات للاشتغال؟ ومن هم أعضاء الجمعية حتى نعرف مع من نتعامل؟ ولمن سنعطي هذا الدعم؟ وما هي الجهة التي ستستفيد منه؟ فهذه الأمور كلها في الحقيقة يجب أن نعرفها. فلا يمكن أن أصوات على مسألة لا أعرفها، فذلك مال عام. يجب أن نعرف من سيصرف وكيف سيصرف وفي أي مجال سيسصرف؟

وبالتالي فالواقع الصحي على مستوى مدینتنا واقع متredi، ويجب علينا أن نتحمل مسؤوليتنا كمسؤولين جماعيين وأن نترافع ونساهم في حل هذه المشاكل.

والمسألة الرابعة سيدي الرئيس وهي للأسف الشديد أنه يخزفينا صراحةً أننا ندعم جمعية التضامن بمبلغ 150 ألف درهم والتي رغم ذلك لن تحل إلا مشكلات بسيطة في قطاع الصحة، في حين تقوم بتخفيض الدعم من منح الجمعيات بآيت ملول و ما زالت لم تصرف لها المنح بدعوى كون الميزانية غير قادرة على ذلك. وتم اللجوء إلى التخفيض من ميزانية عمال الإنعاش وسيتم تقليص عمال الإنعاش لكون الميزانية غير كافية ونأتي الآن لمنح مبلغ 150 ألف درهم لجمعية التضامن وهذه معايرة يصعب فهمها بصراحة. ويحز ذلك فينا كأعضاء جماعيين، ويجب علينا تحمل مسؤوليتنا التاريخية أمام الله وأمام هذه الساكنة التي نمثلها. فهذا مال عمومي يجب أن نعرف أين يصرف. وشكراً سيدي الرئيس.

السيدة عائشة أمغار، عضو المجلس: السيد الرئيس، السيد رئيس الدائرة الحضرية، السادة أعضاء المجلس، السادة الموظفين، مساء الخير. بداية أشكر السيد رئيس المجلس لتفاعلاته الإيجابي حول ملاحظتي المتعلقة بوضع القاعة حتى تكون أكثر أريحية من المرة السابقة.

وأما الملاحظة الثانية فتتعلق بالغياب، وتفاعلها مع العديد من الملاحظات فإننا نسجل هذه الملاحظات خلال الجلسات، لكن ما وراء هذا الغياب؟ فهل هناك إجراءات في هذا الإطار وهل تم اتخاذها؟ فانا أرى شخصياً أن هناك بعض الأشخاص لا أراهم في دورات متتالية ولا أعلم إن كانت هناك إجراءات وراء ذلك أم لا؟ وهذا يدخل في اختصاصكم، وهذا فقط ليس إلا مجرد تذكرة.

أما بخصوص الدعم المتعلق بالجمعية فما كنت انتظره في هذا الإطار هو أن يقوم السيد رئيس الجمعية بإعطائنا نبذة عن أعمال الجمعية، جموع عامة للجمعية، أعضاؤها وما إلى ذلك. كما أود التساؤل في هذا الإطار عن لجنة التتبع ومن يمثلها بالمجلس، عددها، تقاريرها، ومن الأجل أن تكون هذه اللجنة حاضرة لعرض تقاريرها على المجلس في هذا الباب وذلك لمعرفة أين يصرف الدعم العمومي رغم كون مبلغ الدعم ليس مبلغاً كبيراً (50 ألف درهم) إلا أنه لابد من معرفة مجالات صرفه.

أما بخصوص تقارير الجمعية فقد تساءلنا عن ذلك خلال اجتماع لجنة المالية، وكان جواب المصالحة المختصة بالجامعة أن الإدارة تتوصل بتقارير سنوية تفصيلية حول نشاط الجمعية.

٣٦٢٨

فكمما تعلمون فإننا اليوم لا نحتاج للدعم المالي بقدر ما نحتاج للدعم النفسي والإنساني، وكذا إلى التدبير المعقّل إلى المال العام. كما أتساءل لم لا يتم إدراج مثل هذا الدعم خلال الدورة الاستثنائية لشهر يوليوز كتفاعل إيجابي للمجلس معجائحة كورونا التي أبانت عن ضرورة إعطاء الأسبقية للجانب الصحي. لكن مازال هناك متسع من الوقت للأمور الإيجابية.

أما بخصوص العجز الذي أشار إليه السيد رئيس الجمعية المتمثل في كون تكاليف المشروع الذي قامت به الجمعية بلغ 600 ألف درهم، والذى على أساسه تم طلب الدعم. فكان من الأجدر أن تقوم الجمعية بوضع تقرير مفصل عن هذا المشروع تقنياً ومالياً لاعتماده في وضع واقتراح مبلغ الدعم الممكن المساهمة به كجامعة في هذا الإطار. ونظراً لعدم توفر ذلك فلجنة الشراكة اعتمدت في اقتراحها على مبلغ الدعم الذي ساهمت به جماعة انزكان البالغ 150 ألف درهم، وقد اعتمدت لجنة المالية هذا المبلغ كذلك تضامناً مع الجمعية حتى يكون تدخلها أكثر فعالية ونجاعة مستقبلاً أكثر مما كانت عليه في السابق. كما أهيب بالجمعية - كما أشار إلى ذلك الأخ لعميبي لوافي - بالانفتاح على الدعم الخارجي خصوصاً المنظمات الدولية علماً أن مجال اشتغال هذه الجمعية سيسهل عليها الحصول على الدعم سواء على المستوى الداخلي (هيئات المجتمع المدني، المؤسسات الأخرى، الفاعلين الاقتصاديين، القطاع الخاص) أو المستوى الخارجي. وأحيلكم إلى أن المغرب الان فتح بوابة في إطار الدعم العالمي، ومن الممكن أن تحصل الجمعية على أكثر من 90% من الدعم الذي تحصل عليه من الجماعات وفي ظرف وجيز إذا سلكت هذا المسار.

وبخصوص التقارير اطلب من الجمعية أن تضع رهن إشارتنا تقارير مفصلة حول نشاط الجمعية لتمكيننا من إغناء أفكارنا وتتبع نشاط الجمعية عن كتب واعتمادها في منح الدعم اللاحق لهذه الجمعية. وشكراً.

**السيد حسين حريش، كاتب المجلس:** شكرنا السيد الرئيس، السيد البasha، السيد رئيس جمعية التضامن.

أولاً باسم جميع السادة أعضاء المجلس أرحب بك. وكأحد ممثلي الساكنة وكمواطن أعرف جيداً المجهود الكبير الذي تبذلونه على مستوى القطاع الصحي، ولا تفوتي الفرصة لأشكركم عليه وعلى تطوعكم والتضحية بوقتكم الثمين رغم انشغالاتكم لأداء هذه الأمانة وهذه المسؤولية التي تقع على عاتقنا جميعاً. ونسأل الله أن يتقبل منكم هذا العمل. وشكراً جزيلاً على هذا العمل الجليل. فهذه هي طبيعة المجالس المحلية، لابد لها أن تناقش التفاصيل وتريد التدقيق لكن الجميع يقدر هذا المجهود ويشكره والهادف إلى تحسين وتأهيل وضع المستشفى الإقليمي بانزكان. وعلى كل حال فإننا نتواصل مع المواطنين ونتبع بشكّل يومي ومستمر وضعيّة المستشفى الإقليمي بانزكان، ولمسنا أن هناك نوع من التطور والتحسين الذي يقف وراءه العمل الذي قمنا به، ونتطلع إلى أن يرتقي هذا العمل إلى ما هو أفضل إن شاء الله.

إن هذا الدعم هو بمثابة مساهمة جد بسيطة، لكن مع ذلك يجب التدقيق في بعض الأمور. فهذا الدعم هو في الحقيقة ليس دعماً للجمعية وإنما هو دعم للمستشفى فالجمعية فقط تطوعت لأن تدبر مع باقي الشركاء هذه المهمة. هذه المساهمة كانت تقوم بها أيضاً المجالس السابقة بحيث كانت تذهب مباشرة إلى مندوبي الصحة وانت تعلمون المشاكل والإشكالات التي رافقت ذلك. وأنذكر هذا الدعم البالغ 500 ألف درهم والدعم البالغ 300 ألف درهم اللذين ساهمت بهما الجمعية للمندوبي الإقليمية لفائدة المستشفى الإقليمي ولكن لا أحد يسأل عن ذلك. لكن العموم الآن تكونت وترسخت لديه هذه القناعة وهي أن الدعم والتدير من خلال الجمعيات سيكون أيسراً، لأن التدبير عن طريق المؤسسات العمومية يكون دائماً معقداً. فإذا وضعنا هذه الأمور في هذا المسار فسنخلص إلى أن هذا العمل الذي تبذلته الجمعية هو مجهود وعمل جبار وناجع. وأنا من أحد المتابعين للوضع الصحي في الإقليم وأعرف أنها مسؤولية ومسؤولية كبيرة وكبيرة جداً.

وعليه فدعم القطاع الصحي لا يجب أن يختزل في هذه المساهمة التي - استمحكم - لأصفها بالهزيلة. و لكن هناك مساهمات أخرى، وأذكركم هنا بمساهمة المجلس في إطار مؤسسة محمد الخامس للتضامن لبناء مستشفى القرب

بالقليعة البالغة ثلاثة ملايين درهم. وهي مساهمة مقدرة على كل حال لأن هذا اختصاص مباشر لوزارة الصحة. لكن من موقع المسؤولية الوطنية فيجب علينا أن نتعاون جميعاً من أجل التهوض بقطاع الصحة. أضف إلى ذلك مقرر للمجلس الذي ينبغي أن نذكره بحيث صادقنا على 1,5 مليار في programme de développement intégré PDI على موزعة على سنوات 2021 إلى 2024. إذن هذه هي المساهمات الإجمالية للمجلس من أجل التهوض بقطاع الصحة في الإقليم.

وعلى كل حال فالجهود الذي بذلناه في المناقشة أكبر من قيمة هذا الدعم. وأتمنى أن تكون المطالبة بالتقارير المفصلة منسوبة ومعتمدة على الجميع وأن تشمل الجمعيات التي تستفيد من دعم 140 مليون و 120 مليون و 70 مليون و 50 مليون و 20 مليون وما إلى ذلك. لا نأخذ ولا نطلب منها تقارير حول مجالات صرف الدعم المنوح إليها رغم أن مجال اشتغالاتها ليس بالمجال الحيواني كما هو الشأن مثل هذه الجمعية التي يدخل مجال تدخلها في مجال حيوي هام لا وهو قطاع الصحة. وشكرا.

**السيد عادل المرابط، عضو المجلس:** شكرًا السيد الرئيس، السيد رئيس الدائرة الحضرية، السادة الأعضاء.

في إطار مناقشة النقطة المتعلقة بالدراسة والتصويت على مشروع ملحق اتفاقية الشراكة لدعم المركز الاستشفائي الإقليمي بانزكان نشكر أولاً السيد رئيس جمعية التضامن على المجهودات المبذولة في هذا الأمر. إلا أنه أريد الإشارة - كما ورد في تدخلات بعض السادة الأعضاء - إلى أن موارد الجمعية تقتصر فقط على الدعم المنوح من الجمعيات الترابية بعمالة انزكان أيت ملول. والإعتماد على هذا الدعم فقط لا يمكنها بتاتاً حل المشاكل التي يعاني منها قطاع الصحة على مستوى المستشفى الإقليمي بانزكان وسد الخصوص الحاصل فيه والتي تتطلب تكاليف باهضة ولن تصل إلى الهدف المنشود. وعليه أطلب من الجمعية البحث عن موارد مالية من جهات أخرى. علماً أن قطاع الصحة يلقى تجاوب مختلف الفاعلين في هذه الأمور.

وأما النقطة الثانية التي أود الإشارة إليها إلا وهي التقارير، من الإيجابي أن تمنع الجماعة الدعم في حدود الإمكانيات وبالمقابل على الجمعيات تقديم تقارير للجماعة حول أنشطتها وعن برنامجهما. كما أسألك في هذا الإطار، هل ميزانية الجماعة تسمح بمنع هذا الدعم؟ ذلك أننا لاحظنا أثناء دراسة الميزانية أن العديد من الجمعيات حرمت من الدعم وأخرى تم التخفيض مبلغ الدعم المنوح إليها ومسائل أخرى. فهل تسمح الميزانية بمنع هذا الدعم رغم كونه دعم مهم؟

أما ما يخص التقارير فالإجدر أن يتم إرفاق تقارير عن أنشطة الجمعية مع جدول أعمال الدورة منذ سنة 2018، بماذا قامت الجمعية؟ وما هي الحاجيات للاعتماد عليه لرفع قيمة الدعم؟ فهناك من يريد الرفع من قيمة الدعم المقترن إلا أن الأمور تبقى أمامه غير واضحة.

وأما بالنسبة للمستشفى الإقليمي لانزكان فقد منحنا له الدعم كمرحلة أولى وتم الزيادة في هذا الدعم خلال دورة أخرى على اعتبار كونه غير كاف. ونحن الآن في إطار دعم جديد في إطار هذه الاتفاقية. فالمستشفى الإقليمي لانزكان يستنزف مالية الجماعة، ورغم المجهودات التي يمكن أن تبذلها الجمعية فإنه لن يرقى إلى مستوى الطموحات والططلعات.

فجماعة أيت ملول وحدها تبلغ كثافتها السكانية 200 ألف نسمة ولا تتوفر على مستشفى يليق بها وبهذه الساكنة. وفي هذا الإطار نريد من السيد الرئيس أن يوضح لنا مآل مستشفى القرب بالقليعة وآخر التطورات التي يعرفها؟ فآخر مستجد نتوفر عليه هو أن المشروع في طور البحث عن عقار يخصص لهذا المشروع، وتم اختيار خمس أماكن. وبالتالي فنحن نريد معرفة أين وصل هذا الملف؟ لإيجاد صيغ جديدة للتراجع والدفع به إلى طريق الانجاز لأن مدينة أيت ملول بكثافتها السكانية وموقعها الاستراتيجي في حاجة ماسة إلى مستشفى. لكننا رغم ذلك ما زلنا ندعم المركز الاستشفائي الإقليمي لانزكان الذي يعتبر بناية قديمة غير قادرة على استيعاب المرضى من ساكنة الجماعات التي تدخل في نفوذ عمالة انزكان أيت ملول رغم المجهودات المبذولة من طرف الجمعية و من طرف السلطات الإقليمية و من طرف المندوبية الإقليمية لوزارة الصحة.

فنحن سيدى الرئيس مع الدعم إذا كانت ميزانية الجماعة تسمح بذلك. ونطلب من الجمعية في المرة القادمة إرسال تقاريرها إلى السادة الأعضاء مرفقة مع جدول الأعمال وقبل المصادقة على الدعم. فالجماعة بدورها ملزمة بتبرير هذا الدعم لمن يصرف و مجالات صرفه. واختتم تدليبي بالتساؤل حول مآل مستشفى القرب بait ملول و أين وصل مستشفى Ait Mloul؟

**جواب السيد محمد بكار، النائب الأول للرئيس:** شكرنا لجميع السادة الأعضاء على مداخلاتهم وعلى تفاعلهم مع هذه النقطة. ففي الحقيقة كما ذكر الجانب الصحي وإنما فلدينا ما يقال حول الموضوع. صحيح فالخاص العاصل على مستوى القطاع الصحي على مستوى عمالة انزكان أية ملول ليس بالشيء اليسير. فالجمعية لا يمكنها وحدتها تغطية النقص وال حاجيات التي يعاني منها المركز الاستشفائي الإقليمي لأنزكان. فهذه التساؤلات كلها معقولة ومشروعة. فجواباً على التساؤل حول أين وصل مستشفى القرب القليعة وعن متى سيتم انطلاق الأشغال به فسأدع السيد عبد العزيز العثماني يجيب عن هذه الأسئلة باعتباره من أهل الاختصاص، كما أن هناك أسئلة لهم الجمعية بشكل مباشر. وقبل أن اختتم فهناك من لديه مقتراحات، فأنا أظن أن من لديه مقترح ولديه غيره على الجانب الصحي أو لديه موقع آخر لجلب الموارد فلا يجب عليه أن يدخل بها علينا إسهاماً منه في النهوض بالقطاع الصحي عموماً.

وأما ما يخص التقارير حول أنشطة الجمعية فهي موجودة بالمصالح المختصة بالجماعة. فقد وصلتنا تقارير عن جميع أنشطة الجمعية تتضمن الأشغال والمشاريع التي قامت بها الجمعية. والزائر الآن للمستشفى فسيلاحظ أن هذا المرفق تغيرت معاملة، ومشاركة الفرصة للسيد عبد العزيز العثماني رئيس الجمعية ليدي بكلمته في الموضوع، وسأرجع للإيجابة عن التساؤلات التي تهم بالجانب الصحي بالمدينة وإن كنا نحن بصدده التداول حول مشروع اتفاقية الشراكة لدعم المستشفى الإقليمي بانزكان وليس عن الصحة بوجه عام. فليفضل السيد عبد العزيز العثماني لإعطاء توضيحات في هذا الموضوع مشكوراً.

**السيد عبد العزيز العثماني، رئيس جمعية التضامن لدعم المركز الاستشفائي الإقليمي بانزكان:** شكرنا السيد الرئيس، وأشكر جميع المتتدخلين الذين تدخلوا بكل صدق و بقلوب صافية نابعة عن غيرتهم عن المنطقة وأرادوا الخير لها خصوصاً على مستوى الجانب الصحي. وأبدأ من حيث انتهى المتتدخل الآخر. فالأخير أنه إذا كنا نريد أن نقوم بعمل في المستوى المطلوب في المنطقة فيجب القول بأن المستشفى الحالي بإنزكان غير صالح لأن يكون مستشفى، وهذا هو الواقع. فيجب أن يتم بناء مستشفى جديد لهم المنطقة كلها. ويجب أن يتم بناؤه في مكان بعيد عن الساكنة ويكون مهيئاً لاحتضان بانسيابية ليس سيارات الإسعاف بل للمروحيات أيضاً. وهذا الاقتراح طرحته للسيد متدوب الصحة هذه مدة سنتين. وأبلغت له أن العمل الذي نقوم به ليس إلا عملاً ترقيعياً. فنحن لا نقوم إلا ببعض المسائل المستعجلة حتى يتم بناء المستشفى لكن إذا اعتمدنا على التسويق حول متى سيتم بناء المستشفى فيمكن إلا يتم القيام بأي شيء على هذا المستوى. ومن هذه الغيرة انطلقنا نحن كجمعية لطرق أبواب الدعم. ليس على مستوى الجماعات فقط. فهناك محسنوون يساهموا في هذا الباب جزاهم الله خيراً. ونحن واعون كل الوعي أنه لا يجب أن نكتفي على دعم الجماعات المحلية فقط. لكن الفرق بيقي وبينكم هو أن توجهي ليس له حدود. فإذا كنت أتحدث ك إطار صحي فإني أتحدث عن إقليم انزكان أية ملول قاطبة. وربما أنتم لديكم خصوصيات بجماعتكم ولديها أولويات. وأنا أفهم هذه المسائل لأن مسؤولياتكم هي إعطاء الأولوية لنا بكم وإعطاء الأولوية لمنطقة معينة في جميع المستويات. وهذه مسائل مشروعة.

لكي انظر إلى الإشكال بشكل واسع، فمن الممكن أن نعمل سوياً للمهوض بهذا القطاع محلياً أي على صعيد مدينة أية ملول خصوصاً لأن العمل الذي أزاوله موجود بait ملول. لكنني أريد أن نعطي بعض الأهمية لذلك المستشفى بانزكان الذي كنت أتردد عليه منذ نهاية السبعينيات، منذ أن كنت تلميذاً بالثانوي. وما زال ذلك المستشفى إلى حد الآن على حالته ولم يتغير. ربما كان في ذلك الوقت أحسن بكثير من الآن. لأنه يسير منذ ذلك الحين في طريق التدهور. إذا لاحظتم حالة المصارف الصحية فستسألون عن كيف يتم تدبير وتسخير هذا الموقف الصحي. فالمصارف والمراافق الصحية في وضعية

يرثى لها لا يمكن أن يلتجأ إليها إنسان في كامل قواه الصحية وما بالك الإنسان المريض. فلا وجود لأي شيء في هذا الصدد. ولذلك ركزنا كجمعية على بعض المسائل المستعجلة بتدخلات من هذا النوع. كما نريد إشراك كفاءات أخرى و منها السيد الوافي لعميقي للاشتغال والإسهام معنا في هذا العمل التطوعي. فنحن نعمل حسب طاقتنا و مجهوداتنا و حسب الإمكانيات المتوفرة لدينا. فلا يمكن لنا ان نمثل الوزارة الوصية في هذا الجانب.

٣٦٢٥

أما بالنسبة للتقارير فنحن وضعناها لدى المصالح الجماعية مضمونة لبرنامج الجمعية لسنة 2019. التقرير المالي 2019 وكذلك التقارير السنوية لسنة 2020 مع برنامج العمل لنفس السنة. أما بخصوص أعضاء مكتب الجمعية فلم يطرأ عليه أي تغيير.

و أما بالنسبة للسؤال الذي طرحته السيد الوافي لعميقي، ففي الحقيقة اتصل معي حول منح دواء (حقن) لفائددة امرأة معوزة و جوابي آنذاك كان على أساس أن الجمعية ليس لديها (stock) للأدوية. فهذا من اختصاص الصيدلي أو المستشفى. أما أن تقوم بشرائه، فذلك ممكن إذا توفرت الإمكانيات. أما أن نقوم بتوزيعه فذلك غير ممكن و إلا فسندخل في اختصاصات لا تدخل ضمن صلاحياتنا كجمعية. وذلك أمر يتعاقب عليه القانون. هذا فقط ليس الا توضيحا.

مرة أخرى أشكركم جميعا على صراحتكم. فالدعم فعلا إذا كان سيمعن، فيجب أن يمنحك و يوافق عليه عن اقتناع. و نحن نشير إلى الدعم و مجالات صرفه في التقرير المودع لدى مصالح الجماعة. و شكرا و السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته.

السيد محمد بكار، النائب الأول للرئيس: إذن نمر إلى التصويت على مشروع ملحق اتفاقية الشراكة لدعم المركز الاستشفائي الإقليمي لإنزكان و تحديد مبلغ / قيمة الدعم في 150.000,00 درهم (مائة و خمسون ألف درهما).

المتعلق ب: الدراسة والتصويت على مشروع ملحق اتفاقية الشراكة لدعم المركز الاستشفائي الإقليمي بإنزكان.

إن مجلس جماعة ايت ملول في إطار جلسته الفريدة غير مفتوحة للعموم للدورة الإستثنائية المنعقدة بتاريخ 15 جمادى الأول 1442 هـ الموافق ل 30 ديسمبر 2020:

ص ٣

- وطبقاً لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات؛

- وبعد دراسة المجلس للنقطة الثانية المتعلقة بالدراسة والتصويت على مشروع ملحق اتفاقية الشراكة لدعم المركز الاستشفائي الإقليمي بإنزكان؛

- وبعد اللجوء إلى التصويت العلني طبقاً لمقتضيات المادة 6 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات؛

- وحسب عملية التصويت التي أسفرت على ما يلي:

▪ عدد الأعضاء الحاضرين أثناء التصويت: أربعة وعشرون(24) عضواً.

5. جميلة مصدق	4. نعيمة الفرج	3. محمد ايت عدي	2. الحسين حريش	1. محمد بكار
10. الحسن زكروا	9. حماد امزال	8. الحسين الغريب	7. لطيفة ارفاك	6. عبدالعالی ازنکض
15. ابراهيم الدباغ	14. لحسن جاود	13. الحسين جلوي	12. الحسن حستي	11. محمد لعيبي
20. جامع ايت بابا	19. الوافي لعميمي	18. محمد الفرس	17. الحسين ايت اوحبيب	16. محمد كوريزيم
	24. عادل المرابط	23. محمد الصديق	22. عائشة امغار	21. الناجم بومارزان

▪ عدد الأصوات المعتبر عنها: أربعة وعشرون(24) صوتاً.

▪ عدد الأعضاء الموفقين: أربعة وعشرون(24) عضواً وهم السيدات والسادة:

5. جميلة مصدق	4. نعيمة الفرج	3. محمد ايت عدي	2. الحسين حريش	1. محمد بكار
10. الحسن زكروا	9. حماد امزال	8. الحسين الغريب	7. لطيفة ارفاك	6. عبدالعالی ازنکض
15. ابراهيم الدباغ	14. لحسن جاود	13. الحسين جلوي	12. الحسن حستي	11. محمد لعيبي
20. جامع ايت بابا	19. الوافي لعميمي	18. محمد الفرس	17. الحسين ايت اوحبيب	16. محمد كوريزيم
	24. عادل المرابط	23. محمد الصديق	22. عائشة امغار	21. الناجم بومارزان

▪ عدد الأعضاء الرافضين: (00) لا أحد.

▪ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت: (00) لا أحد.

يقرر ما يلي:

وافق مجلس جماعة ايت ملول بإجماع الأعضاء الحاضرين، خلال الجلسة الفريدة غير مفتوحة للعموم من الدورة الإستثنائية للمجلس الجماعي لأيت ملول المنعقدة يوم الأربعاء 15 جمادى الأول 1442هـ(الموافق ل 30 ديسمبر 2020م)، على الساعة الثالثة وأربعون دقيقة(15:40) بعد الزوال، بمركز التربية والتكوين حي الأمل ايت ملول، على مشروع ملحق اتفاقية الشراكة لدعم المركز الاستشفائي الإقليمي بإنزكان حيث التزام جماعة ايت ملول بمنحة سنوية تبلغ 150.000.00 (مائة وخمسين ألف) درهم ، كما هو مبين آنماه:

**ملحق تعديلي رقم 01 لاتفاقية الشراكة لدعم المركز الاستشفائي الإقليمي بإنزكان**

- تنفيذاً لاتفاقية الشراكة عدد 09.05.2018 المتعلقة بدعم المركز الاستشفائي الإقليمي بإنزكان؛
- وبناء على محضر أشغال لجنة تبع الشراكة المنبثقة عن اتفاقية الشراكة عدد 09.05.2018 المتعلقة بدعم المركز الاستشفائي الإقليمي بإنزكان المنعقدة بتاريخ 22 أكتوبر 2020؛
- وبناء على البرنامج السنوي لأنشطة الجمعية؛
- وبناء على مداولات مجلس عمالة إنزكان أيت ملول خلال دورته الإستثنائية بتاريخ 27 أكتوبر 2020؛
- وبناء على مداولات المجلس الجماعي لإإنزكان خلال دورته ..... بتاريخ .....؛

- وبناء على مداولات المجلس الجماعي للدشيرة الجهادية خلال دورته بتاريخ .....;
- وبناء على مداولات المجلس الجماعي لأيت ملول خلال دورته الإستثنائية المنعقدة بتاريخ 30 دجنبر 2020.

تم الاتفاق بين:

3627

من جهة  
من جهة أخرى

- المندوبية الإقليمية لوزارة الصحة
- عمالة إنزكان أيت ملول
- جماعة إنزكان
- جماعة الدشيرة الجهادية
- جماعة أيت ملول
- جمعية "التضامن" لدعم المركز الاستشفائي الإقليمي بإنزكان

على ما يلي:

#### المادة الأولى: موضوع الملحق

هدف هذا الملحق إلى تعزيز البنيات الصحية ذات الأولية على مستوى المركز الاستشفائي الإقليمي لإنزكان من خلال الرفع من الدعم المالي المقدم لجمعية التضامن.

#### المادة الثانية: التزامات الجماعات الترابية

تنسخ الفقرات المتعلقة بالالتزامات المالية للجماعات الترابية في المادة 4 من الاتفاقية الأصلية كما يلي:

\* يتلزم المجالس الجماعية لإنزكان والدشيرة الجهادية وأيت ملول بتخصيص منح سنوية وتحويلها إلى حساب جمعية "التضامن" لدعم المركز الاستشفائي الإقليمي بإنزكان الذي تم فتحه لهذا الغرض بالشركة العامة - وكالة إنزكان تحت رقم 14-16-029-00-279-690-021-000-022، وبين الجدول التالي قيمة هذه المنح السنوية:

الجامعة الترابية	قيمة المنحة السنوية بالدرهم
جماعة إنزكان	150.000,00
جماعة الدشيرة الجهادية	150.000,00
جماعة أيت ملول	150.000,00
المجموع	

\* يتلزم مجلس عمالة إنزكان أيت ملول برصد مبلغ قدره مائتا ألف درهم (200.000,00) درهم لإنجاز المشاريع المدرجة في إطار مجالات التعاون (كما هو مبين في المادة 2 من الاتفاقية الأصلية) والواردة في البرنامج السنوي للجمعية في حدود المبلغ المرصود وذلك بتنسيق كلي مع الجمعية.

#### المادة الثالثة: مقتضيات خاصة

تبقى البند الأخرى للاتفاقية الأصلية سارية المفعول ويدخل هذا الملحق حيز التطبيق بعد التوقيع عليه من طرف الشركاء والتأشير عليه من طرف السلطات المختصة.

رئيس المجلس الجماعي لإنزكان	رئيس مجلس عمالة إنزكان أيت ملول
رئيس المجلس الجماعي لأيت ملول	رئيس المجلس الجماعي للدشيرة الجهادية
رئيس جمعية "التضامن" لدعم المركز الاستشفائي الإقليمي بإنزكان	المندوبيا الإقليمية لوزارة الصحة
تأشير عامل عمالة إنزكان أيت ملول	

محمد بكار رئيس المجلس  
Mohamed BEKAR  
النائب الأول للرئيس  
1<sup>er</sup> Vice President  
جماعة أيت ملول  
Commune d'Ait Melloul

محمد بكار (النائب الأول لرئيس المجلس)

الحسين حريش  
Khalid HARISS  
Chef de cabinet  
of the commune of Ait Melloul  
of the commune of Ait Melloul

**إغفال الحساب الخصوصي المتعلق بالمبادرة المحلية للتنمية البشرية**

تبعا للإرسالية العاملية عدد 4137 بتاريخ 04 دجنبر 2020 والمسجلة بالجماعة تحت عدد 10051 بتاريخ 04 دجنبر 2020.

**العرض:**

**السيد محمد بكار، النائب الأول لرئيس المجلس:** علاقـة بهذه النقطـة كـنا نـود أـن يـحضر مـعـنـا قـابـضـ قـبـاضـةـ اـيتـ مـلـولـ وـتمـ تـوجـيهـ الدـعـوـةـ إـلـيـهـ فـيـ هـذـاـ الإـطـارـ.ـ وـلاـ نـدـريـ ماـ عـذـرـهـ فـيـ ذـلـكـ لـأـنـنـاـ لـأـتـنـالـنـ فـيـ المـوـضـوـعـ.ـ فـيـ خـصـوصـ هـذـهـ النـقـطـةـ الـمـتـعـلـقـ بـالـمـبـادـرـةـ الـمـلـحـلـةـ لـلـتـنـمـيـةـ الـبـشـرـيـةـ،ـ فـنـحنـ اـنـتـقـلـنـ مـنـ الـمـرـاحـلـ الـثـالـثـةـ إـلـىـ الـمـرـاحـلـ الـثـالـثـةـ.ـ لـكـنـ هـذـاـ الـاـنـتـقـالـ لـنـ يـمـرـ هـكـذـاـ بـلـ لـابـدـ مـنـ إـتـخـاذـ الـعـدـيدـ مـنـ الـإـجـرـاءـاتـ.ـ بـحـيثـ تـغـيـرـتـ الـمـسـؤـلـيـاتـ وـتـغـيـرـتـ الـهـيـاـكـلـ وـبـالـتـالـيـ لـاـ يـمـكـنـ الـإـبـقاءـ عـلـىـ السـيـاقـ السـابـقـ.ـ سـابـقاـ كـانـتـ الـلـجـنـةـ الـمـلـحـلـةـ يـرـأـسـهـاـ رـئـيـسـ الـجـمـاعـةـ الـمـلـحـلـةـ،ـ وـالـآنـ فـالـلـجـنـةـ الـمـلـحـلـةـ لـلـمـبـادـرـةـ الـوـطـنـيـةـ لـلـتـنـمـيـةـ الـبـشـرـيـةـ يـرـأـسـهـاـ باـشـاـ الـمـدـيـنـةـ أوـ رـئـيـسـ الـدـائـرـةـ.ـ وـاـنـسـجـامـاـ مـعـ التـوـجـهـ الـعـامـ،ـ وـمـاـ دـامـتـ السـلـطـةـ الـإـقـلـيمـيـةـ الـمـسـؤـلـيـةـ عـنـ الـلـجـنـةـ الـإـقـلـيمـيـةـ لـلـمـبـادـرـةـ الـوـطـنـيـةـ لـلـتـنـمـيـةـ الـبـشـرـيـةـ،ـ وـهـنـاكـ تـنـاسـقـ وـتـطـابـقـ بـيـنـ الـلـجـنـتـيـنـ الـمـلـحـلـةـ وـالـإـقـلـيمـيـةـ فـيـ هـذـاـ الـإـنـتـقـالـ لـبـدـ لـهـ مـنـ تـصـفـيـةـ الـحـسـابـاتـ الـمـتـعـلـقـ بـالـمـبـادـرـةـ الـوـطـنـيـةـ لـلـتـنـمـيـةـ الـبـشـرـيـةـ.ـ فـاـلـأـشـخـاصـ الـذـينـ لـهـمـ مـشـارـيعـ فـيـ إـطـارـ الـمـبـادـرـةـ وـلـمـ يـسـتـفـيـدـوـ فـسـيـتـمـ إـرـجـاعـ الـأـمـوـالـ لـهـمـ الـمـتـبـقـيـ بـالـصـنـادـيقـ سـوـفـ يـوـزـعـ حـسـبـ الـمـسـاـهـمـاتـ.ـ وـبـالـتـالـيـ فـقـدـ تـحـدـيـدـ نـصـيبـ كـلـ طـرـفـ بـشـكـلـ طـبـيـعـيـ وـبـالـتـالـيـ لـنـ يـتـبـقـيـ لـنـاـ سـوـىـ إـغـفـالـ هـذـاـ الـحـسـابـ الـخـصـوصـيـ الـمـتـعـلـقـ بـالـمـبـادـرـةـ الـمـلـحـلـةـ لـلـتـنـمـيـةـ الـبـشـرـيـةـ.

إـذـنـ بـنـاءـ عـلـىـ تـقـيـيـمـ مـبـلـحـةـ الـحـسـابـاتـ فـالـمـبـادـرـةـ الـمـلـحـلـةـ لـلـتـنـمـيـةـ الـبـشـرـيـةـ اـنـطـلـقـتـ مـنـ شـهـرـ أـكـتوـبـرـ 2005ـ إـلـىـ سـنـةـ 2020ـ تـطـورـتـ بـالـنـسـبـةـ لـجـمـاعـةـ اـيتـ مـلـولـ عـلـىـ الشـكـلـ التـالـيـ:

- مـجمـوعـ الـأـمـوـالـ خـلـالـ هـذـهـ الـمـرـاحـلـ : 70,92ـ مـلـيـونـ دـرـهـمـ

- عـدـدـ الـمـشـارـيعـ الـمـنـجـزةـ : 153ـ اـتـفـاقـيـةـ تـهـمـ جـمـاعـةـ اـيتـ مـلـولـ مـنـذـ سـنـةـ 2007ـ

- مـاـ تـبـقـيـ مـنـ الصـنـدـوقـ هـوـ:

8.938.498,92ـ دـرـهـمـ تـخـصـ الـعـمـالـةـ فـيـ إـطـارـ الـمـبـادـرـةـ الـو~ط~ن~ي~ة~ ل~ل~ت~ن~م~ي~ة~ ال~ب~ش~ر~ي~ة~.

133.888,88ـ دـرـهـمـ تـهـمـ الـجـمـعـيـاتـ الـمـدـرـدـةـ لـلـدـخـلـ.

5.249.102,18ـ دـرـهـمـ حـصـةـ جـمـاعـةـ اـيتـ مـلـولـ.

معـ الـعـلـمـ أـنـ هـذـاـ مـشـارـيعـ عـالـقـةـ وـأـخـرـىـ فـيـ طـوـرـ الـانـجـازـ،ـ هـذـهـ أـمـوـالـهـاـ لـاـ تـدـخـلـ فـيـ هـذـهـ التـصـفـيـةـ.

إـذـنـ هـذـاـ الصـنـدـوقـ تـمـ فـتـحـهـ بـقـرـارـ مـنـ الـمـجـلـسـ وـسـيـتـمـ إـغـلـاقـهـ بـقـرـارـ مـنـ هـذـاـ الـأـخـيـرـ.ـ وـالـبـابـ مـفـتوـحـ لـلـنـقـاشـ.

**المناقشة:**

**الـسـيـدـ الـحـسـنـ اـيتـ اوـحـبـيـبـ،ـ عـضـوـ الـمـجـلـسـ:** شـكـراـ لـلـسـيـدـ الرـئـيـسـ الـمحـترـمـ،ـ السـيـدـ رـئـيـسـ الـدـائـرـةـ الـمحـترـمـ.ـ الـعـضـوـاتـ الـحـاضـرـينـ،ـ الـمـوـظـفـينـ الـحـاضـرـينـ السـيـدـ الرـئـيـسـ الـمحـترـمـ.

كـمـ نـعـرـفـ جـمـيـعاـ أـنـ الـمـبـادـرـةـ الـو~ط~ن~ي~ة~ ل~ل~ت~ن~م~ي~ة~ ال~ب~ش~ر~ي~ة~ فـيـ مـرـاحـلـهاـ الـثـالـثـةـ.ـ لـكـنـ هـذـاـ مـجـمـوعـةـ مـنـ الـمـشـارـيعـ خـلـالـ الـمـرـاحـلـ الـثـالـثـةـ عـلـىـ مـسـتـوـيـ مـديـنـةـ اـيتـ مـلـولـ تـمـتـ الـمـصادـقـةـ عـلـيـهـاـ.ـ مـنـ طـرـفـ لـجـنـةـ الـحـكـامـةـ الـمـلـحـلـةـ وـإـقـلـيمـيـاـ.ـ فـتـمـ تـفـعـيلـ الـبـعـضـ مـنـ هـذـهـ الـبـرـامـجـ فـيـ حـينـ لـمـ يـتـمـ تـنـفـيـذـ بـعـضـ الـبـرـامـجـ الـأـخـرـىـ.ـ فـمـاـ مـصـيرـ هـذـهـ الـبـرـامـجـ غـيـرـ الـمـنـجـزةـ رـغـمـ كـوـنـهـاـ عـرـفـتـ الـمـصادـقـةـ وـتـمـ تـخـصـيـصـ مـيزـانـيـةـ مـهـمـةـ لـهـاـ.ـ هـذـهـ مـسـأـلـةـ أـولـىـ.

أما المسألة الثانية فنلاحظ أن هناك مشاريع تم إحداثها في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لكن إلى حدود الساعة ما زالت الساكنة المحلية لم تستفيد منها، واذكر منها دار الطفل باركانة. إذن متى ستستفيد ساكنة حي اركانة من هذه المعلمة التربوية المتمثلة في دار الطفل باركانة؟ وشكراً سيد الرئيس.

٣٦٢٩

السيد جامع ايت بابا، عضو المجلس: ملاحظتين حول إغفال الحساب الخصوصي وهي أنه ما دام هذا الصندوق في طور الإغلاق فلا بد من تصفية بعض التركمات ومنها:  
الترزامات هذا الصندوق ذلك أن لدينا العديد من المشاريع ممولة من هذا الصندوق. فهل المشاريع التي هي في طور الانجاز وهل تم تسليمها وهل تم تنفيذها وتوصيل المقاولين بمستحقاتهم؟ أم ما زالت لدينا مشاريع في طور الانجاز يجب أخذها بعين الاعتبار في إطار هذه المصروفات حتى لا يتم عرقتها. كما أن هناك بعض المشاريع المدرة للدخل التي حضرت بالموافقة سواء من طرف اللجن المحلية أو الإقليمية. ولحد الآن لازالت عالقة، وهناك دعوى قضائية ربما في هذا الإطار رفعتها تعاونية من أزوبي ضد الجماعة. إذن ما مآل هذه المشاريع ونخن على وشك إغفال هذا الصندوق. وهل مالية هذه المشاريع ومستحقات المقاولين لن تواجه إشكالاً موازاة مع الإجراء؟

السيد عبد العالى ازنكض، النائب السابع للرئيس: شكرًا السيد الرئيس، السيد رئيس الدائرة الحضرية، السادة الأعضاء المحترمين، السادة الموظفين.

لدي تسؤال يتعلق بما تبقى من حصة الجماعة البالغ كما ذكرتم سيد الرئيس 5.249.102,18 درهم. فهل ستستفيد منه الجماعة في إطار ميزانية هذه السنة 2021؟ ويمكن رفع هذا التساؤل للسيد القاضي للإجابة عنه.  
ومن جهة أخرى أريد التساؤل حول مشروعين مهمين خصوصاً المنتزه الترفيهي المزار ومنتزه تمرسيط المبرمجين في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وأشار إلى أن منتزة المزار المندرج في إطار اتفاقية شراكة مع المياه والغابات وتم تخصيص عقار له تبلغ مساحته حوالي سبعة هكتارات. هذا المنتزه سيكون بمثابة معلمة لمنطقة المزار وكمتنفس لساكنتها وسيكون له وقع على الساكنة خصوصاً وأنه يحتوي على العديد من المرافق من حدائق وملعب قرب يحب التعميل به بإدراجه ضمن المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، علماً أن الدراما المتعلقة به قيد الإنجاز.  
وعليه فنحن نطلب إيضاحات تخص مآل هذه المشاريع؟ وما هي أسباب تأخر إنجازها؟ هل سيتم دعمها في إطار المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية أم يتم إنجازها في إطار ميزانية الجماعة أم ماذ؟ وشكراً.

السيد عادل المرابط، عضو المجلس: شكرًا سيد الرئيس، فيما يتعلق بإغفال الحساب الخصوصي للمبادرة المحلية للتنمية البشرية سواء في مرحلتها الأولى أو في مرحلتها الثانية حققت مشاريع جد مهمة عادت بالنفع الكبير على الساكنة على مستوى الجماعة الترابية لا يت ملول.

تساؤلي يبقى - سيد الرئيس - مطروحاً حول هل أن إغفال هذا الصندوق لن يخلق تراكمات لمشاكل تخص المشاريع التي هي في طور الانجاز أو المشاريع العالقة. وما هو مآل هذه المشاريع؟ فهل الجماعة هي التي تستكمل بإتمام تلك المشاريع أم ستنتقل إلى المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وأما السؤال الثاني فيتعلق بحصة الجماعة المتبقية في الحساب الخصوصي فهل ستستفيد منه الجماعة في إطار سنة 2021 أو 2022 أم ماذ؟

إذن عموماً فمشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على مستوى جماعة ايت ملول كانت جيدة وفي المستوى المطلوب ولها وقع كبير على الساكنة وعليها السير في هذا الاتجاه، فقط لا نريد أن تتراكم لدينا مشاكل جراء هذا الإجراء الذي سنقوم به والمتمثل في إغفال الحساب الخصوصي للمبادرة المحلية للتنمية البشرية. وسلام عليكم.

**السيد حسين حريش، كاتب المجلس:** شكرًا سيدى الرئيس، حقيقة كنت تمنيت أن تكون لأن أمام عرض حصيلة القراءة هذه المرحلة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في السختين معاً، حتى نتمكن من قراءة هذه الأرقام قراءة معقولة لمعرفة سلبياتها وابيجابياتها. وكيف سنشتمر هذا المجهود وهذا الحدث المتعلق بإغفال هذا الصندوق. فنحن اليوم نتداول من أجل اتخاذ مقرر إغفال هذا الحساب. لكن إجراءات هذا الإغفال طبقاً للفصل 171 يتطلب مساراً طوبيلاً يتطلب قرار السلطة الحكومية في النهاية.

لكن بالنسبة لي من المهم أن أقف على بعض الأرقام التي بدأنا بها خلال الفترة الانتدابية للمجلس العالى، بحيث كان هناك حوالي 24 مشروعًا متعثراً تمت تسويتها - وكان من الممكن أن يكون الرقم أكبر - بجهود كبير من المجلس والموظفين. أما مسألة التمويل فقد كنا نمول المشاريع سابقاً تحت قاعدة 70% كمساهمة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية و 30% كمساهمة من الجماعة، لكن خلال الولاية أصبح العكس بحيث أصبحت نسبة مساهمة الجماعة هي 70% ونسبة مساهمة المبادرة 30%.

وهذا أعطى نتائج مهمة، بحيث كانت مساهمة الجماعة ضخمة جداً وأعطت توسيعة للاستهداف. بحيث أصبح عدد المشاريع جد مرتفع بالمقارنة مع الفترة السابقة. وفي هذا الإطارأشكر جميع المتتدخلين في حل مجموعة من المشاريع المتعثرة، السلطة الإقليمية، السلطة المحلية، المجلس الجماعي، موظفي الجماعة الذين ساهموا بجهد كبير حتى وصلنا إلى هذه النتائج المرضية مقارنة مع الأرقام التي أطلعت عليها لدى الجماعات الأخرى.

أما بخصوص المشاريع العالقة والتي لم تنجز، أتمنى أن تكون لدينا فرصة لترتيبها على الأقل خصوصاً وأن تلك المشاريع جاءت بناءً على إرادة وتشخيص المواطنين والمواطنات والمجتمع المدني، ويجب أن نبقى أوفياء لهذه الروح. واحتياط المشاريع التي يجب أن نساهم فيها أو ننجزها بهذه المبالغ التي تستعيدها الجماعة ودعمنا أيضاً بمبالغ إضافية في القريب العاجل لا سيما ما ذكره الأخ عبد الغالي ازنكض بالمشاريع المتعلقة بمنطقة المزار بتعاون مع جميع المتتدخلين.

أخيراً أضع بين يدي رئيس اللجنة المحلية للتنمية البشرية الأشكال المتعلقة ببعض الاحتتجاجات لبعض الشباب الذين تم تأطيرهم بمركز منصة الشباب باركانة. بحيث تم نشر بلاغ مؤخراً أو احتجاج لمجموعة من الشباب، فنحن كمجلس جماعي بعيدين عما يدور وما يتم القيام به وتصلنا أصداء جيدة عن ذلك داخل منصة الشباب التي دشنها صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله. أردنا فقط أن نضعكم في الصورة حول هذه الأحداث وأن يكون هناك خير في الموضوع مستقبلاً إن شاء الله وسلام عليكم ورحمة الله.

**حوال السيد محمد بكار، النائب الأول لرئيس المجلس:** شكرًا للمتدخلين جميعاً. فكما قال أحد المتتدخلين، فكان الأجردر أن نقوم بعرض كرونولوجيا بالوسائل السمعية البصرية حول مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: المشاريع المنجزة، المشاريع في طور الانجاز، المشاريع العالقة أو المتعثرة.

وثانياً فهذا الموضوع يتطلب مدة زمنية وتجربة واحترافية في المجال (التكنولوجيا- التصوير- الإخراج...) فالقيام بهذا العمل ليست مسألة سهلة. من الممكن القيام ببعض الصور أو مسألة من هذا القبيل، لكن ذلك لن يرقى إلى المستوى المطلوب. وبالتالي اطلب من النائب المكلف بالإعلام ويمكن اعتبار هذا الطلب كتوجيهه أن يتم إعداد هذا العمل خلال الجلسة المقبلة ولو تطلب الأمر عرضه على الهاشم.

أما فيما يخص المشاريع أهلاً بالإخوة، فإن أي مشروع تم الالتزام به فإن مبالغه تبقى في هذا الالتزام (ملزم بها على المستوى المالي أيضاً) إلى حين إنجازها ولا تدخل مبالغه ضمن مبالغ هذه التصفية والحساب.

وعليه فلا يمكن لأي مشروع ملتزم به سواء لم تبدأ أشغاله أو هو في طريق الإنجاز أن يتوقف، ولا يجب عليكم التخوف في هذا الإطار.

وفيما يتعلق بعدم تنفيذ بعض البرامج، فهذا الشق معقول التساؤل فيه جميعاً. ويجب أن تكون جريئين في هذا الموضوع. تذكرون بأن العديد من مشاريعنا توقفت خلال شهر نوفمبر 2019 لإعداد وتهيئة ملفات تلك المشاريع. وباسمكم

جميعاً أحيى الموظفين الذين سهروا الليلي مع مجموعة من السادة أعضاء المكتب حتىتمكنوا من إخراج عدد كبير من المشاريع إلى الوجود. فالمشاريع التي تعطلت أو توقفت أو لم يتم الالتزام بها وقتها فذلك أمر خارج عن إرادتنا. نعم هناك العديد من المشاريع في هذا الإطار كمنتهي المزار، ملاعب القرب باركانة / بوعيطة لم يتم الالتزام بها نظراً لورود مراسلة في الموضوع. فنحن نتفق من الله عز وجل أن تؤخذ هذه المشاريع بعين الاعتبار خلال المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وأما أن يتم برمجتها في إطار ميزانية الجماعة.

٣٦٣١

أما بخصوص دار الطفل بأركانة فلم يتم القيام بعد بالتسليم النهائي Réception définitive، وأحيطكم علماً أن المقرر الذي تتوارد به الآن نعقد فيه هذه الدورة، فلو لم يتم التسليم النهائي لما دخلنا إليه اليوم. أما المشاريع الأخرى التي عرفت نهاية الأشغال تعرف بعض الإشكالات التقنية وبعض اللمسات الأخيرة سيتم القيام بها وتجاوزها، وسيتم تسليمها وفتحها بما قرب إن شاء الله.

وأما المشاريع التي تعرّت أو عرفت عرقلة منذ البداية أو لم تنجز ولم يتم الالتزام بها فسيتم إلغاؤها. أما بخصوص المشاريع المدرة للدخل التي تخص بعض الشباب، فالفعل هناك إشكالات حقيقة على هذا المستوى. وتم الاتفاق على إرجاع المساهمات إلى أصحابها. والصيغة الأخيرة التي تم اعتمادها لإرجاع هذه المساهمات هو أن يتوصّل بها المساهم شخصاً كان أو جمعية أو تعاونية عن طريق المؤسسة البنكية التي دفع فيها المساهمة. والقابض هو المسؤول عن صرف هذه المستحقات طبقاً للقانون. علماً أننا اشتغلنا على هذا الملف المتعلق بهذه التصفيّة مدة أربعة أشهر، فهو ليس ولد اللحظة. وأما المتبقى بالنسبة للجماعات فسيتم إرجاعه كل حسب نسبة مساهمته. فالأمر سلس في هذا الإطار ولا يجب التخوف منه.

وجواباً على التساؤل حول المشاريع التي صودق عليها ومرت من لجنة الحكومة، ووصلت إلى مرحلة الانجاز وتوقفت بسبب من الأسباب، فهذه المشاريع تبقى موجودة وملتزم بها واعتماداتها موجودة. والسلام عليكم.

السيد أحمد كردوس، رئيس الدائرة الحضرية لابت ملول: شكرًا السيد الرئيس، الحضور الكريم.

بالنسبة للنقاش المتداول بين السادة أعضاء المجلس حول إيقاف الحساب الخصوصي فهو نقاش صحي وفي محله. وسأحاول التطرق إلى بعض المسائل ومنها تساؤل أحد المتتدخلين حول منصة الشباب. فمنصة الشباب أركانة - كما يعلم الجميع - بصفتي رئيس اللجنة المحلية للتنمية البشرية لجماعة ايت ملول والسيد رئيس المجلس عضو فعال فيها. يمكنني القول أنه يحق لجماعة ايت ملول أن نفتخر بوجود هذه المعلمة بها باعتبارها المنصة الوحيدة أو الرائدة على الصعيد الوطني. وحضرت والحمد لله بتدشين جلالة الملك محمد السادس نصره الله، وشهدت انطلاق عملها. وتدبير المشاريع في إطار هذه المنصة يتم اعتماداً على قواعد احترافية كبيرة جداً، ذلك أنه تم إسناد مهمة وتسخير هذه الجمعية الخاصة بمواكبة الشباب وتتابع وإنشاء في إطار المقاولات مشاريعهم الصغرى والمتوسطة إلى جمعيات رائدة على الصعيد الوطني، تتتوفر على قواعد احترافية في مجال التدبير، وتهتم بتوجيهه واستقبال الشباب وإنصات إليه، وكذلك مساعدته في التشغيل ومواكبته لإنشاء المقاولات الصغيرة والمتوسطة بناء على معايير علمية مضبوطة واحترافية تامة كما سلف الذكر.

ويمكن القول أنه ربما خلالجائحة كورونا هناك نوع من التعب لكن تم العمل في احترام جميع الإجراءات الوقائية لهذه الجائحة لكن حالياً - و الحمد لله - فإن المنصة تعرف سيرها العادي والطبيعي تقوم باستقبال الشباب وتأطيرهم وتوكيلهم. كما أن اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية على مستوى الإقليم استقبلت مؤخراً مجموعة من الشباب الذين مرروا من مراحل في إطار إنشاء مشاريعهم، وتم إعطاء كل شاب من هؤلاء الشباب مهلة لتبيء أو إعداد عرض حول مشروعه وتقديمه على اللجنة من أجل إقناعها بجدوى مشروعه لكي يحظى بالموافقة والدعم. إذن فهذه المنصة رائدة ستعمم على بعض مناطق المملكة، ويتحقق لنا أن نفتخر بها بتواجدها بجماعة ايت ملول.

أما ما يخص البلاغ فهذه المسائل ربما تكون صحيحة تؤكد أن المنصة تشتعل. وليس صندوق أوتوماتيكي للدعم. فالمنصة أنجزت بناء على تقييم البرنامج الأول ثم البرنامج الثاني. ونحن الآن بصدد البرنامج الثالث للتنمية البشرية، علينا الانخراط

فيه. فتوجهاته مبنية على دراسة معمقة لبرنامج أولى تعتمد على الاهتمام بالفالات الهشة والمحددة تقريراً في 11 فئة هشة، والإهتمام بإنشاء البنيات التحتية كذلك على مستوى العالم القروي. كما تهتم بصحة الطفل والأم والتعليم الأولى.

وشكراً.

٣٦٣٢

### التعقيبات:

**السيد الحسين ايت اوحبيب، عضو المجلس:** شكرنا سيدي الرئيس. هناك العديد من المشاريع في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بجماعة ايت ملول جاءت بناء على تشخيص تشاركي بين جمعيات المجتمع المدني وفرق التشغيل مع المجلس الجماعي. وتمت المصادقة على هذه المشاريع محلياً وإقليمياً. ورصدت لها المبادرة الوطنية مبالغ مهمة، لكن أنا استغرب سيدي الرئيس لما تم عرقلة هذه المشاريع. وأريد أن أوضح أكثر، فمن يعرقل هذه المشاريع علماً أنكم سيدي الرئيس ترؤسون اللجنة المحلية خلال المرحلة الثانية من المبادرة الوطنية للتنمية ومسؤولون بشكل مباشر على تنزيل هذه المشاريع. فمن يعرقل هذه المشاريع إذن؟ وشكراً سيدي الرئيس.

**السيدة عائشة امغار، عضو المجلس:** لدى تساؤل حول إشكال أثربناه في إطار اللجنة المالية يتعلق بتوصيفية هذا الحساب وإيقافه. فما هي المدة التي يتطلبها هذا الإغلاق بعد المصادقة عليه بهدف تفعيله؟

أما ما يخص مآل المشاريع - التي تطرق إليها العديد من الإخوة - فأتسائل هل كل المشاريع حصلت على التسليم النهائي أم هناك مشاريع أخرى لن تحض إلا بالتسليم المؤقت. وهل المدة الفاصلة - التي هي سنة - بين التسليم النهائي والتسليم المؤقت للمشروع لن تطرح أمامنا إشكالات؟ هذا ليس إلا سؤالاً تقنياً أريد إيضاحات حوله. وشكراً.

**السيد محمد بكار، النائب الأول لرئيس المجلس:** إن أي مشروع ملتزم به فإعتماده موجود ولا يمكن التصرف فيه، فهي خاصة بإنجازه إلى نهايته سواء لم تبدأ الأشغال به أو هي في طور البدء أو طور الانجاز. فالالتزام بالمشروع عند القابض فإنها لا تدخل في إطار هذه التصوفية.

**السيد جامع ايت بابا، عضو المجلس:** شكرنا السيد الرئيس. ما دام تدبير هذا الصندوق المتعلق بالمبادرة المحلية للتنمية البشرية، فكان لزاماً علينا المصادقة على إقفال الحساب. الخصوصي المتعلق بالمبادرة المحلية للتنمية البشرية وفي هذا الإطار سأقترح بعض التوصيات:

- على مستوى الجمعيات والوداديات: فمن خلال المبلغ المتبقى بالحساب الخصوصي الخاص بهذه الهيئات البالغ 113 ألف درهم. يتضح أن هذه الجمعيات قليلة جداً وعددتها أربعة. وعليه فمن الأولى أن نسير في اتجاه تمويل مشاريع تلك الجمعيات مما تبقى من حصة الجماعة والتي لن تكلف الجماعة الكثيرو ليس إرجاع المساهمات إليها. خاصة وأننا جمدنا لهم أموالهم لمدة زمنية ولم ننجز لهم مشاريعهم التي عقدوا عليها أموالهم من جهة وحافظوا على سمعة الجماعة التي تتحمل مسؤولية تدبير هذا الصندوق وإنجاح تلك المشاريع التي تهم فئة اجتماعية هشة من جهة ثانية.

- على مستوى المشاريع المبرمجة من طرف المجلس: هذه المشاريع صادق عليها المجلس وبرمجهها وخصص لها اعتمادات مالية لكن لم يتم الالتزام بها "non Engagé". وبهذا الخصوص ترفع توصية لرئيس اللجنة المحلية للتنمية البشرية باعتباري عضوها وهي أن تتم برمجة هذه المشاريع في إطار المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لاستمرار توجيه المجلس في هذا المجال، أو الحفاظ على المشاريع وبرمجهها لتمويلها من هذه الأموال التي سيتم إرجاعها للجماعة كحصتها مما تبقى من صندوق المبادرة، ومن بين المشاريع التي يجب استهدافها، اذكر مشروع القصبة ومشروع اركانة اللذين تم ذكرهما من طرف بعض المتدخلين خصوصاً وأنها جاءت عن طريق تشخيص تشاركي وتمت المصادقة عليها وبرمجهها من طرف المجلس كما تم تخصيص اعتمادات مالية لها، وبالتالي فهي تعتبر من توجهات المجلس ولا يجب التخلص منها. وشكراً.

السيد محمد ايت عدي، النائب الثاني للرئيس: شكرًا السيد الرئيس، السيد رئيس الدائرة الحضرية، السادة الأعضاء.  
يبدو أن الأخ جامع ايت بابا قد سرق فكري التي كنت أود الإشارة إليها. ففعلاً كما أشار إلى ذلك الأخ جامع فيرجاع المساهمات لحاملي المشاريع المدروة للدخل هو قرار غير منصف وغير معقول. وعليه لابد أن ننظر وأن نفكر في صيغ لتمويل هذه المشاريع المدروة للدخل لفائدة هذه الشريحة إما عن طريق ميزانية الجماعة أو الترافع لتمكينهم من الاستفادة من المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية على اعتبار أن لا ذنب لهذه الشريحة من حرمانها من الاستفادة خصوصاً وأنها أدت واجها من خلال مساهمتها منذ مدة إضافية إلى أن هذه المساهمة بقيت حبيسة الصندوق لمدة ثلاث سنوات بدون نتيجة. وعليه اطلب العمل على إنجاز هذه المشاريع المدروة للدخل لفائدة هذه الشريحة الهشة باعتماد أحد المقترنين اللذين ذكرتهما أعلاه. وشكراً.

السيد محمد الفرس، عضو المجلس: تحية مجدداً. نظراً لأهمية هذا الموضوع فإننا لم نبلغ النتائج المتواخة بمناقشته بهذه الطريقة الجافة. ولا يجب أن ننسى فضل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على جماعة ايت ملول فهو فضل كبير ورائد ولا ينكره أحد. إذ استفادت الجماعة من المبادرة من سبعة بنيات للاستقبال ودور الأحياء. وأكثر من عشرة ألف متزوج من البافى وانجازات أخرى كثيرة. وعليه لا يجب طرح هذا الموضوع بهذا الشكل وإيقافه بهذه الطريقة الجافة. وبالتالي وجب تقديم عرض تطورات حول مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية، ذلك أن البعض تعرض لمناقشة المشاريع المتعثرة والسيد الرئيس ذكر المشاريع الملزمة "Engagé" فيما هي هذه المشاريع إذن؟ وأن اعتماداتها موجودة؟ وأين هي هذه الاعتمادات؟ فإذا قمنا بإيقاف هذا الحساب. فمهما كان النقاش فلن يبلغ مداه، لأن هناك ليس ورؤيه غير واضحة في مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. فنحن لا نعرف لا المشاريع المتعثرة ولا المشاريع المتوقفة ولا المشاريع الملغاة أو التي هي في طور الانجاز إلى غير ذلك.

أما بخصوص المشاريع المدروة للدخل التي تحدث عنها بعض الإخوة فهي مشاريع تخص سنة 2017 بحسب اذرو مقترحة من فرق التنشيط دون الرجوع إلى الطريقة والكيفية التي تمت بها هذه المشاريع، وهل هناك تشخيص تشاركي حقيقي؟ ومن هؤلاء الأشخاص أو تلك التعاونيات؟ وهل فعلًا تسير في توجه وأهداف المبادرة الوطنية أم لا؟ والتي هي محاربة الفقر والهشاشة والتهميش. هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فيجب التساؤل عن الطريقة التي تم صرف بها مساهمتهم لأنهم فئات معوزة. فهل تم ذلك عن طريق الجمعية أم ماذا؟ كما أن هناك اختلاف حول هذه الجمعية وهو السبب الرئيسي في تعثر هذه المشاريع. لأن المساطر التي تم إتباعها منذ الوهلة الأولى لم تكن كما يجب.

كما أنه لا يصح أن تكون المشاريع موافق عليها منذ سنة 2017 إلى سنة 2020 وأن تأت الآن فجأة والقول لحاملي المشاريع بأن هذه المشاريع لم تعد قائمة ولن تعرف الانجاز. فهل تم إخبار هؤلاء الجهات بأي طريقة تم ذلك؟ وكيف سيتوصلون بمساهمتهم إذا كانت أصلًا؟ هذه الأمور كلها تحتاج إلى مجموعة من التوضيحات. وأنا لا أحبذ أن تتم مناقشة هذا الموضوع بهذا الشكل وأن 15 سنة من العطاء بهذه الطريقة تستوجب نقاشاً آخر. وشكراً.

السيد الحسين حريش، كاتب المجلس: شكرًا السيد الرئيس. من ناحية أولى فانا فقط أدعوا الإخوة والأخوات أعضاء المجلس إلى قراءة المادة 171 من القانون التنظيمي 14.113، وبما أنها تجيب عن الإشكالات التي طرحتها خاصة السيد محمد الفرس مؤخرًا.

ومن ناحية ثانية فإن النقطة التي سأساهم بها في هذا التعقيب تذهب في نفس الاتجاه الذي ذهب إليه الأخ جامع ايت بابا والمتعلق بارفاق المصادقة على هذا القرار بتوصية لهم المشاريع المدروة للدخل لفائدة هذه الفئة الهشة ورفعها مباشرة إلى السيد رئيس اللجنة المحلية للتنمية البشرية لبرمجتها في أقرب اجتماع اللجنة المحلية للتنمية البشرية، خاصة وأنها

هي من جنس المشاريع المدرة للدخل والمدعمة في الجيل الثالث من المبادرة الوطنية للتنمية. وللتذكير فإن اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية صادقت في الأسبوع قبل الماضي على بعض المشاريع لا تختلف مع هذه المشاريع التي تدخل في نفس الجنس ونفس النوع، وإذا اقتصر الحال على نحو أفضل للبقاء على هذه المشاريع. لأنه لا معنى أن تبقى هذه الفئة تنتظر لمدة ثلاثة سنوات هذه المشاريع، وأن تبقى مساحتها جامدة طوال هذه الفترة. علماً أن هذه الفئة في الغالب كانت تراسل الجماعة من أجل عدم قدرتها على أداء المساهمة المحددة في 30%. لكن ضرورة أدائها جعلتهم يوفرونها ببعض الوعاء أما عن طريق القروض أو بطرق أخرى. وبالتالي فأنا أطلب رفع توصية إلى السيد رئيس اللجنة المحلية للتداول في هذه النقطة في أقرب اجتماع للجنة المحلية . وشكرا.

**جواب السيد محمد بكار، النائب الأول للرئيس:** حقيقة أن توقف مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبخصوصها المشاريع المدرة للدخل راجع إلى كوننا واجهنا إشكالات حقيقة على حاملي تلك المشاريع. مع العلم أن عدد تلك الجمعيات والتعاونيات ليس هو أربعة بل هناك عدد كبير من الجمعيات والتعاونيات العاملة لمشاريع من هذا النوع. فائتاء وصيول ملفات هذه الجمعيات إلى مرحلة اللجنة الإقليمية نجد العديد من تلك الجمعيات لا توفي بالتزاماتها ولا تدلي بالوثائق اللازمة. وتبقى الأمور غامضة. وقمنا بالتواصل معهم بشتى الطرق وتمت مراسلتهم في الموضوع إلى حد المناشدة من أجل توفير ما يلزم من طلبات. وهناك من رفض القيام بذلك، كما أنه هناك بمن تحجج بأنه لم تعد له رغبة في هذه المشاريع إلى غير ذلك من التبريرات.

أما بخصوص المشاريع التابعة التي تم التطرق إليها فقد صادقت عليها اللجنة الإقليمية. ولكن جاء قرار لتوقيف - ليس هذه المشاريع فقط - وإنما جميع المشاريع في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. فقد توقفنا منذ شهر ماي 2019 إلى شهر نونبر 2019. ولو لم يتم فتح نافذة أسبوع لذهب أيضا العديد من المشاريع الأخرى نحو الإلغاء وفي هذه المدة طالبنا تلك الجمعيات باستكمال الوثائق الناقصة إلا أنها لم تلق أذانا صاغية. وفي نفس الوقت اتفقنا مع اللجنة المحلية على إدماج هذه المشاريع في إطار المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وذهبنا على هذا الأساس. لكن الاستمرار والمآل بعد ذلك لا يدخل ضمن اختصاص الجماعة.

أما ما يخص مشاريع الجماعة المتعثرة فيمكن البحث عن شراكات لإنجازها لأنه لا يمكن القيام بدراسة لأي مشروع قبل المصادقة عليه في إطار اللجنة الإقليمية بعدها يدخل في طور الدراسات وما إلى ذلك.

أما ما يخص مشروع متنزه المزارو ملاعب بوعيطة: فهذه المشاريع صودق عليها في إطار اللجنة الإقليمية وتم إعطاؤها مكاتب الدراسات. لكن بعد مرحلة الدراسات جاء قرار التوقيف. لكن هناك بعض العمالات لم توقف بعض المشاريع وتم تنفيذها باتفاق مع الجماعات التابعة لها (لدينا بعض المراسلات في الموضوع) و منها تارودانت و وزارات، المحمدية . وبالتالي لابد أن اعرض عليكم الكيفية والمراحل التي تمر منها عملية المصادقة على المشاريع في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. ذلك أن لجان التنشيط تعقد اجتماعاتها في هذا الإطار خلال شهر مارس او ابريل، وتليها اجتماعات اللجان المحلية خلال شهر ماي، لكن لا تنعقد اللجنة الإقليمية إلا خلال شهر أكتوبر أو نونبر من نفس السنة. لكن الإشكال هو أنه لا نتوصل بالاتفاقيات في بعض الأحيان إلا خلال العام المولى.

وبالتالي فالمشروع قطع مجموعة من الأشواط، لكن الاتفاقية أاما ان تصطلنا في أواخر دجنبر أو 30 ينابر. وفي هذا الوقت تواجهنا إشكالات مع مكتب الحسابات بالجماعة الذي يكون وقها مشغولا بتصفية الحسابات. والذي يقول بعدم إمكانية تصفية هذه الاتفاقيات إلا خلال شهر مارس. إذن هذه المشاكل كلها تضع أمامنا مدة سنة، ولن يمكن القيام بالدراسة إلا خلال شهر مارس، و مدة الدراسة أيضا تقتضي مدة زمنية معينة. وبالتالي فالملاحظ أن العديد من المشاريع في إطار المبادرة الوطنية مر عليها سنتين و رغم ذلك فإنه لا يتتوفر على الوثائق الكافية ليعرف انطلاقته. كما أن بعض الاتفاقيات التي تخص الجماعة لم نتوصل بها إلا خلال شهر يونيتو. وهناك مراسلات و تقارير في الموضوع. فجميع المسائل موثقة.

إذن هناك العديد من المشاريع المتوقفة و منها المشروع الذي تحدث عنه بعض الإخوة الأعضاء بحيث مر من جميع مراحل الحكامة - فهذا مجلس منتخب - وهذا الكلام على مسؤوليتي بدءاً من فرق التنشيط فاللجنة المحلية مروراً باللجنة الإقليمية تم إعطاء الدراسة و تم تحديد المكان و انتهاء بالصفقة و لما ذهبت الأمور حتى التنفيذ. جاء قرار التوقيف وبالموازنة فإني أتوفر على قرار التوقيف، هناك فقط لجنة جاءت لزيارة المشروع، لكنه بقي معلقاً حتى الان مع العلم أن اعتماداته ملزمة بها ولا تدخل ضمن التصفية.

363

السيد محمد الفرس، عضو المجلس: إن المشكل واضح سيد الرئيس وهذه فرصة لكي نفهم هذه النقطة. لكن بلغ إلى علمي بأن موقع المشروع يوجد بعي غير مستهدف، في حين الذي اقترب المشروع هو فريق التنشيط للإحياء المستهدفة مبارك اعمرو حي اسايس وتم نقل المشروع من هذه الأحياء إلى تجزئة خاصة ورديفه، فهل هذا صحيح أم لا؟

جواب السيد محمد يكار، النائب الأول لرئيس المجلس: هذا الكلام جيد - السيد محمد الفرس- لنفرض أن فرق التنشيط لعي مبارك اعمرو هي التي اقترحت هذا المشروع. فالتقارير والمحاضر موجودة فليس هناك اي مشروع في مكان ما و تم نقله إلى مكان آخر في هذا الإطار، منذ البداية، ففرق التنشيط واجهت مشكل العقار و تم إيجاده في مكان معين وقرروا ان يتم انجاز هذا المشروع بذلك المكان. ونفس فريق التنشيط هو الذي اقترحه بذلك المكان، و اللجنة المحلية صادقت عليه بذلك المكان ونفس الشيء بالنسبة للجنة الإقليمية. فإذا كان هناك اعتراض أو مؤاخدة فإن المشروع كان من الممكن أن يتوقف قبل الوصول إلى مرحلة الصفقة. فالمشروع إذا من جمبع مراحل الحكامة ولم تسجل بشأنه اي ملاحظة- والتقارير موجودة - فنحن لا نتكلم من فراغ- وترك المسألة حتى التنفيذ وتأمرني بتوقف المشروع. فهذا غير معقول. والإخوة في إطار اللجنة المحلية عرض عليهم هذا المشروع بهذا الشكل. ونكتفي بهذا القدر فيما يخص مناقشة هذا الموضوع.

السيد أحمد كردوس، رئيس الدائرة الحضرية لابت ملول: السيد الرئيس. تنويراً لمجلسكم الموقر فإننا نقول بكل بساطة أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تشغله وفق مساطر و مذكرات توجيهية مضبوطة وهذه مسألة اولى. المسألة الثانية، فإن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ترمي دائماً لأن يكون لمشاريعها وقع اجتماعي على الساكنة. وتبين أرقام المشاريع المنجزة في إطار المبادرة الوطنية ذلك لمجلسكم الموقر، كما أن مساحة العقارات المخصصة لإنجازها - كما ذكر السيد محمد الفرس- توضح ذلك أيضاً. كما أن الاعتمادات المالية المرصودة لها دليل على لها وقع كبير على الساكنة. وهذا لا اختلاف فيه.

أما ما يخص المشاريع العالقة التي شرحها السيد رئيس المجلس في البداية، ويتحمل هو الآخر نصيب المسؤولية لما وقع ولأن يكون هذا التعثر. وبالتالي يجب علينا أن ننتقل إلى المرحلة الثالثة أو الجيل الثالث. فقط هؤلاء الناس حاملي المشاريع ما عليهم إلا أن يتجهوا إلى منصة الشباب، وكل من لديه فكرة أو لديه مقاولة لإنشاء مشروع مدر للدخل فمنصة الشباب هو الباب أو المفتاح لذلك. فمنصة الشباب تتتوفر على اناس محترفين لمواكبهم وتأطيرهم، بل يمكن لهم الاستفادة حتى من دروس تكوينية للتكون في الفكر المقاولاتي. فمنصة الشباب هي رائدة وطنية يمكن الاقتداء بها. ونحن كرئيس اللجنة المحلية للتنمية البشرية او الرئيس او السيد جامع ايت بابا كأعضاء بهذه اللجنة سنواكب هؤلاء الشباب بهدف تواصليهم واستفادتهم من عطاءات هذه المنصة. كما تعتبر الباب الوحيد الذي يمكن اللجوء إليه في هذا الميدان. وهم موجودون ورهن إشارة الشباب في هذا الإطار. وشكراً.

السيد محمد يكار النائب الأول لرئيس المجلس: إذن نمر إلى التصويت على إغفال الحساب الخصوصي المتعلق بالمبادرة المحلية للتنمية البشرية مع تصفية مستحقات المتعهدين المتعاقدين مع الجماعة وتصفيه الملفات العالقة.

**السيد جامع ايت بابا، عضو المجلس:** ضروري أن نرفع توصيات في هذا الإطار. لأن إصدار مقرر بهذا الشكل يعتبر تعسفاً في حق تلك الشريحة الاجتماعية الحاملة لذلک المشاريع التي ذكرناها. ويجب عرض هذا الاقتراح على التصويت. فإذا لم تريدو انتم ذلك فذلك شأنكم، فنحن نريد أن يتم الأخذ بعين الاعتبار توصيتين وهما: ٦٣٦٣

١- الأخذ بعين الاعتبار تلك الجمعيات أو التعاونيات لأن ذلك يعتبر تعسفاً من الادارة، فهل نريد نحن أن ينسب لنا أحداً ذلك التعسف؟ فنحن لا نقبل بذلك. وإذا أراده أحد ما فذلك شأنه.

٢- المشاريع المبرمجة من طرف الجماعة ولم تر النور، ويجب أن تعطى لهذه المشاريع بنوعها الأسبقية لأنها نابعة من توجّه المجلس ومن تشخيص تشاركي ونابعة من روح المبادرة الوطنية وهي أن يكون لها وقع اجتماعي إيجابي و مباشر على الساكنة كما قال السيد رئيس الدائرة الحضرية.

وإذا تراجعتنا عن هذه المشاريع، فإننا نضرب أنفسنا كمجلس مع العلم أن الاعتمادات موجودة، وهذه الحصة المتبقية لا نريد لها أن تبقى هكذا. فيجب أن تستثمر في مشاريع على أرض الواقع لها وقع على الساكنة ولا بد أن تقوم بتوصيات. وإذا كنتم لا تريدون رفع هذه التوصيات فأنا شخصياً سأنسحب من هذه الجلسة احتجاجاً على هذا القرار وعلى عدم الأخذ بهذه التوصيات.

**السيد محمد بكار، النائب الأول للرئيس:** أنا مأناقش معك السيد جامع هذا الملف.

**السيد جامع ايت بابا، عضو المجلس:** أنا أريد القرار ولا أريد أن أناقش معك أي شيء.

**السيد محمد بكار، النائب الأول لرئيس المجلس:** فهل سنناقشه هذا الإشكال أم لا؟ إن هذه المشاريع تنجذب بأموال الدولة عن طريق صندوق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وما يظهرلي أن هؤلاء تخلوا عن هذه المشاريع وتريد أنت أن تحملها إلى مجلس.

**السيد جامع ايت بابا، عضو المجلس:** إن الإنقال من مرحلة إلى أخرى – وهذا متعارف عليه – يتوج بمرحلة انتقالية لا بد من أخذها بعين الاعتبار. وبالتالي يجب علينا أن نفرض ذلك نحن كمجلس. ذلك أن إغلاق الحساب يتطلب تصفية حسابات هذا الحساب. وبالتالي نحن في مرحلة تصفية الحساب ستقوم برصد هذه المبالغ كمرحلة انتقالية.

**السيد محمد بكار، النائب الأول للرئيس:** ولماذا لا نأخذ بالصيغة الأخرى التي هي أحسن، فما دمنا نتوفر على منصة الشباب، ولدينا المرحلة الثالثة / الجيل الثالث من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ستكون الصيغة الأفضل هي ان نرفع توصية ترمي إلى حالة هذه المشاريع على اللجنة الإقليمية حتى تكون هي المشرفة على هذا الموضوع.

**السيد جامع ايت بابا، عضو المجلس:** نحن نريد توصية ترمي إلى إخراج هذه المشاريع إلى الوجود. لأن الصيغة التي أشار إليها السيد البasha هي صيغة تجعلنا ريماناً فقد نحن الثقة في هذه الجمعيات وهذه التعاونيات ويجب أن تكون صرحاء وواضحين في هذا الباب. وما تبين لي سيدي الرئيس انه توافقني في هذا الرأي. لكن ريماناً هناك اكراهات نعرفها جميعاً. وهناك إشكال وبالتالي لا بد لنا أن نسمى الأمور بسمياتها. فنحن لدينا توصية ولا باس أن نرفعها.

**السيد الحسين حريش، كاتب المجلس:** أنا أحيي الأخ جامع ايت بابا الذي أصر وتشبث برفع هذه التوصيات وبالتالي مادام لم يكن أي اختلاف حول هذه التوصيات أرى أن نصادق على المقرر مع التوصيات التي وردت في مداخلات السادة أعضاء المجلس، واستحضر بين قوسين انه في إحدى الدورات اعتزمنا المصادقة على مقرر مع بعض التوصيات ورفضت ذلك بدعوى أن التوصيات لم تدرج بجدول الأعمال.

**السيد الوافي لعميمي، عضو المجلس:** كان ذلك ملتمساً ولم يكن توصيات.

**السيد الحسين حريش، كاتب المجلس:** على كل حال، فما دمنا لم نختلف في المضمون، نصادق على هذا المقرر ونضيف عباره: مع التوصيات التي وردت بمداخلات السادة أعضاء المجلس.

ومن جهة أخرى والشهادة للتاريخ، فقد كانت لدينا مجموعة من اللقاءات مع السيد العامل أثناء ورود المراسلة التي تهم توقيف المشاريع، وكان توجه السيد العامل يرمي إلى إعطاء الأولوية لهذه المشاريع المتعثرة في إطار المرحلة المقبلة. وكان هذا هو النفس الذي سرنا فيه.

٣٦٣٧

السيد الحسين الغريب، عضو المجلس: ما مآل منتهى المزار سيدي الرئيس؟ ويجب أن تسميه أو لا. فمادامت هذه المشاريع توقفت، فعلى الجماعة أن تتحملها فهناك اعتمادات 500 مليون مما تبقى من حصة الجماعة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. فهل ستنتظر المزار حتى سنة 2080 لإنجاز المنزه وملعب القرب وملعب البعد. لكنني نسيت فإننا نتوفر على الغابة. وشكراً سيدي الرئيس.

السيد محمد ايت عدي، النائب الثاني للرئيس: إن التوصية التي نحن بصددها هي التي تهم بالدرجة الأولى المشاريع المدرة للدخل. أما المشاريع الأخرى التي لم يتم إنجازها فيبرمجة المجلس هي التي تحكم فيها.

السيد محمد بكار، النائب الأول للرئيس: إذن نمر إلى التصويت على إقفال الحساب الخصوصي المتعلق بالمبادرة المحلية للتنمية البشرية مع تصفية مستحقات المتعهدين المتعاقدين مع الجماعة وتصفيه الملفات العالقة ورفع توصية تهم إحالة بعض المشاريع على المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وهي: المشاريع المدرة للدخل والمشاريع المتبقية من برنامج الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري.

السيد جامع ايت يابا، عضو المجلس: إن التوصيات واضحة، وليس إحالتها على المرحلة الثالثة، فنحن مع السيد الباشا سائرين في هذا الطرح. لكن نريد على الأقل جبر الضرر، فلا أحد سيقبل بهذا الطرح المقترن / على الأقل نرفع توصية للحفاظ على ماء الوجه، يمكن أن نمنح لهم مساهمة الجماعة بغض النظر على من هم؟ فهل نتوفر على المبلغ الإجمالي عن مشروع كل تعاونية؟ فإذا ما نعطتهم النصف من المبلغ المتبقى من حصة الجماعة أو نعطيهم نسبة المبادرة ونسبة الجماعة والعمل على إقناعهم، فالسيد العامل إذا ذهبنا في هذا الطرح، فلن يرفض ذلك، علماً أنهم أصحاب رفعوا دعوة قضائية بالمحكمة الإدارية.

وبالتالي فلا يجب أن نكرس نحن كمجلس هذه الوضعية نمنحهم الدعم مقابل التراجع عن الدعوى. فهم أبناء الشعب وهذه هي الفئة المستهدفة. أما الإحالـة على المرحلة الثالثة فلها أصحابها سيأتون فيما بعد، مادمنا نحن في مرحلة تصفية الحسابات.

السيد محمد بكار، النائب الأول للرئيس: في نفس الإطار المتعلق بتصفيـة الحسابات، فمن الممكن أن تتأخر هذه التصفـيفـة عن المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية إذن أخذا بجميع المقترـفات يكون المقرر كالتالي: الموافقة على إقفال الحساب الخصوصي المتعلق بالمبادرة المحلية للتنمية البشرية مع تصفـيفـة مستحقات المتعهـدين المتعـاقـدين مع الجمـاعة وتصـفيـة المـلفـات العـالـقة ورفع تـوصـيات السـادـة أـعـضاء المجلس:

- إمكانية دعم المشاريع المدرة للدخل من ميزانية الجمـاعة.
- إحـالـة المشارـع المـصادـق عـلـيـها بـالـجـلـس وـلـم يـتم الـالـزـام بـهـا عـلـىـ المـرـاحـلـةـ الـثـالـثـةـ منـ المـبـادـرـةـ الـوطـنـيـةـ للـتنـمـيـةـ الـبـشـرـيـةـ.

فمن مع المقترـفـ؟

إن مجلس جماعة ايت ملول في إطار جلسه الفريدة الغير مفتوحة للعموم للدورة الإستثنائية المنعقدة بتاريخ 15 جمادى

3638

الاولى 1442 هـ الموافق ل 30 دجنبر 2020 :

- وطبقاً لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات:

- تبعاً للإرسالية العاملية عدد 4137 بتاريخ 04 دجنبر 2020 والمسجلة بالجامعة تحت عدد 10051 بتاريخ 04 دجنبر 2020:

- وبعد دراسة المجلس للنقطة الرابعة المتعلقة بإقفال الحساب الخصوصي المتعلق بالمبادرة المحلية للتنمية البشرية;

- وبعد اللجوء إلى التصويت العلني طبقاً لمقتضيات المادة 6 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات:

- وحسب عملية التصويت التي أسفرت على ما يلي:

▪ عدد الأعضاء الحاضرين أثناء التصويت: اثنان وعشرون(22) عضواً.

1. محمد بكار	2. الحسين حريش	3. محمد ايت عدي	4. نعيمة الفرج	5. عبدالله اورغى
6. جميلة مصدق	7. عبدالعالی ازنکض	8. لطيفة ارفاك	9. الحسين الغريب	10. حmad امزال
11. الحسن زكروا	12. مصطفى بومهاوت	13. الحسين جلاوي	14. لحسن جاود	15. ابراهيم الدباغ
16. الحسين ايت اوحبيب	17. محمد الفرس	18. الوافي لعبيمي	19. جامع ايت بابا	20. عائشة اغار
21. مولاي كمال الوزاني	22. عادل المرابط			

▪ عدد الأصوات المعتبر عنها: اثنان وعشرون(22) صوتاً.

▪ عدد الأعضاء الموافقين: اثنان وعشرون(22) عضواً وهم السيدات والسادة :

1. محمد بكار	2. الحسين حريش	3. محمد ايت عدي	4. نعيمة الفرج	5. عبدالله اورغى
6. جميلة مصدق	7. عبدالعالی ازنکض	8. لطيفة ارفاك	9. الحسين الغريب	10. حmad امزال
11. الحسن زكروا	12. مصطفى بومهاوت	13. الحسين جلاوي	14. لحسن جاود	15. ابراهيم الدباغ
16. الحسين ايت اوحبيب	17. محمد الفرس	18. الوافي لعبيمي	19. جامع ايت بابا	20. عائشة اغار
21. مولاي كمال الوزاني	22. عادل المرابط			

▪ عدد الأعضاء الرافضين: (00) لا أحد.

▪ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت: (00) لا أحد.

#### يقر ما يلى:

وافق مجلس جماعة ايت ملول بإجماع الأعضاء الحاضرين، خلال الجلسة الفريدة الغير مفتوحة للعموم من الدورة الإستثنائية للمجلس الجماعي لأيت ملول المنعقدة يوم الاربعاء 15 جمادى الاولى 1442هـ (الموافق ل 30 دجنبر 2020م)، على الساعة الثالثة وأربعون دقيقة(15:40) بعد الزوال، بمركز التربية والتكوين حي الأمل ايت ملول، على إقفال الحساب الخصوصي المتعلق بالمبادرة المحلية للتنمية البشرية مع تصفية مستحقات المتعاقدين مع الجماعة والملفات العالقة. والأخذ بعين الاعتبار التوصيات التالية:

- إمكانية دعم المشاريع المذكورة للدخل من ميزانية الجماعة.

- إحالة المشاريع المصادر على المجلس ولم يتم الالتزام بها على المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

محمد بكار رئيس المجلس  
Mohamed BEKAR  
النائب الأول للرئيس  
Vice Président  
جامعة ايت ملول  
d'Ait Melloul  
محمد بكار (النائب الاول لرئيس المجلس)

كاتب المجلس  
Ahmed HOUICHE  
الحسين حريش

التداول حول التعويض عن الضرر الناتج عن الإغلاق الجزئي لسوق أيت ملول وسوق الست اركانة لفائدة شركة خاصة.

العرض:

**السيد محمد بكار، النائب الأول لرئيس المجلس:** في إطار هذه النقطة توصلنا بمجموعة من المراسلات من هذه الشركة حول التعويض عن الضرر الذي لحقها خلال جائحة كورونا. وخلال الدورة الاستثنائية لشهر نونبر 2020 تم تأجيل هذه النقطة لتقدير الضرر و النظر في كيفية التعويض. فاليوم عقدنا لقاء مع الشركة بحضور السلطة المحلية فسألوا عليكم نتائج هذا اللقاء من خلال محضر الاجتماع كالتالي:

2020 ~ 30

الدورة الداخلية  
الدورة الخارجية  
الدورة الحشرية

**تحضر اجتماع بحق المديرية انت ملوك حون**  
**القطعة الواردة في حدول الاعمال الدوره الاستثنائيه الجماعه انت ملوك**  
**الاداره حمل التعميص من المقرر النجح عن الاعمال الحرج لدور المطامض**  
**انت ملوك وجموع انت ريك افونزون كه خاصه**

بعد معركة الباردة الحصرية ات ملوك يومه الاربعاء 30 نونبر 2020 ، احتماع ايتامه  
البيهقيين ، المذكرة المصرية ات ملوك حفص اور ائتمان العطة الواردة في حوزن الاعمال  
المذكرة الاستثنائية لجماعة ايت ملوك ( ) المذكورة حول المعمور عن الصيرف انتاج عن  
او عذر عن اعذري السوق الطبيعية ايت ملوك ، وبرقون ايت ايت اركانة ادامة هنر كمة خاصية ) وذلك  
حصون العيادة

احمد اکرم دویں رئیس اتحادیہ الحرمہ ایسا ملکی

محمد بخاری درین حادثه ایامیان

رسالت المعنوي

في بداية هذا الاجتماع أوصى السيد رئيس الادارة الحضرية باتخاذ ملحوظ على المتصارعين  
م مساعداً من خلال المراسيم - المدونيات والقرارات التي ستمهد اتجاه الرأي العام نحو تحديد هذا

بلاغ وزير الداخلية بتاريخ الخميس 19 مارس 2020 حول اعدان حالة الطوارئ الصحية  
والسلط الاحادي لتركه المواطن اثناء من يوم الجمعة 20 مارس على الساعة العاشرة  
بتوقيت بيته عند المساء

مدونة المسار العلمي | رقم 220292 مدار في 28 من (جت 1441) لـ 2020 (شـ)

میراث ۱۹۳، نسخه ۲۹ (۲۴ مارس ۲۰۲۰) با عنوان: [دانلود](#)

مکتبہ میرزا علی رضا میڈیا فاؤنڈیشن - ۰۹۲۴۷۱۵۰۰۰ - www.mirzaali.com

**كتاب من تلابير الحمد المصلى بحسب الحالات الربانية لكل عمالة** - قيام

دی علامہ مرحوم نائلہ، من ۱۱ یوئیر ۲۰۲۰

الجريدة الرسمية لـ 06 شتنبر 2020، العدد 11252، السنة 14

عَنْ الْمُؤْمِنِينَ أَصْرَهُمْ بِالْأَحْسَنِ لَهُمْ بِالْأَحْسَنِ  
لَا يُؤْخَذُونَ

卷之三十一 3020-7-26 15:40:29

جمع الحالات الحرارية والبيانات

٢٠٢٠ مارس ٢٧ شنبه پنجشنبه

عبد شفیع مفتاحی و احمد علی ملکی

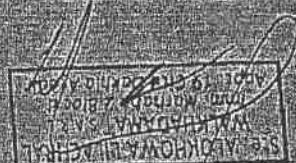
تمدد مدة عقد الإيجار عدد ٤ بتاريخ ٠٥ أكتوبر ٢٠٢٠ الموقعة بين المؤسسة العامة لاستغلال وتطوير الأحياء الراقية للذكور والخدمات  
لعدة سنوات كاملة تنتهي يوم ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣ ، وذلك بمقتضى المادة الثانية من العقد  
من العدد الرابع حسم ٥٥% من إجمالي المقابل المالي للعقد ، المتضمن التأمين  
ومطالبة المصايف المعادلة المعتمدة بتحصين كلائن سورن ضد التحملات شهرياً على المدة  
الموافقة أعلاه.

الطبعة الأولى

السيد رئيس الادارة الحصر ذات ملك

لشیخ نسیم خان احمد ایت مکمل

**الاستاذ الدكتور ابراهيم العساف**



## المناقشة:

**ملاحظة:** في هذه الأثناء، بعد اعتذار السيد الحسين حريش كاتب المجلس و انسحابه من الجلسة لأسباب طارئة، تم تعيين السيد مصطفى بومهاوت كاتباً للجلسة طبقاً للمادة 47 من القانون التنظيمي 113.14 المتعلق بالجماعات.

3640

السيد عادل المرابط، عضو المجلس: فيما يتعلق بهذه النقطة التي سبق ان تداولنا فيها سابقا، وتم إرجاعها من جديد للتداول فيها خلال هذه الدورة الإستثنائية للتعويض عن الضرر الناتج عن الإغلاق الجزئي لسوق ايت ملول وسوق السبت اركانة لفائدة شركة خاصة.

٣٦٤١

المسألة الأولى: بداية أتساءل هل أن مثل هذه الشركة حاضر خلال هذا الاجتماع أم لا؟

(تمت الإجابة عن هذا السؤال بالنفي من طرف السيد محمد بكار نائب رئيس المجلس).

اذن ونحن في إطار التداول حول التعويض عن الضرر الناتج عن الإغلاق الجزئي لسوق ايت ملول وسوق السبت اركانة لفائدة شركة خاصة. نتفاجأ بكوننا توصلنا بتعديل لكناش التحملات. وهذا يعني أننا أمام نقطتين للنقاش واحدة منها غير مدرجة بجدول الأعمال المتعلقة بتعديل كنash التحملات. وبالتالي فنحن غير ملزمين بمناقشة كنash التحملات في إطار هذه الجلسة ولا تندرج ضمن جدول الأعمال الذي توصلنا به.

المسألة الثانية: هناك مرسوم وهناك مذكرة لليد وزير الداخلية التي تم حالة الطوارئ بشكل عام. وتهم جميع المغاربة، جميع الشركات وجميع المرافق الأسواق بالمملكة، وكيف سنطبق هذه البنود المتواجدة بهذه المراسيم وبهذه الدورية على شركة خاصة. أما التعديل الذي أشرتم إليه بكنash التحملات فنحن غير ملزمين به لكونه غير مدرج بجدول الأعمال والذين يقولون فيه يمنح سنة من 01 أكتوبر 2022 إلى غاية 30 شتنبر 2023.

يعني أننا سنأخذ 307 مليون من ميزانية الجماعة التي هي موضوع صفقة قديمة ونمنحها لتلك الشركة إضافة إلى خصم 45 يوما من واجبات الدخول. هنا أجد صعوبة في فهم هذه المسألة كما المس أن هناك نوعا من التناقض في النقطة المتعلقة بموضوع المناقشة التي هي التداول حول التعويض عن الضرر الناتج عن الإغلاق الجزئي لسوق ايت ملول وسوق السبت لفائدة شركة خاصة وتعديل كنash التحملات الذي ليس هو موضوع النقاش خلال هذه الدورة.

سيدي الرئيس، خلال اجتماع لجنة المراقب وبعد دراسة هذا الطلب خلصنا إلى أن هذا الشخص غير معني بما ورد في المذكورة الوزارية. وأنا شخصيا يتبيّن لي أن هناك خطأ أو خلل ما في هذه المسألة. فالضرر حل بجميع المغاربة وبجميع التجار والمهنيين وقطاعات أخرى. لكن بالعكس فإن سوق الخضر والفواكه بایت ملول شهد انتعاشًا كبيرًا خلال تلك المرحلة. ولماذا يريد هذا الشخص أن يسير معه لوحده المجلس في هذا الاتجاه. فهذه الشركة تتوفّر على مشاريع كثيرة وكبيرة على مستوى أكادير الكبير ونال مجموعة من الصفقات على مستوى مدن عمالة آنزاكان ايت ملول. ونال صفقة من مجلس جماعة ايت ملول. يعني أن هذه الشركة غير محتاجة ولا ينقصها أي خير، فهل تنتظر حتى هذه الفترة التي تعاني فيها ميزانية الجماعة خلال ظرفية استثنائية وبائية وأمور أخرى موازية ولها علاقة بالجائحة، ونقوم بتعويض هذا الشخص لوحده.

السيد الرئيس، في رأي أرى أن هذا الطلب ليس له مصداقية وليس له جدوى. وليس له الحق في أن يوجه إلينا طلب التعويضات، في الوقت الذي تحتاج فيه الجماعة هذه الأموال خلال هذه الظرفية الخاصة. ولاحظ أنه خلال هذه الفترة التي تضامن فيها الجميع بروح مواطنة لتجاوز هذا الكساد وهذه المشاكل المختلفة خلال هذه الجائحة، ويأتي هذا الشخص بطلب وحده من دون جميع المتضررين عن التعويض.

إذن سيدي الرئيس، فنحن لن نسير مع الطرح ومع هذا التعويض، كما أنه لا يجب عليه لي ذراع الجماعة خلال دورتين استثنائيتين متاليتين، ولو حضر معنا لطلبنا منه أن يتركنا لحالنا. والجماعة غير قادرة على هذا التعويض خلال هذه الظرفية الخاصة.

السيد جامع ايت بابا، عضو المجلس: شكرنا السيد الرئيس، لدى العديد من الملاحظات في إطار هذه النقطة أشار الأخ

3642

عادل المرابط إلى بعض منها. و من بين الملاحظات التي أود النظر إليها:

الصيغة التي وردت بها النقطة بجدول الأعمال هي "التداول حول التعويض عن الضرر الناتج عن الإغلاق الجزئي لسوق أيت ملول و سوق السبت اركانة لفائدة شركة خاصة". فهذه الصيغة لا تلزمنا أن نناقش تعديل دفتر التحملات من جهة. وثانياً فإن الصيغة تتطلب منا التداول أولاً حول ما إذا كان هناك ضرر. و حتى يثبت ويتأكد بأن هناك ضرر من طرف المجلس، بعدها يمكن لهذا الأخير النظر في الكيفية والطريقة التي سيتم بها التعويض عن هذا الضرر.

بالنسبة للتساؤل عما إذا كان هناك ضرر فعلي واقعي أم لا؟ فالجواب عن هذا السؤال يجب عليكم سيدى الرئيس أن تعلموا بأن هذا السوق كان يستغل خلال فترة الحجر الصحي ولم يتم إغلاقه. فسوق الطماطم لم يغلق نهائياً، بل مشتغلاً ونشيطاً. وهنا تمت الإشارة إلى "الإغلاق الجزئي" و حينما نقول الجزئي فهذا يشير إلى أن هناك اشتغالاً بنسبة معينة. إذن فإن الصيغة التي لدينا تحيل على أن السوقين كانوا يستغلان معاً. فنحن من خلال الواقع فإننا كمستشارين يتضح لنا بل ونحسم بأنه ليس هناك أي ضرر بصفة نهائية لحق هذه الشركة.

مسألة أخرى تتعلق بتمديد هذا العقد - عقد الاستغلال - لمدة سنة فالفصل الثاني المعدل يشير إلى تمديد مدة الاستغلال لفائدة الشركة لمدة سنة كاملة. فمن له الصلاحية لأن يقوم بهذا التمديد؟ فالتمديد يخضع لقانون الصفقات العمومية. فنحن بهذا نكون قد ضربنا بعرض الحائط القانون أولاً ثم المنافسة فالشفافية كما ضربنا في الأخير اختصاصنا كمجلس. فلا يحق للمجلس أن يمدد عقداً بهم صفة لمدة إضافية. وليس لدينا أصلاً هذا الاختصاص. وبالتالي نضرب أخيراً روح المبادئ التي أنت بها قوانين ومرسوم الصفقات العمومية وعلى رأسها مبدأ المنافسة. فنحن بهذا التمديد نكون قد منحنا له هذه الصفة بدون منافسة إذا صادقنا على هذا القرار. وهذا لا يستقيم والقانون.

كما أننا لم نطبق مبدأ الشفافية لأننا نكون قد منحنا هذه الصفة / التمديد بطريقة غير معقولة. وبالتالي وجب علينا أن نناقش هذا التمديد أو لا؟ فهذا التمديد غير قانوني. ولا يمكننا تمديد مدة سنة لصفقة لم تخضع للمنافسة. وأي واحد سيطعن في قرار المجلس هذا إذا ما تمت المصادقة عليه. وللتوضيح أريد الإشارة إلى التمديد الذي تم الحديث عنه لمدة سنة - وربما الأخ عادل أخطأ هنا - فهو تمديد لمدة سنة مع الأداء وليس بدون أداء.

وهناك مسألة أخرى تتعلق بخصم مدة 45 يوماً، فإذا قمنا بعملية حسابية بسيطة فإن هذه المدة التي سيمنحها المجلس لهذه الشركة تعادل 37,5 مليون سنتيم. بمعنى أن الجماعة ستعطي هذا المبلغ لفائدة الشركة. ونحن ناقشنا مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وتحدثنا عن دعم المشاريع المدرة للدخل وعدم توفر الجماعة على الإمكانيات المالية إضافة إلى الوضعية الاقتصادية المتدهورة وما نتج عن الأزمة التي تسببت فيها كورونا للمؤسسات بما بالك الأشخاص، إلى غير ذلك. وللتذكير فإن هذه الشركة نناشرها دائماً، ولنفرض أن هناك مثلاً بعض من الضرر فسوف يعوض نفسه من العديد من الأشياء التي يستفيد منها من جماعة أيت ملول وكذلك الجماعات الأخرى.

كما أن هناك مسألة أخرى وترتبط بالتأمين، فهل لم يفكر المجلس في أن هذه الشركة قامت بالتأمين عن مثل هذا الضرر؟ فإذا كان هناك تأمين فإنه لا يحتاج إلى طلب التعويض من الجماعة. والمفروض أن تتوفر الشركة على هذا النوع من التأمين لكونه إلزامي وإجباري طبقاً لما تنص عليه القوانين الجاري بها العمل، زيادة على أن هذا الوباء جاء فجائياً على العالم أجمع وليس على جماعة أيت ملول لوحدها. وشكراً سيدى الرئيس.

السيد الوفي لعميمي، عضو المجلس: شكرنا السيد الرئيس، السيد رئيس المنطقة الحضرية، إخواني الحاضرين.

في الحقيقة ان جل المدخلات قبلي تطرقت إلى ما فيه الكفاية في هذا الموضوع. وأنا أحدو حدودهم سواء ما يتعلق بوثيقة دفتر التحملات المعروضة علينا والتي لم تدرج بجدول الأعمال أو ما يتعلق بالتعويض عن الضرر. فنحن لا يمكننا إثبات هذا الضرر. لماذا؟ لأننا كمواطنين خضينا إلى التعليمات المتعلقة بالحجر الصحي ولازمنا منازلنا خلال فترة الحجر الصحي. فالناس المسؤولون عن تحديد الذين اشتغلوا أم الذين لم يستغلوا خلال هذه الفترة موجودون فتحن وقها - كما ذكرت - قاعدين في منازلنا مختفين عن كورونا. وحتى يمكننا ان نعطي لشخص ما او نريد له شيئا. فنحن لم نر شيء حتى نقوم بذلك، ولم نتحمل وقها مراقبة الأسواق او الشوارع.

وثانياً هناك قانون في هذا الإطار. فالمذكورة الوزارية واضحة فوزارة الداخلية هي المسؤولة عن تحديد الأسواق التي توقفت وعن الأسواق التي اشتغلت كذلك، لأنها في الحقيقة هي التي تراقب - جزاها الله عنا خيراً - جميع الأسواق في جميع المناطق خلال فترة الحجر الصحي. والسلام عليكم.

**السيد الحسين ايت اوجبيب، عضو المجلس:** تحية للسيد الرئيس، السيد رئيس الدائرة الحضرية، السادة أعضاء وعضوات المجلس، السادة الموظفين. مداخلتي ستنصب حول شقين: شق يتعلّق بما هو شكلي وشق آخر يتعلّق بما هو تنظيمي.

فاما الشق الشكلي فله علاقة بدفتر التحملات الموضوع الذي الان بين أيدينا. فهو غير مدرج بجدول أعمال هذه الدورة. ونتفا韶اً بأننا لم نتوصل به إلا الآن، هذه مسالة أولى. وأما المسالة الثانية من هذا الشق فله علاقة بممثل الشركة، ذلك لأننا لاحظنا أنه قد حضر معكم الاجتماع الذي عقدتموه معه - كما جاء على لسانكم - سيد الرئيس، إلا انه لم يحضر خلال دورة المجلس لمناقشة الضرر وكيفية التعويض عنه لفائدة هذه الشركة.

وأما الشق المتعلق بالمضمون، فكما تعرفون جميعاً فإن هذه الشركة أحقت ضرراً كبيراً بالمهنيين والتجار المتواجددين بسوق الطماطم وسوق اركانة، واسطروا على هذه العبارة جيداً، فمجموعه من تجار سوق اركانة امتعضت من تصرفات اللامسؤولة من طرف هذه الشركة. فلا يعقل أن يكون شخصاً ما داخلاً إلى سوق اركانة حاملاً معه كيساً ويطلب منه الأداء عنه، عن طريق القوة والتهديد ويدفع وهو مكره على ذلك. فائي تاجر أو حرفي سأله عن تصرفات هذه الشركة فسيجيب: "حسيناً الله ونعم الوكيل على تصرفات هذه الشركة" فجميع الحالات والمهنيين والعاملين بالسوق يستنكرون ذلك. بل شمل الأمر حتى بائعي الجوارب الشيء الذي اثر على مداخيلهم خصوصاً في هذه الفترة التي تعرف ركوداً اقتصادياً واضحاً.

كما أتوجه بالسؤال حول الضرر، فعن أي ضرر تتحدث عنه هذه الشركة؟ علما أنها تستغل العديد من الأسواق على صعيد جهة سوس ماسة ، فهذه الشركة لم تجد إلا هذا الضرر بجماعة ايت ملول لتحدث عنه. ولماذا لم نناقش نحن كمجلس الأضرار التي لحقت ومست جميع التجار والحرفيين بالسوق عموما ؟ ومن خلاله تجار و حرفيين مدينة ايت ملول قاطبة. هذا هو الضرر الحقيقي الذي يجب الحديث عنه التي تهم هذه الشريحة الاجتماعية البسيطة. وليس مناقشة شركة خاصة لها مشاريع كبيرة و مداخل ضخمة.

فنحن كممثلين لساكنة مدينة ايت ملول يجب أن تكون لنا رؤية واضحة اتجاه هذه الأمور وأن نتحلى بنوع من العدالة سواء ما يخص القطاع الخاص أو المواطنين وأن يكونوا سواسية أمام القانون.

و بخصوص عقدة استغلال واجبات الدخول لسوق الطماطم و سوق اركانة، اعتقد سيدى الرئيس أن مدتها قد انتهت. فهل تم تجديدها لهذه الشركة؟ أم هل ستتمددون المدة لها؟ فهذه المعطيات العديد من أعضاء المجلس غير ملم وغير

٣٦٦

عارف بها. وبالتالي فإنني أخجل كجامعة لأن منح تعويضاً كبيراً جداً من مال دافعي الضرائب، ساكنة مدينة آيت ملول التي هي محتاجة إليه والمفروض أن يستثمر في أمور كثيرة تعود بالنفع عليها وعلى المدينة. وعليه فإن هذا القرار مجحف سيؤثر على ميزانية الجماعة التي تعرف تراجعاً مخيفاً جداً هذه السنة. وهذا لا يخدم التنمية التي نصبو جميعاً تحقيقها على مستوى المدينة. وشكراً سيد الرئيس.

**السيد محمد بكار، النائب الأول للرئيس:** أشكر الإخوان على مداخلاتهم الشيقة، لكنني سأطرق لبعض الأمور حول هذا الموضوع.

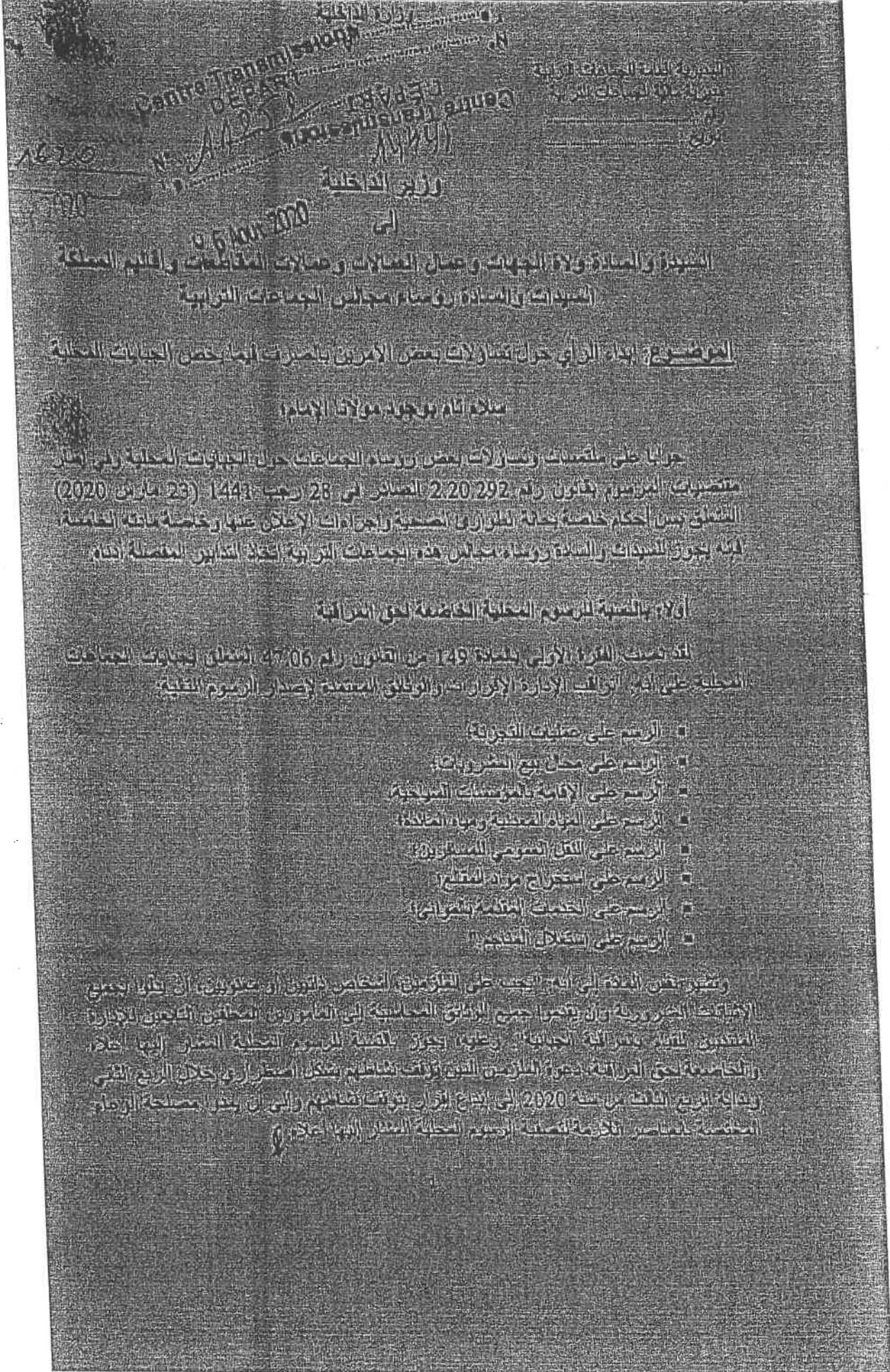
أولاً: مسألة التعويض، فوزارة الداخلية هي التي أصدرت مراسلة وزارة تهم تعويض الأشخاص / الشركات الذين لحقهم الضرر و حول التعويض عنه وكيفية القيام بذلك. وبناء على تلك المراسلة الوزارية راسلتنا هذه الشركة ثلاثة مرات، ومن حقه مقاضاة الجماعة في هذا الأمر. ويمكن أن يعوض قضائياً على مدة ستة أشهر حتى تكون واضحين أيها الإخوة في هذا الباب، فإنني أتوفر على تقارير العديد من الجماعات التي عوضت هذه الشركة سواء داخل إقليم انزكان آيت ملول أو خارجه. فبالنسبة لجماعة انزكان عوضته عن الضرر في حدود 50% اي ما يعادل أربعين (40) يوماً وتم تعويضه من جماعة القطارات بمراكش في حدود مدة ستة أشهر أما بالنسبة لجماعة سيدى موسى الحمري بتارودانت عوضته مدة سنة.

اذن حينما نتحدث عن الضرر فقد كان هناك ضرر يتمثل في تقليص المدة الزمنية لاشتغال السوق - وانا بالمناسبة لا ادفع عن هذا الشخص - كما أن الرواج لم يكن بالشكل الذي كان عليه في الأيام العاديّة قبل الجائحة. كما أن سوق السبّت اركانة كان مغلقاً بقي فقط سوق الطماطم. - ونحن نتبادل الآراء فقط - على كل حال، فهل كانت هناك حالة ركود نتجت عنها خسارة؟ الجواب بنعم. كانت هناك خسارة. وللشركة ما تعتمد عليه في المطالبة بحقها في هذا الصدد. أما المواطن إما أن يطلب أو لا يطلب بذلك امرأ آخر. فوزارة الداخلية أصدرت دورية أعطيناكم مرجعها تنص على أن من له اي استغلال لدى الجماعات المحلية وللحظة الضرر فمن حقه المطالبة بالتعويض عن ذلك الضرر. وبالمناسبة فالتعويض لا يؤدي نقداً وإنما يعوض بالأيام التي يستغلها دون أداء.

اذن نحن نتداول فيما بيننا حول هذا الضرر، والتعويض المطالب به من طرف هذه الشركة هو 90% (في حدود ثلاثة أشهر يستغلها مجاناً)، وقد رفضنا له هذه المدة.

وفي إطار الاجتماع الذي ترأسه السيد البasha حول هذا التعويض خلصنا إلى أن نعوضه ب 50% عن ثلاثة أشهر التي طالب بها. وبالبالغة 37,5 مليون سنتيم شأننا في ذلك شأن جماعة انزكان، يمكن أن تخصم من مجموع الصفقة البالغة 307 مليون سنتيم. وهذا التعويض لا يعتبر ضرراً بالنسبة للجماعة، ويجب أن تكون طبيعيين وواضحين في هذا الإطار. وإذا رفضنا هذا الحل فكونوا يقين أن المعنى بالأمر سيتوجه إلى المحكمة. ونحن نعرف كيف تمر الأمور لدينا وبالتالي يجب أن تكون جريئين في اتخاذ القرار. فمدة شهر ونصف ليس بمدة ستخلق لنا المشاكل بالمقارنة إذا دخلنا في المحكمة فلانعلم بما ستحكم؟

و قبل أن امر إلى التعقيبات سأأطلع عليكم ما جاء في المراسلة الوزارية بهذا الخصوص الموجهة إلى السادة ولاة الجهات وعمال العمارات والمقاطعات وأقاليم المملكة:-



[Home](#) | [About](#) | [Services](#) | [Contact](#)

*Journal of Health Politics, Policy and Law*, Vol. 27, No. 1, January 2002  
Copyright © 2002 by The University of Chicago

يتصدر الممثلين الذين تتو紼ن بدور الرايلن المترممة المعاصرة، وأدواراً الإسرائي

الذئبة التي لم يرها أحد في المذاق المعمري الجماعي بشكل اضطراري، التباين الشديد في المذاق الذي ينبع من طرب المعنفات بالآلام



السيد عادل المرايطة، عضو المجلس: شكرًا السيد الرئيس، إن صاحب الشركة أولى بذلك التقارير من لدن الجماعات حتى يدافع عن موقفه وعن التعويض. فهل هناك شركة أخرى غير هذه الشركة تقدمت بطلب التعويض عن الأضرار بالطبع لا ، لأن الضرر غير موجود. فهذه الشركة التي تمارس نفوذها بالطريقة التي تريدها بجماعات أخرى. فجماعة ايت ملول لا يمكن أن تمارس فيها هذه الطرق. ونحن كجامعة لا يمكننا السير في هذا الطرح. فبإمكان هذه الشركة اللجوء إلى القضاء، فإن ذهبنا مع هذه الشركة في هذا الاتجاه، فستطلب تعويضاً آخر خلال ما تبقى من هذه السنة وكذلك السنة المقبلة خصوصاً وأننا مازلنا في حالة الطوارئ فهي مازالت مستمرة. كما أن العديد من الأشخاص سيقدمون طلباتهم في هذا الإطار. والسير في هذا الاتجاه هو قرار خطأ. ويجب الاتجاه إلى القضاء، وإذا أنصفه القضاء، فالقضاء هو الذي يتحمل المسؤولية والجماعة يجب أن تبقى بعيدة عن ذلك.

وفي الأخير أوجه سؤالين للسيد الرئيس، الأول هل تم إصدار قرار جماعي لإغلاق سوق الطماطم بايت ملول وقرار الإغلاق لسوق السبت اركانة خلال فترة الحجر الصحي؟

والثاني هل يعتقد هذا الشخص أن جماعة ايت ملول مثل الجماعات القرورية الأخرى للتعامل معها بهذه الطرق. علما أنه ليس هناك أي شركة في المغرب التي سارت في هذا الاتجاه. ونحن لا يجب أن يسجل علينا التاريخ هذا الخطأ. فنحن لسنا هيئتين ولسنا مستشارين عاديين. فالدوري واضحة ولا يجب تأويلها أو تفسيرها إلى شيء آخر. فهي تتحدث بشكل عام. واستسمح سيدي الرئيس فلا يمكننا السير في هذا الاتجاه الخاطئ. وشكراً السيد الرئيس.

السيد الوافي لعميمي، عضو المجلس: شكرًا السيد الرئيس، السيد رئيس المنطقة الحضرية، أخوانى الحاضرين. في الحقيقة من أراد أن يأخذ على عاتقه شيئاً فليتحمل مسؤولية ذلك، فذلك أمر ليس بالسهل. فتحن لم ترأى شيء. فتلك مسائل نتحملها على رقابنا.

لكن ما أثار انتباхи هو المشكل الذي أثاره السيد الحسين ايت اوحبيب وهو المتعلق بأولئك المكلفوون باستخلاص واجبات الدخول بباب السوق التابعون للشركة، الذين يقومون كذلك بالاستخلاص من أصحاب محلات أثناء دخولهم إلى السوق. فهولاء اشتروا محلات و يتوفرون على صكوك عقارية. فلماذا إذن قام هذا التاجر بشراء هذا الصك العقاري/ المحل إذا كان سيؤدي عن السلع أو عن الجوارب كما ذكر السيد المستشار. فإذا أكتفى المعنى بالأمر السوق فإنه أكتفى الاحتلال المؤقت التابع للجماعة، وليس محلات الناس المتوفرة على صكوك عقارية للأداء عنها. فلماذا اشتري هذا التاجر هذا المحل/ الصك العقاري. لقد اشتراه من أجل التجارة. فإذا أراد هذا التاجر إدخال حتى "قارورة" مثلاً فيجب الأداء عنها. هذا إشكال جديد مطروح لم يطرأ على بالنا. فالأشخاص من عند أصحاب محلات مسألة غير قانونية الاستخلاص يجب أن يشمل فقط الملك العمومي التابع للجماعة داخل السوق.

ومن جهة أخرى فيخصوص التعويض عن الضرر ليس شأننا أن يليجاً للمحكمة. فمن حقه ذلك وللمحكمة كامل الصلاحية وواسع النظر في إتخاذ الحكم الذي تراه مناسباً وصحيحاً ولو حكمت له حتى بمليار سنتيم فنحن فقط لا يجب أن نتحمل مسألة على عاتقنا من جهة أولى وحتى لا يرفع أحد ضدنا أي دعوى و متابعت قضائية إذا اتخذنا قراراً في هذا الإطار. فنحن لا نريد السقوط في هذه المسائل. بيان المحاكم مفتوحة وله أن يلجاً إليها. و السلام عليكم.

السيد جامع ايت بابا، عضو المجلس: بالإضافة إلى ما ورد في المداخلات السابقة،لاحظ أنتا بدأنا نناقش مبالغ التعويض، وطرحنا نحن كأعضاء مجموعة من التساؤلات يجب الإجابة عليها والإحاطة بها قبل مناقشة التعويض وكيفيته و مبالغه. وأهم سؤال تم طرجه هو هل هناك ضرر أخلاقي؟ فنحن نقول بأنه أصلًا لم يتم إغلاق وتوقف سوق

الطماطم. على الأقل يجب القيام ببحث في هذا الموضوع. ويجب التفاهم أولاً حول هذه المسألة. فنحن نؤكد ونقر بأن هذا السوق لم يتوقف ولم يتم إغلاقه. بل أكثر من هذا فإنه عرف رواجاً وانتعاشاً كثيرين بالمقارنة مع المرحلة ما قبل الحجر الصحي. فالمحلات خارج السوق كلها توقفت في حين بقي السوق يشتغل وحقق رواجاً بفضل الإجراء الذي مس المحلات الأخرى، وتضاعف مدخوله أضعافاً مضاعفة. فهذا ما نناشهه الآن وليس التعويض أو طريقة التعويض أو مبلغ التعويض. فنحن قربون من السوق، ونلح إلى يومنا، فهل شهادتنا نحن كأعضاء المجلس لا معنى لها ولا تساوي شيء؟ وبالتالي إذا لم يؤخذ بشهادتنا نحن كأعضاء في الشهادة من سنعتمد إذن؟

ومن جهة أخرى فإن سوق اركانة لم يغلق أيضاً، من الممكن أن تحدد له أوقات الإغلاق على الساعة الرابعة مساءً فهذا ممكن، لكن أن نقول بأنه عرف إغلاقاً كلها فهذا لم يحدث.

أما بخصوص بعض التساؤلات التي طرحتها خلال مداخلتي فأرى أنكم سيدى الرئيس لم تجيبوا عنها و خاصة مدى قانونية تمديد عقد الكراء وأ يريد جواباً شافياً في الموضوع. ونفس الشيء بالنسبة للتأمين؟ فإذا كانت الشركة تتتوفر على تأمين – وهذا لابد أن يكون – فلا داعي للتعويض، لأن التأمين طبقاً لما تفرضه قوانين الصفقات العمومية سيغوضه عن ذلك الضرر الذي تعرضت إليه هذه الأسواق إذا وجد أصلاً. وبالتالي وجب علينا البحث في الفتوى في هذا الموضوع خصوصاً وأننا سنمنحك هذا الامتياز الإضافي لمدة معينة وبدون نزاهة بدون منافسة وبدون شفافية. وعلى الأقل وجب علينا التساؤل حول هذا الإجراء واطلب من السيد مدير المصالح إذا كانت له معطيات وأجوبة في هذا الموضوع، فليفضل بتقديم إجابات وإضافات بهذا الخصوص. وهذه الأسئلة لا يمكن المرور عليها مرور الكرام، لابد من أجوبة حولها حتى يمكننا وقتها للمرور للمرحلة الأخرى.

السيد عبد الله اورغي، النائب الخامس للرئيس: شكرنا السيد الرئيس، السيد البasha، الإخوان المستشارين، الإخوان الموظفين.

هذا الموضوع المتعلق بالتعويض يطرح إشكالاً كبيراً في الحقيقة، لكن يظهر لي أن الطرح الذي أثاره السيد الرئيس فيما يتعلق بال الخيار الثاني – الذي هو خيار المحكمة – فهو خيار صعب إذا ما تم اللجوء إليه. أما فيما يتعلق بالضرر المادي فهو حاضر/ موجود يتجلّى ذلك في التوقيت بالدرجة الأولى. فمراسلة السيد وزير الداخلية واضحة بهذا الخصوص. فأنا اعتقاد اعتماد المحكمة على مدة الحجر الصحي من خلال مذكرة وزير الداخلية كاف لأن تصدر حكماً غير متظر. وبناء على التجربة فإن الأحكام قهرت مالية الجماعة. ويمكن القول بأن بعض الأحكام والمنازعات قبل سنة 2015 كانت تعالج حبها على مراتتها فهناك من تنازل عن أحکامه مقابل تمكينه من بدائل أخرى من طرف الرئيس.

وبالتالي وجب فتح مفاوضات مع المستثمرين كيفما كان نوعه وحل هذا المشكل حتى لا ينسقط في مشكلة أخرى. إذ يجب علينا كمستشارين أن نذكر في تفكيرنا، ولا يجب التفكير بالطريقة التي تؤدي إلى بنا إلى القضاء. وهذا يبيننا وهذا مجلسنا وهذه ماليتنا.

وعليه فنحن أمام خيارات لا ثالث لها، فإذاً أن نعرف كيف ندير ونتحكم في مسار هذا الإشكال والسعى نحو حلها أو أن تخرج المسألة من بين أيدينا وتسير بنا إلى السقوط في مؤشرات دنيا غير التي انتظرناها. فكما تعلمون فإن ميزانية 2020 تراجعت بشكل كبير غير متوقع ولا يجب إنقاذه بالأحكام أيضاً. كما أن جائحة كوفيد ما زالت مستمرة ولم تتوضّح معالمها بعد، إذ أن هناك دراسات تقول بأنها ستستمر إلى سنة 2025-كورونا-. واعتقد أن الموضوع على مراتته يجب أن يعالج بالطريقة التي هي أحسن. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

٣٦٤٩

بداية سيدى الرئيس أريد إثارة الانتباه إلى أن الدورية أشارت إلى تعويض الأسواق التي شملها الإغلاق، أما الأسواق التي لم يشملها هذا الإجراء، فهي تستغل ولا تعنها هذه المذكورة الوزارية. مع العلم أن المواد الغذائية - عموماً - بما فيها الخضرو والفواكه هي التي لعبت دوراً أساسياً وعرفت انتعاشاً مهما خلال مرحلة الحجر الصحي.

فالفئة المتضررة من الحجر الصحي آنذاك هي الفئة الهشة والفقيرة والتي لا تتوفر على مدخول قار، زيادة على أنها نمر في ظروف صعبة تستدعي التضامن عليها. أن تتضامن وتعاون مع الجماعة خلال هذه الظروف الاستثنائية التي تعرف فيها ميزانية الجماعة تراجعاً كبيراً واضحاً، لأن يطالب بالتعويض عن الضرر وأخذ مبلغ 37,5 مليون سنتيم . هذا المبلغ كيما كان نوعه تحتاج إليه الجماعة في مثل هذه الظروف علماً أنه - أي المبلغ - لا يمثل شيئاً بالنسبة لصاحب الشركة. فهذا المبلغ يمكن أن تستثمره الجماعة في واحد من العديد من الفصول التي عرف التراجع خاصة وأن الجماعة أقدمت على التخفيض في العديد من الفصول ومنها الجمعيات، الأعوان العرضيين الذين سيتعرضون إلى التوقف. فإذا كنا نريد أن ندافع على مسألة ما، فيجب علينا أن ندافع على هذه الشريحة الاجتماعية الهشة، ولملاحظ أحداً يدافعا عنها حالياً. فلما تم انتدابي من طرف الساكنة، فقد تم انتدابي على أساس أن أدافع عنها في مثل هذه القضايا. فنحن نمثل 200 ألف نسمة وأضيف أن جائحة كورونا مست جميع المواطنين. فالمواطنون منهم من أدى إلى واجبات التمدرس رغم ان الدراسة توقفت، ومنهم من فقد عمله، ومنهم من لم يستطع أداء فواتير الماء والكهرباء ، فعبد ربه - أنا - قمت بأداء مبلغ 1700 درهم كمستحقات عن استهلاكات الكهرباء، فهل هناك من دافع عنّي في هذا الإطار. وما ينطبق على ينطبق على المواطنين أيضاً.

وعلاوة على ذلك فإن الجماعة قامت بعمليات احتساب مساحات احتلال الملك العمومي لأصحاب المقاهي وال محلات التجارية خلال هذه الظروف الاستثنائية. ي sisوا هؤلاء مواطنين يحتاجون إلى الدعم والدفاع عنهم خلال هذه الصعبة، فاسمحوا لي فلا يجب أن يأتي مستثمر له إمكانيات مالية مهمة يطلب التعويض من الجماعة خلال هذه الظرفية. فنحن نقول له بأن يتوجه إلى المحكمة، لتقول كلمتها في هذا الموضوع. فتحن والحمد لله في دولة الحق والقانون. والقضاء والحمد لله نزيه. فإذا حكم له بأي تعويض فالجماعة ستتعوض له آنذاك.

نحن نؤمن بالقضاء. فقط لا يجب علينا نحن أن نتحمل أي مسؤولية في هذا الإطار. فهمتنا نحن هو الدفاع عن المواطنين البسطاء الذين عانوا الأمرين خلال فترة كوفيد، وهذا الكلام نابع عن غيره منا لأننا نقطن بالأحياء الشعبية وعايشنا معاناة الفئات الهشة التي اعتمدت في قوت يومها - وقتها - على تضامن الساكنة وعلى دعم بعض المحسنين والجمعيات... أما الطبقات الأخرى فبقيت في منازلها ولم تعرأ بالمثل هذه المشاكل.

ومن جهة أخرى فإن لم نتطرق لما من السويقات الشعبية وبائعي الخضرو والفواكه خلال فترة كوفيد من أضرار كبيرة و مباشرة على قوة يومها. فقط أثروا مشكل هذه الشركة وحدها فنحن لسنا ضده، فليتوجه إلى المحكمة كما ذكرت سابقاً. وللتذكير فإننا درسنا هذه النقطة في إطار لجنة المرافق العمومية والخدمات، ورفعنا توصية في شأنها لكنها لم تؤخذ بعين الاعتبار. فهل هذه اللجنة ليس لديها قرار وليس لديها رأي؟ واسمح لي سيدى الرئيس، فإذا كنا نريد الدفاع فلننادي على هذه الشريحة الاجتماعية كما قلت لكم . وشكراً لكم.

السيد محمد الفرس، عضو المجلس: تحيية مجددة للحضور الكريم. أظن أن المدخلات السابقة كانت كافية وشافية. فأنا فقط أريد التساؤل عن مسألة هذا التعويض الذي جاء في هذه الظرفية بالضبط. فيجب عليك السيد الرئيس أن تتأكد من المعلومة بهذا الخصوص وهذه المسألة ضرورية. فلكي يكون السيد الرئيس هو الذي يصدر قرار الإغلاق ولا يعرف هل كان سوق اركانة خلال تلك الفترة مفتوحاً أم لا؟ فهذا يطرح إشكالاً وتساؤلاً كبيرين.

أما المسألة الثانية فحجم الضرر يقدر بالمبالغ ولا يقدر بالأيام والنسب كما هو الشأن بالنسبة لنا حالياً. وأما المسألة الثالثة فليس هذا الشخص وحده هو الذي تعرض للضرر. بل هناك فئات كثيرة من المجتمع لحقها هذا الضرر وفي جميع المستويات. أصحاب المقاهي والمطاعم وال محلات التجارية والمهنية والسوبرمات الشعبية والعديد من القطاعات بل كلها. أضف إلى ذلك وضعية السوق الحالية المتربدة والمتدهورة خاصة على مستوى النظافة وما إلى ذلك التي تسيء إلى سمعتنا كمنتخبين وإلى سمعة الجماعة رغم أنه يدرأموا لا كثيرة على الجماعة.

كما أسأعل هل هذه الشركة شركة مواطنة، فهل قدمت مساهمات في صندوق كوفي أم لا؟ من الجيد التضامن لكن ليس في هذه المرحلة فالدولة أحدثت صندوقاً خاصاً للتضامن / كوفيد. زيادة على أن هذه الجائحة وحالة الطوارئ ما زالت مستمرة والأسوق ما تزال تعرف اغلاقات جزئية أو كليلة في العديد من المناطق ومن الممكن أن يعود هذا الشخص للمطالبة بتعويض آخر خلال الشهور المقبلة لأن السبب ما زال قائماً. وشكراً سيدي الرئيس.

السيد محمد بكار، النائب الأول للرئيس: شكرنا لكم على هذه المدخلات. على أي فلدي مجموعة من الأمور لابد من الحديث عنها. أبدأها بقضية هل الشركة مواطنة أم غير مواطنة. فنحن لسنا بصدد هذا الحديث وهذا التصنيف فالشركة مواطنة وهذه الأخيرة الآن تقوم حالياً بإدخال الإنارة العمومية إلى العديد من المناطق بنفوذ تراب الجماعة، ورغم ذلك فلن ندافع عنه من خلال هذه الصفة وهذه الأمور. فمؤخراً توقفت عندنا الإنارة العمومية في ثلاثة محاور، لا زواد شارع العيون وشارع المسيرة الخضراء. كل هذه المحاور قامت هذه الشركة بتجهيزها بالإنارة العمومية. وهذا يجعل هذه الشركة شركة مواطنة. وهذه الأعمال أعمال مواطنة.

أما مسألة وجود الضرر، فإن كان السوق مثلاً يشتغل خلال هذه الفترة، فهل كان يعرف نفس النشاط ونفس الرواج اللذين يعرفهما خلال فترة ما قبل الجائحة. أنا أتفاقش. فقط من خلال ما ي قوله صاحب الشركة. أما انتم كمجلس فمن حكمكم ان تتخذوا القرار الذي يعجبكم. فالشركة لا تتعامل مع الأفراد، بل تتعامل مع الفنادق وتصدر سلعها إلى موريتانيا والسنغال ومالي وساحل العاج. وبالتالي تعرضت سلعة للضرر. فهناك من السائقين من هو خائف من كورونا ويرفض الذهاب إلى هذه الدول. إذن الضرر موجود. أما نسبة وحجمه بالنسبة إلينا هو موضوع المناقشة. فمدة 45 يوماً إلينا مقارنة مع 365 يوماً يوماً في الحقيقة لا تشكل شيئاً بالنسبة إلينا. لكن الإشكال الحقيقي الذي أجده قائماً هو الذي تطرق إليه الأخ جامع والمتمثل في كون هذا التمديد قانوني أم لا وإلى أي مدى؟ وهذا هو الجانب الذي يجب علينا البحث فيه. وقد طرحت هذا السؤال اليوم خلال الاجتماع المنعقد صباح اليوم مع السيد البasha وممثل الشركة حول تحديد التعويض.

فالضرر حاصل، والمذكورة الوزارية واضحة في هذا الإطار فقد حدت أنواع الضرر وكيفية تعويضه وطرق تعويضه وكل ما له علاقة بذلك. ونحن كجامعة لا نريد الدخول في المنازعات. فقد سئلنا المحاكم والأحكام.

وبالتالي فما تبقى هو أن يقوم الإخوان باتخاذ القرار. وعن تعديل كناش التحملات الذي تتساءل عنه العديد من الإخوة فقد ورد في مضمون الدورية الوزارية حول طرق وكيفيات التعويض عن الأضرار وقد جاء فيه: "... أو تبرم عقود

وبناء عليه خلصنا لمنحة نصف مدة ثلاثة أشهر (أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر) علما بأنه طلب الإعفاء الكلي بنسبة 70%. وإذا كذبت في أي من هذا فالسيد رئيس الدائرة الحضرية حاضر في هذا الإطار. وبعد المناقشات وصلنا إلى حل توافقي وهو تعويض مدة الحجر في حدود 50% التي تعادل 45 يوما. لكن إذا ما تم اللجوء إلى القضاء فيمكن أن يعوض بأكثر من هذا.

واعرض المقترن على التصويت لأننا قلنا ما فيه الكفاية في الموضوع.

السيد محمد سولي، مدير المصالح: كتوضيح حول النقطة المتعلقة باحتلال الملك العمومي الجماعي فالسيد الرئيس اصدر قرار في الموضوع تماشيا مع مذكرة السيد وزير الداخلية التي تنص على إعفاء مستغلين لهذا الملك الجماعي العام والذين لم يستغلوا خلال فترة الحجر الصحي . كما ورد بمذكرة وزير الداخلية السالفة الذكر. فالإعفاء لا يكون إلا بعد تقديم المستغل للجماعة بطلب بهذا الخصوص.

#### نقطة نظام:

السيد عادل المرابط، عضو المجلس: أريد التأكيد على انه بصدق التداول حول مسألة التعويض عن الضرر الناتج عن الإغلاق الجزئي لسوق ايت ملول و سوق اركانة لفائدة شركة خاصة و لسنا بصدق الحديث و مناقشة تعديل كناش التحملات لكونها غير مدرجة بجدول الأعمال و نريد من رئيس الدائرة الحضرية الاحتكام للقانون .

السيد محمد بكار النائب الأول لرئيس المجلس: نحن الان بصدق التصويت على قرار فيما يتعلق بالتعويض، و كنا قد اتفقنا خلال الدورة السابقة على ان نرجع للتداول في هذه المسألة على أساس تحديد التعويض.  
السيد جامع ايت بابا، عضو المجلس: حتى نكون منطقين مع أنفسنا، لماذا لا نعرض هذا الموضوع على خبرة؟ فالقاضي نفسه يحيل القضايا على الخبرة ويقوم بعدها المجلس بتدارس هذه الخبرة. جئنا كأميين - في هذا المجال- لاتخاذ قرار بهم الأموال العامة لمسألة لا نعرفها، ولا نعرف هل أن الضرر قائم أم لا. وعليه فالخبرة هي التي ستحدد هل ان الضرر قائم أم لا.

السيد محمد بكار، النائب الأول لرئيس المجلس: الضرر موجود، و ما هي الصيغة القانونية للتعويض؟  
السيد الوفي لعميمي، عضو المجلس: ماذا إذن هل سنسير في اتجاه النقطة ؟

السيد محمد بكار النائب الأول لرئيس المجلس: لأن ليس هناك تصويت بخصوص هذه النقطة.  
السيد الحسين ايت اوجبيب، عضو المجلس: سيدي الرئيس نحن تداولنا في هذه النقطة، ولن نقوم بالتصويت عليها وبالتالي فهل سندرج مسألة المصادقة إلى دورة مقبلة.

السيد محمد بكار، النائب الأول لرئيس المجلس: هذا ما قلته وهذا هو المقترن الذي اقترحته والرامي إلى تأجيل هذه النقطة إلى دورة مقبلة آنذاك يتم التصويت عليها. حتى تأخذ سيرها الطبيعي.

السيد عادل المرابط، عضو المجلس: ليس التأجيل سيدي الرئيس، لأننا إذا قلنا بالتأجيل فذلك يعني أننا سنبقى في نفس النقطة.

السيد محمد بكار، النائب الأول لرئيس المجلس: في الدورة المقبلة سنقوم بالتصويت فقط هذه النقطة وليس مناقشتها مع تعديل في دفتر التحملات بطبيعة الحال مع التدقيق في مدى قانونية التعويض.

السيد محمد بكار، النائب الأول للرئيس المجلس: المسألة ليس تأجيل هذه النقطة، فهذه النقطة انتهت وقد تداولنا فيها، وليس فيها لا تصويت ولا مصادقة.

السيد الوافي لعميمي، عضو المجلس: لابد أن يكون هناك تأجيل ولا بد أن نصوت عليه طبقاً للقانون.

السيد محمد سولى، مدير المصالح: إن الصيغة التي جاءت بها النقطة هي: "التداول حول التعويض على الضرر الناتج عن الإغلاق الجزئي لسوق ايت ملول وسوق السبت اركانة لفائدة شركة خاصة".

فالمسألة فيها تداول. وبالتالي مadam المجلس تداول في هذه النقطة فعليه ان يحدد ان كان هناك ضرر ام لا. مع تحديد الصيغة التي سيتم بها تعويض هذا الضرر طبقاً لرسالة السيد وزير الداخلية في الموضوع.

السيد الوافي لعميمي، عضو المجلس: نحن لم نتفق على التعويض، نحن تداولنا في النقطة وخلصنا إلى تأجيلها. ولم نقل بالتعويض أو أي شيء آخر. والتصويت غير موجود.

السيد محمد بكار، النائب الأول للرئيس المجلس: فهل هناك ضرر ام ليس هناك ضرر لحق بهذه الشركة؟

السيد الوافي لعميمي، عضو المجلس: هناك من قال بوجود الضرر وهناك من نفى وجود الضرر، كما أن هناك من لم يقل شيئاً في الموضوع.

السيد الحسين ايت او حبيب، عضو المجلس: نفس الشيء هناك من قال بـان الضرر قائم، وهناك من قال بعدم وجود الضرر.

السيد عادل المرابط، عضو المجلس: بخصوص تعديل دفتر التحملات فغير قانوني المصادقة عليه حالياً، وبالتالي يجب ترك هذه المسألة إلى دورة أخرى للقيام بهذا التعديل والتصويت عليه. أما الان فقد تم التداول فقط في المنطقة وهناك من قال بـوجود الضرر وهناك من قال بعدم وجود الضرر.

السيد ابراهيم الدباغ، عضو المجلس: شكرـاً السيد الرئيس، السيد البasha، السادة المستشارين، الحضور الكريم.

لقد أثـيرت نقطة مهمة وتعلـقـ بالـتأمينـ . وبالتالي وجـبـ تـعمـيقـ الـبحـثـ فيـ هـذـهـ الـمـسـأـلـةـ . فـهـلـ هـذـهـ الـشـرـكـةـ تـتـوفـرـ عـلـىـ تـأـمـيـنـ . فإذا كانت الشركة مؤمنة عن مثل هذه الأضرارـ ، فالـجـمـاعـةـ ستـكـونـ بـذـلـكـ قـدـ أـعـفـيـتـ مـنـ أـدـاءـ هـذـاـ تـعـوـيـضـ ، معـ الـعـلـمـ أنـ الدـوـلـةـ أـحـدـثـ صـنـدـوقـ لـلـطـوـارـيـ كـالـفـيـضـانـاتـ مـثـلاـ ، فـهـلـ هـذـاـ صـنـدـوقـ يـدـخـلـ فـيـهـ كـوـفـيدـ أـمـ لـ؟ـ

السيد محمد بكار، النائب الأول للرئيس: لن أعطي أي تعقيبات أخرى خاصة لأن كتابة المجلس تعاني وتجد إشكالات المحضر. على اي فـهـذـهـ تـحـتـاجـ إـلـىـ تـدـقـيقـ فـيـ الـمـصـطـلـحـاتـ .

وستترك الجسم في الموضوع إلى الدورة المقبلة إن شاء الله. وننتقل إلى النقطة الأخيرة.

رئيس المجلس

كاتب الجلسة

محمـلـيـبـكـارـ (ـالـنـائـبـ الـأـوـلـ لـلـرـئـيسـ الـمـلـجـلـسـ)  
Mohamed BERAKAR  
الـنـائـبـ الـأـوـلـ لـلـرـئـيسـ  
1º Vice President  
جـمـاعـةـ الـمـنـطـقـةـ الـأـنـدـلـسـ  
Commune d'Ait Melloul

مصطفى بومهاوت

## التداول حول كراء البناء المخصصة لقر مفوضية الشرطة السابق بait ملول.

### العرض:

السيد محمد بكار، النائب الأول للرئيس؛ بعد بناء مقر مفوضية الشرطة وفتح هذا المقر الجديد خلال شهر ماي 2020. وبالتالي فلا داعي لأن تبقى الجماعة تؤدي واجبات أو مصاريف كراء المقر القديم المخصص للأمن هكذا. حقيقة خلال يوم الافتتاح كان بيننا وبين السيد العامل حوار حول المقر، بحيث طلب الاستمرار في كراء هذا المقر إلى نهاية السنة الجارية. فالامر اذن لم يطرح اي اشكال. وبناء عليه قبل بداية شهر جنبر راسلت صاحب المقر بخصوص كراء هذا الاخير اخبرته فيه بأنه ابتداء من 01/01/2021 فان الجماعة لا تربطها معه اي علاقة كراء بخصوص هذا المقر. لكن السيد رئيس الدائرة الحضرية قام بارجاعها الى ولم يرسلها إلى المعنى بالامر.

كما ان السيد العامل من جهة اخرى راسلنا حول البناء المخصصة لقر مفوضية الشرطة السابق تحت عدد 3134 بتاريخ 12 نونبر 2020 سائلوها عليكم كالتالي:

عامل عمالة انزكان ايت ملول

إلى

السيد رئيس جماعة ايت ملول

تحت اشراف السيد رئيس الدائرة الحضرية لايت ملول

**الموضوع:** حول كراء البناء المخصصة لقر مفوضية الشرطة السابق بait ملول

**الرجوع :** كتابكم عدد 2572 بتاريخ 05 نونبر 2020.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، علاقة بالموضوع وال المرجع المشار إليهما أعلاه، و المتعلقين بعموم مجلسكم الجماعي مباشرة مسطرة فسخ عقد كراء البناء الموضوعة رهن إشارة المصالح الأمنية بait ملول بتجزئة الفتح، شارع الحسن الثاني، والتي كانت تستغل كمقر أصلي لمفوضية الشرطة، يشرفني أن أخبركم أن مصالح هذه العمالة قد توصلت بنسخة من مراسلكم الموجهة في هذا الشأن إلى المصالح الأمنية المعنية .

غير انه، و انسجاما مع التوجيهات الصادرة عن السلطة الإقليمية خلال دراستها معكم لهذا الموضوع بمناسبة تدشين المقر الجديد لمفوضية الشرطة بait ملول و التي تم التأكيد عليكم خلالها على ضرورة مواصلة المجلس المساهمة التي يقدمها من خلال أداء كراء المقر القديم، ادعوكم مجددا إلى دعوة المجلس للإبقاء على هذه المساهمة لتمكين المقر القديم لمفوضية الشرطة من الاستمرار في أداء مهامه في إطار شرطة القرب من المواطنين، و ضمان الإدارة العامة للأمن الوطني توفير الوسائل اللوجستيكية البشرية للتغطية الأمنية الكافية ”.

إذن فنحن نعرض عليكم هذه النقطة للتداول فيها. فهل المجلس يرى الاستمرار في كراء هذا المقر والإبقاء على هذا المقر كما هو عليه الآن مخصصا للأمن؟ علما أننا كما قلتم سنتداول في النقطة فقط. أما القرار فلن نتخذه.

**السيد الوافي لعميمي، عضو المجلس:** لماذا؟ إذن اليوم ليس هناك قرارات؟

**جواب السيد محمد بكار، النائب الأول للرئيس:** ليس هناك قرارات.

**السيد محمد الغرس، عضو المجلس:** المشكل هو من يقوم بصياغة هذه العبارات.

**السيد احمد كردوس ، رئيس الدائرة العضرية لابت ملول: شكرنا السيد الرئيس. ان هذه النقطة التي تهم التداول حول كراء مقر مفوضية الشرطة بابت ملول، والواردة من طرف السيد العامل بهذه الصيغة فاما ر بما من الناحية الشكلية تطلب دعوة المجلس للإبقاء على هذه المساهمة، أي اتخاذ قرار للإبقاء على المفوضية وليس التداول فقط على غرار النقطة السابقة. مع العلم أن السيد العامل يتحدث في مراسلته باعتباره المسؤول الأول عن الأمان في الإقليم بخصوص المقاربة الأمنية. وربما في إطار المبادرة الأمنية أن الجماعة وفرت / بناء - وهذا عمل تشكر عليه. للامن حتى يتمكن هذا الاخير من توفير المسائل اللوجستيكية. وكما لا يخفى عليكم فان هذا المقر يتواجد في موقع استراتيجي وفي محور رئيسي من شارع الحسن الثاني. وتواجد مقر الأمان بهذا المكان يجعله يلعب دورا كبيرا جدا من الناحية الأمنية. وهذا المحور مهم جدا إذ أن الطريق الوطنية رقم 01 تعتبر كمحور رئيسي وكتمنطقة عبور المتوجه نحو الكركرات وإفريقيا وأماكن أخرى. وعليه فإن كل من السلطات الإقليمية وللأمن تعتبرات هذا المقر امنيا هو مكان لا يمكن التفريط فيه. وبالتالي وفي إطار حماية الأرواح والممتلكات فإن هذا المكان يلعب امنيا دورا استراتيجيا مهما. وستكون له إن شاء الله مكتسبات أمنية أخرى مع إحداث مقرات أمنية أخرى لاستباب الأمان في مجموع تراب الجماعة. فالمحاور الرئيسية بالجماعة كلها موزعة امنيا، وبالتالي فإن مبادرات مجلسكم الموقر المباشرة وغير المباشرة في توفير هذا المقر و في مجالات مختلفة أخرى هي مساهمات ايجابية و مهمة تدخل في مجال استباب الامن بنفوذ تراب الجماعة. ولمجلسكم الموقر واسع النظر.**

### المناقشة:

**السيد عادل المرابط، عضو المجلس: شكرنا السيد الرئيس. هذه النقطة جد مهمة خصوصا في هذه الظرفية الاستثنائية التي تمر منها بلادنا والتي تقتضي تشديد المراقبة الأمنية وتوفير الأمان كما تقتضي منا اليقظة أيضا.**  
سيدي الرئيس، فحينما أرادت الشرطة أن تدخل إلى مدينة ايت ملول طلبوا من المجلس الجماعي أن يوفر لهم ظروف الاشتغال. على أساس أن المصالح الأمنية لا تتتوفر وقتها على الإمكانيات الازمة لتوفير مناخ امني بالمدينة. وتحمل المجلس آنذاك هذه المسؤولية والتزم بتوفير مقر للأمن والسيارات وبعض اللوجستيك وكل ما يلزم مقابل توفير الأمان على أساس أن الجماعة هي التي طلبت وجود المصالح الأمنية بالمدينة. ولكن لم تشرط معهم توفير المقر إلى حين بناء مفوضية الأمن. و الآن وقد تم بناء مقر امني بنفوذ تراب جماعة ايت ملول، لكنها لا يستطيع استيعاب جميع المصالح الأمنية نتيجة الاكتضاض من جهة و عدم قدرتها على استيعاب جميع مشاكل ساكنة المدينة والاستجابة لتلبية مطالب 200 ألف من الساكنة من جهة ثانية. و عليه فالمشاكل الأمنية الكثيرة بمدينة ايت ملول تقتضي المحافظة على تلك البناءية كمقر امني نتيجة هذه الظروف الاستثنائية التي تمر منها البلاد، ناهيك عن المشاكل الأمنية التي ذكرتها سابقا. وبالتالي وجب أن تتضافر جهود جميع المواطنين و أن تبدل مجهودات أخرى من طرف المجلس من تجاوز تبعات هذه المرحلة الصعبة ومواجهة جميع المشاكل الأمنية التي تعاني منها المدينة على جميع المستويات.  
إذن سيدي الرئيس فتوجهي يرمي إلى أن تبقى مفوضية الشرطة على حالها بل بالعكس يجب إضافة مقرات أمنية أخرى بالمنطقة التي تحتاج إليها وتعاني مشاكل أمنية كالمزار و قصبة الطاهر. وهذا هو مطلبي في هذا الاتجاه.

**السيد مصطفى يومهافت، عضو المجلس: السيد الرئيس، السيد رئيس الدائرة المحترم، السادة المنتخبين، السادة الموظفين الحاضرين معنا اليوم.**

بدوري سيدي الرئيس أريد أن أساهم في مناقشة هذه النقطة لما لها بأهمية بمكان خصوصا حسب ما يبدولي أن الإخوان لديهم رأيين مختلفين حول هذه النقطة. وأريد أن اذكر السيد الرئيس انه لا يمكن ان نناقش هذا الموضوع دون ان نقف جليا على الدور الذي قدمته جماعة ايت ملول فيما يخص الدعم بهذه المنظومة الأمنية على مستوى تراب جماعة ايت ملول. ويمكن لنا القول بأن جماعة ايت ملول هي الجماعة الوحيدة التي قدمت دعما غير محدود للأمن على مستوى تراب الجماعة من خلال الدعم على مستوى الكازوال شهريا، كراء المقر موضوع المناقشة حاليا، كراء مقر ازرو كذلك

وموضوع بناء مقر صغير على مستوى جي ازو يخصص للأمن الوطني على الطريق الوطنية كل هذه الأمور لا يمكن أن تهمها ونأتي لمناقشة فقط حول الإقرار في الاستمرار أو عدم الاستمرار في كراء هذه البناءة.

365

ولكن المستجد الذي يجب أن نقف عليه بكل موضوعية وإذا كاننا نتحدث عن مبدأ العدالة الترابية والولوج إلى خدمات العمومية. فالاليوم علينا كم منتخبين أن نطرح سؤالا حول تواجد مقر بمواصفاة فنية تليق بمواطن مدينة ايت ملول. وتليق كذلك بتاريخ جماعة ايت ملول على مستوى مركز المدينة يفرض علينا التساؤل عن هذا النصيب الضئيل داخل هذه التجزئة على مستوى تراب الجماعة انطلاقا من توفير هذه الخدمة.

فالاليوم نطرح سؤالا لهم قصبة الطاهر والمزار على المستوى الأمني. فإذا كانت منطقة ازو محظوظة وتتوفر على مقر امني تتكلف جماعة ايت ملول بأداء مصاريف سومة كرائية وكذا مصاريف استهلاك الماء والكهرباء. فهل علينا اليوم أن نتحدث عن ضرورة الإبقاء على هذا المقر أو عن ضرورة التفكير الفعلي في توفير مقر آخر على مستوى المزار وقصبة الطاهر الذين أصبحا حبيس نسيطين يتوفران على دينامية مجالية متكاملة ويتوفران على قطب جامعي "كلية الشريعة".

إذن منطقيا ومجاليا اعتقد أن اليقاء على هذا المقر وعدم تعويضه في التفكير في بناءة أخرى بقصبة الطاهر والمزار لا يحقق مبدأ العدالة المجالية في الولوج إلى هذه الخدمة الأمنية. واليوم، مادامت هذه المعلمة موجودة وتتوفر على مجموعة من الفضاءات التي يمكن أن تقدم من خلالها مصالح الأمن الوطني مجموعة من الخدمات للمواطنين وبشروط لائقة، فإننا لا نجد بدا في الاستمرار والإبقاء على هذا المقر. والتوصيات على اتفاق عقد كراء هذا المقر مع رفع توصية للبحث منذ الغد إن شاء الله عن مقر آخر على مستوى المزار وقصبة لأن سكان هذه المنطقة لها حقها كذلك في الولوج لهذه الخدمة.

وأذكر سيدي الرئيس أن دور هذه البناءة حاليا هو تسليم شواهد السكنى لعموم المواطنين لإعداد البطاقة الوطنية، وبعض المكاتب الخاصة بالضابطة القضائية. وهذه المكاتب يمكن لهذه البناءة الجديدة أن تستوعبهم وأكثر مع العلم أن المنطقة التي تتواجد فيها هذه البناءة الجديدة للأمن، المقاطعة الحضرية الثانية وستحتضن كذلك مقر الجماعة إن شاء الله . شكرا سيدي الرئيس.

السيد الحسين ايت اوحبيب، عضو المجلس: تحية للسيد الرئيس، السيد رئيس الدائرة الحضرية، السادة أعضاء الجماعة، السادة الموظفين.

كما نعرف جميعا فإن استمرار المرفق العمومي شيء هام، والحفاظ على مكتسبات المجلس السابق والمجالس السابقة أمر جد هام كذلك. وبالتالي فالمجالس السابقة هي التي قامت بكراء هذه البناءة وظللت تؤدي سومتها الكرائية لمدة سنوات، وتساهم بتوفير الكازوال واللوجيستيك أيضا، كما تساهم في توفير بعض الشروط الذاتية والموضوعية التي تساعده على اشتغال الوحدات الأمنية على أحسن وجه بالمدينة. فنحن كمجلس حاليا لابد لنا من الاستمرار والإبقاء على هذه البناءة، حتى تتمكن من تقديم خدمات في إطار السياسات الأمنية والحكامة الأمنية. فلا يعقل سيدي الرئيس أن نفسخ عقدة الكراء لمقر مفوضية الشرطة وما زالت تستفيد من خدماته مجموعة كبيرة من الأحياء، ومنها: جي العرب، جي اسايس، جي مولاي عمر، جي تمازارت، جي بطاح، بحيرة لامين، اركانة، اكدا، الفتاح وأحياء أخرى كثيرة.

أما القول بأنه مخصوص كذلك لشواهد السكنى، فشواهد السكنى المتعلقة بالبطاقة الوطنية مسألة مهمة وأساسية، ولا يجب التبخيس بها. ولا يمكن القول بأن هذه البناءة لا تقدم شيئا. بل بالعكس فإنها تقدم الشيء الكثير لساكنة مدينة ايت ملول. وللإشارة سيدي الرئيس المحترم فإن العديد من جمعيات المجتمع المدني فنحن في تواصل دائم معها. وقد قامت ببيان احتجاجي واستنكاري حول هذا الإجراء الذي يعتزم المجلس القيام به تجاه مقر الأمن كما قامت بمراسلات عديدة في هذا الاتجاه.

و بال التالي وكممثل لساكنة فأنا ضد إلغاء وفسخ عقدة الكراء الخاصة بالبناءة المخصصة لمفوضية الشرطة. وأطالب بالإبقاء والاستمرار على هذا المقر على اعتباره يقدم خدمات مهمة وكثيرة بالنسبة لساكنة مدينة ايت ملول.

ومن جهة ثانية وفي إطار السياسة الرشيدة التي تقوم بها المديرية العامة للأمن الوطني على المستوى الوطني، وكذلك ما تقوم بهصالح الأمنية على المستوى المحلي لابد أن نعمل جميعا على التفكير بشكل جدي في كراء مقرات جديدة للشرطة من أجل توفير الخدمات للمواطنين على المستوى الأمني بالمناطق التي تفتقر إليها بالمدينة واعني بذلك أحيا المزار، توهمو، قصبة الطاهر، سيدى ميمون. وكذلك حي الأمل. فهذا الحي بعيد جدا عن الخدمات الأمنية ولا يتواجد به مقره الآخر.

365

و عليه يجب علينا ان نعمل بشكل جدي ان تتمكن هذه المناطق كلها من الولوج إلى جميع الخدمات الأمنية والإدارية وغيرها لساكنة الملوية. وشكرا سيدى الرئيس.

السيد جامع ايت بابا، عضو المجلس: شكرنا السيد الرئيس، السيد رئيس الدائرة الحضرية. حقيقة فإن الإخوان أشاروا إلى مجموعة من النقط التي كنت أمد التطرق إليها. لكن سأركز على بعض الملاحظات أهمها تاريخ دخول مصالح الأمن الوطني لمدينة ايت ملول.

فدخول المصالح الأمنية لمدينة ايت ملول جاء بناء على مجموعة من الملتزمات تم رفعها خلال المدة الانتدابية للمجالس السابقة، وانا شخصيا حضرت إلى أربع من تلك الملتزمات. وأن الإلحاح على دخول الأمن الوطني للمدينة كان على أساس مجموعة من الظواهر التي كانت متفسية بالمدينة خلال ذلك الوقت (الإجرام، المخدرات، السرقة) ومجموعة من الظواهر الأخرى).

وفعلا صدر قرار لدخول الأمن إلى مدينة ايت ملول، وجماعة ايت ملول قدّمت مجموعة من المساعدات تتمثل في توفير المقر، سيارتين، توفير المحروقات ومجموعة من التجهيزات الوجيستيكية والمكتبية سعيا لتوفير الظروف الملائمة للاشتغال نظرا للأهمية القصوى للأمن واستتاباه بأي مجال جغرافي. وبالتالي فهذه الأهمية لازالت قائمة، والظروف مازالت هي نفسها إن لم نقل أكثر. التوسيع العمراني للمدينة، الكثافة السكانية، وسائل أخرى.

والملاحظ أن النقطة من خلال الصيغة التي أتت بها بجدول أعمال هذه الدورة دون الرجوع إلى رسالة السيد العامل هي من اختصاص الرئيس وحده، ولا يحتاج لقرار المجلس. فأنا شخصيا بعد قراءتها تبين لي أنها من اختصاص الرئيس وليس من اختصاص المجلس. وفسخ العقد لا يحتاج إلى مداولة المجلس، لأن ذلك هو مسألة تدبيرية يومية على الرئيس القيام بها.

ولكن بعد ورود رسالة عاملية للتداول كان الهدف منه هو إعطاء قيمة للأمن بالمدينة وما يشكله من وقع على الساكنة. وهذه هي الحكمة التي يجب أن نستشفها من مراسلة السيد العامل وما تهدف إليه من تجاه المسألة الأمنية. وبالتالي علينا أن نتحمل مسؤوليتنا كاملة في هذا الوقت وفي هذه الظروف.

أما المسألة الأخرى فإنه لا يجب أن ننسى أنني أثرت هذه النقطة خلال وضع الميزانية، ذلك أنه لا يمكن الحديث عن الكراء إلا عن طريق إليه الميزانية. وكان هدفي من إثارة هذه النقطة وقتها هو أن أعرف إرادة وتصور المكتب بخصوص مقر مفوضية الأمن الذي تكتبه الجماعة. فإذا كانت الرغبة هو فسخ العقد فلا داعي آنذاك لبرمجة ذلك الاعتماد بالميزانية. لأنها تخص ميزانية التسيير. وإذا كانت الرغبة في الإبقاء عليه فيجب برمجة الاعتماد الكافي لذلك بميزانية هذه السنة. وبالتالي ذهبنا في الطرح الهداف إلى الإبقاء على هذا الاعتماد بالميزانية. وإذا لم يكن هناك تعديل فذلك إشكال آخر. فإذا لم يكن هناك اعتماد فيجب علينا معرفة ذلك حالا. (فالسيد المدير يقول بأن هناك اعتماد مخصص بالميزانية لكراء المقر).

ومن جانب آخر فالجميع يعرف الوضعية الأمنية بمدينة ايت ملول. فالشق الغربي من شارع الحسن الثاني يضم ملحقتين إداريتين وهما: الأول بآيت ملول والمقاطعة الرابعة بالمزار. وضرورة أن تتتوفر به ملحقتين للأمن واحدة على مستوى شارع الحسن الثاني وأخرى على مستوى سيدى ميمون وقد يكون بمبلغ أقل. وبالتالي فلا حاجة لأن نبقى على كراء ذلك المقر الكبير الحجم بسومة كرائية ربما تعادل 40 ألف درهم و سنذهب بهذا المبلغ - بل وبأقل منه - مقررين في المستوى المطلوب يخصص للولوج إلى هذه الخدمة الأمنية.

وفي الأخير لدى تصور على شكل توصية، فنحن بصدق إنجاز مجموعة من المراقب المختلفة على مستوى المدينة، لكن لم نفكر في بناء تخصص للأمن. فلو قمنا ببناء مقر على مساحة 40 متراً على مستوى كل جي لعالجنا مشكل الأمان بالمدينة بصفة نهائية. فمثلاً بجي اركانة في الموقع الذي تتواجد فيه مؤسسة المختار السوسي و منصة الشباب فقد كان مقرراً أن يتم إحداث ملحقة للأمن في تلك النقطة بالضبط، ولكن نظراً لافتقارنا للعقلية التي تفكري في الأمن بالدرجة الأولى، فقد تم تجاهل هذه النقطة/ الموضوع وضيعنا بذلك أن نتوفر على مقر للأمن ولو صغير يقدم الخدمات للمواطنين بتلك المنطقة.

٣٦٥٧

أما على مستوى المراقب الاقتصادي، فنفس الشيء فإنها تفتقر إلى المراقب الأمنية. فسوق السبت حالياً يتتوفر على إدارة / بناء فارغة، فلماذا لا تخصص للأمن على أساس تخطية مجال جغرافي من الناحية الأمنية (اركانة، الجي الصناعي، اكدار) وبالتالي خلق خلايا أمنية لدائرة معينة.

أما على مستوى المشاريع المستقبلية فيجب - على مستوى المراقب الجماعية او الحكومية المقترن إنشاؤها - التفكير في إحداث مقرات / خلايا أمنية ولو صغيرة، وجود مثلاً أربعة عناصر للأمن لها سيعطي انتشاراً امنياً ممتازاً في المستوى يليق بالنمو الديمغرافي للساكنة.

هذه ملاحظات متواضعة ربما ستساهم في استباب الأمان بتراب المدينة، ولو تسنى لنا حضور أحد مسؤولي الأمن خلال هذه الدورة لتمكنينا من مناقشة الوضعية الأمنية بالمدينة. وهذه المواضيع أثرناها مراراً وتكراراً وأكثر من هذا كنا سنعترض طلب إدراج نقطة بجدول الأعمال لدراسة الوضعية الأمنية بنفوذ تراب المدينة بحضور أحد ممثلي الأمن بالمدينة (التشخيص، المشاكل، كيفية المعالجة، الإمكانيات) ذلك أن الأمان لهم المجلس بشكل كبير لما له من انعكاسات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وكذلك على مستوى التنمية خصوصاً محاربة النقط السوداء وأماكن تواجدها. ويجب على المصالح الأمنية أن تكون على علم بها لمحارتها ووضع حد لها. وشكراً سيد الرئيس.

**السيد محمد الفرس، عضو المجلس:** شكرنا السيد الرئيس. أظن أن الرؤية بدأت تتضح فالكل يعرف أن مدينة ايت ملول أصبحت مدينة اقتصادية، مدينة جامعية توفر على كثافة سكانية مهمة وعلى توزيع جغرافي كبير. وفي مقابل ذلك لدينا مكتسب يتمثل في توفرنا على هذه البنية المخصصة للأمن. وعلى الجماعة أن تعمل على الزيادات في مثل هذه البنىيات توفير للأمن بنفوذ تراب الجماعة، علماً أنه من الناحية النفسية لدينا هذا الهاجس في بنيتنا الذهنية. إذ يكفي أن توجد بنية للأمن ولو لم يتواجد بها هذا الأخير. فإن المواطن يحس وقتها بنوع من الأمان. فالأمن أهم من أي شيء، فيمكن انم تتوفر للمواطن كل شيء لكن إذا لم يتتوفر الأمن، كأنك لم تتحقق اي شيء ومن خلال الأهداف التي يطمح إليها المواطنين الممثلة في السلامة والسكنية والاطمئنان.

ومنذ الأول نسمع بأن المجلس سيممنح لشركة تعويضاً عن الأضرار مبلغه 37,5 مليون سنتيم، كما تم القيام بإعانته للجمعيات و يأتي إلى مسألة الأمان التي تهم المواطنين و حياتهم بشكل مباشر و يومي لمناقشة فسخ عقدة كراء البناء المخصصة لمقر مفوضية الأمن. والتخلّي عنها في هذه الظرفية الاستثنائية التي ولدت الرعب والخوف لدى المواطنين في جميع المناحي. ولا سيما الناحية النفسية. زيادة على تزايد العديد من الظواهر المختلفة التي تستدعي تعزيز الأمان بالمدينة أضف إلى ذلك تزايد الكثافة السكانية و التوسع العمراني التي تتطلب هي الأخرى دعم المجال الأمني بالمدينة. علماً أن النقص الخاصل في المجال الأمني بالمدينة يتمثل في الموارد البشرية ويجب الترافع على هذا المستوى وأن التخلّي عن هذا المقر سيولد امتعاض ونفور لدى الساكنة، كما ستكون له تبعات اجتماعية و نفسية كبيرة على المواطنين.

وعليه، يجب على المجلس التفكير في توفير مقرات أخرى جديدة وليس التخلّي عن الموجودة لتمكن الساكنة من الولوج لهذه الخدمة في المناطق التي تفتقر إليها، و تعزيزها و دعمها في المناطق الأخرى. ومن بين المناطق التي تحتاج إلى بناء جديدة للأمن في المستوى اذكر على سبيل المثال منطقة ازوو التي أصبحت مدينة اقتصادية و جامعية تضم أكثر من 34 ألف طالب بالإضافة إلى الساكنة و لا تتوفر إلا على أربعة أو ستة عناصر من رجال الأمن. و بذلك فإن الواقع الأمني

يُستوجب توفير بناية جديدة وتدعمها بعناصر أمنية أخرى. فازرو توفر على بنايتين فارغتين بمدخل حي ازرو فهناك دار  
الحي مكونة من طابقين طابق سفلي وطابق علوي. وهناك بناية إدارية باللحقة الإدارية توفر على ثلاثة مكاتب الأول  
مخصص للحالة المدنية والثاني منها مخصص لتصحيح الإمضاءات وأما الثالث فقد خصص للوفيات. وبالتالي فلو تم  
نقل هذه المكاتب الإدارية إلى دار الحي التي تتوفر على فضاء أوسع قادر على استيعاب هذه المكاتب. وستكون بذلك  
الجامعة قد وفرت تلك المبالغ التي تم بها كراء تلك البناء التي هي أصلا لا تصلح كبناية إدارية تابعة لمديرية الأمن مثلًا.  
في هذه الأيام التي تعرف حالة استثنائية من جراء كوفيد، فإن المواطنين يصطافون في صفوف طويلة تصل إلى الشارع  
الرئيسي أمام هذا المقر طبقا للإجراءات الاحترازية الوقائية من وباء كوفيد نظرا لضيق هذه البناء وطاقتها الاستيعابية.  
المر الذي يزيد من معاناة الساكنة على مستوى الخدمات الأمنية من هذه المعطيات يتضح إن المدينة في حاجة ماسة إلى  
الخدمات الأمنية في العديد من المستويات في جل المناطق الأمر الذي يتطلب بالحاج - كما أسلفت - الزيادة في المقرات/  
اللحقات الأمنية بالمدينة تزيد في استباب الأمن والولوج إلى الخدمات الأمنية بالنسبة لجميع المواطنين.  
وختاما فانا مع الإبقاء على هذه البناء كمفوضية للشرطة ومع الزيادة في عدد البناء للأمن في جميع المناطق التي  
تحتاجها. شكرًا سيد الرئيس.

**السيد الوافي لعميقي، عضو المجلس:** شكرنا السيد الرئيس، السيد رئيس الدائرة الخضرية، إخواني أخواتي الحاضرين .  
اللماحظ ان مجموعة من المداخلات أثارت بعض الملاحظات التي كنت أود الحديث عنها وبالنالي لا داعي لذكرها. وعلاقة  
بالنقطة موضوع المناقشة، فإننا في اجتماع لجنة الموافق العمومية أعطينا تصورنا المتمثل في الإبقاء ثم الإبقاء ثم الإبقاء  
وكما يقول حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي هو قد ورثنا جميما.

"من أصبح منكم أمنا في سريره، معافي في جسده، عنده قوت يومه. فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها ."

فتلاحظ هنا أن النبي (ص) أعطى الأسبقية للأمن قبل كل شيء حتى قبل الأكل. فالأمن والأمان هو الأساس في الحياة. وبالتالي فلا يمكن التخلص عن بنية خصصت منذ وقت من الأوقات للأمن. هذه البنية ذات مساحة 150 متراً مربع و مكونة من ثلاث طبقات. وبالتالي فمقارنة مع المساحة التي وعدد الطبقات المكونة مثلا. فالسومة الكراهية ليست مرتفعة في الحقيقة. فإذا كنا ندبر ميزانية جماعة تبلغ 12 مليار سنتيم، و تخصص منها 50 مليون سنتيم سنوياً للأمن، فذلك لا يشكل أي شيء بالنسبة للجماعة مقارنة مع الأمن و مع الخدمات التي يقدمها للمدينة و الساكنة. بل العكس يجب علينا الدعم على مستويات أخرى كالسيارات، المحروقات، اللوجistik إلى غير ذلك. فالأمن والأمان هو كل شيء، فلا يمكن لنا تحقيق أي تنمية أو جلب المستثمرين أو القضاء على الظواهر السلبية المتفشية في المجتمع و استباب الأمن دون وجود الأمن بالمنطقة.

ومن جهة أخرى فهذه البناءية لها علاقة بالجهة الغربية كلها لمدينة ايت ملول والتي تشكل نصف المدينة من ناحية الساحة والكثافة السكانية و التوسع العمراني، ولا يمكن الإستغناء عنها بتاتا.

وفي هذا الإطار سأقدم بمقدح للسيد الرئيس حول كيفية استغلال هذه البناءة و يتلخص فيما يلي:  
- تخصيص الجزء السفلي من البناءة إلى المصالح الأمنية.

- تخصيص الطابق العلوي للمستوصف نظراً لكون هذا الجزء من المدينة بل يتوفّر على مرفق صحّي، وإلى مراافق أخرى يراها المجلس ضروريّة بهذه المنطقة. إذن أن يتم زيادة مراافق أخرى وخدمات أخرى فلا بأس في ذلك. لكن لا بد من الإبقاء على مقرّ الأمان بهذه البناءة والاحتفاظ بتلك الواجهة. وإلا وجب علينا توفير اعتمادات مالية لبناء بناء خاصة بالأمن على مستوى شارع الحسن الثاني علماً أن العقار موجود على هذا الشارع وهوتابع للدولة يصلح أن يكون مقرّاً للأمن.

ومن جهة أخرى فقد رفعنا أيضاً توصية في إطار اللجنة لهم كراء مقر آخر للأمن بمنطقة سيدى ميمون لتفطية حاجيات هذه المنطقة في جميع الخدمات الأمنية التي تنتهي إليها وتعنى بالأحياء التالية: سيدى ميمون، المزار، قصبة الطاهر وتوهموا مع العلم أن المنطقة بالإضافة إلى الكثافة السكانية فهي منطقة جامعية تحضى بوجود كلية بها: "كلية الشريعة". وأكثر من هذا فإن هناك بقعة أرضية تابعة للجامعة يتم بناؤها وتخصيصها لهذا الغرض.

كما أوفق الطرح الذي اقترحه السيد محمد الفرس المتمثل في نقل المصالح الأمنية إلى مقاطعة ازرو نظراً لكون هذا المقر صالح لأن يكون بناء إدارية زيادة على أن الجماعة هي التي قامت ببناء هذا المقر. وستكون الجماعة قد ربحت السومة الكرائية الذي هو مخصص للأمن حالياً ولا يصلح لأن يكون مرفقاً إدارياً. واستغلال هذه الأموال/الاعتمادات في كراء مقر بالقصبة أو المزار يكون خاصاً للأمن. إسهاماً منا في استباب الأمن بالمنطقة وتمكين المواطنين من الوصول إلى الخدمات الأمنية. وأطلب من الرئيس الحرص على أن لا يسجل علينا بأننا نريد إخلاء أي منطقة بالمناطق من البنيات الأمنية. بل علينا أن نسير في توجيه توسيع وتدعم الأمن على مستوى المجال الجغرافي بالمدينة. وشكراً سيد الرئيس. ٣٦٥٩

**السيد الحسين الغريب، عضو المجلس:** شكرنا السيد الرئيس، السيد رئيس الدائرة الحضرية، الحضور الكريم. تفاعلاً مع ما ورد من مداخلات الإخوة الأعضاء، فلابد أن أعطي نبذة عن المراحل التي مرت منها هذه البناء المخصصة للأمن. فهذه البناء تم كراؤها بتاريخ 07/03/2006 بسومة كرائية تبلغ 04 مليون سنتيم أي ما يعادل 48 مليون سنتيم سنوياً وبمجموع 986 مليون سنتيم حتى الآن، لكن هذه البناء منذ كرايتها سنة 2006 حتى الآن قامت بتسديد مجموعة كبيرة من الخدمات للساكنة والمدينة في جميع المجالات الأمنية. وعلاقة بالموضوع فإنني أشكر المجلس السابق - علماً أنه لابد لنا من ذكر وتقديم الشكر لكل من قام بأي عمل إيجابي ونذكر وننقد أيضاً بالمقابل من قام بأعمال سلبية - الذي وضع رهن إشارة المصالح الأمنية التجهيزات المكتبية اللازمة والمعلوماتية التي بلغت تكلفتها 80 مليون سنتيم، إضافة إلى اتفاقية خاصة بالمحروقات ولا ادرى هل أن هذه الاتفاقية مازالت سارية المفعول أم لا؟ وأريد جواباً من السيد الرئيس بخصوص هذا السؤال.

وبخصوص اتخاذ القرار المتعلّق بالإبقاء أو عدم الإبقاء على كراء البناء المخصصة للأمن فأريد أن أقول للسيد الرئيس - مع احتراماتي له - قبل أن يقدم على إرسال رسالة إلى صاحب البناء لإبلاغه بفسخ عقدة الكراء، فكان لزاماً عليه أن يدعو أولاً إلى عقد اجتماع الفريق لتدارس هذه النقطة لاعطاء آرائنا ومقترناتنا وموافقنا حول هذا الإجراء. ومعرفة جميع متطلبات وحاجيات المدينة على مستوى الامن بنفوذ تراب المدينة. لكن هذه الخطوة لم يتم القيام بها. وبعد ذلك تعرض هذه النقطة على المجلس للبث فيها. فالامن مسألة مهمة وضرورية، وليس لها يقرر فيها المرء على هواه. وللإشارة فقبل قليل قامت ضجة أثناء مناقشة مبلغ 37,5 مليون سنتيم من أجل منحه لشركة التي تستغل الأسواق بالجماعة والقول بأنها لا تمثل شيئاً بالنسبة لميزانية الجماعة نائي الآن لنقول بأن مبلغ 04 ملايين شهرياً هو مبلغ كبير ويُثقل كاهل الجماعة.

و قبل عرض هذا الموضوع على المجلس وإدراج النقطة بجدول الأعمال كان عليكم سيد الرئيس أن تعقدوا اجتماعاً مع السيد العامل والسيد رئيس الدائرة الأمنية، لمناقشة موضوع كراء هذا المقر لأخذ آرائهم حول الموضوع وهل تفرض الضرورة الاستمرار في الإبقاء عليه كمقر للامن ام لا حاجة لتواجد الامن بها؟ وهل تستلزم الضرورة كراء مقرات أخرى بالمناطق التي تحتاجها أم لا كالمزار وقصبة الطاهر؟ وما هي هذه المناطق الأخرى التي تحتاج إلى الامن ؟ إلى غير ذلك ...؟

وعلاقة بالبنيات الإدارية، فإن جماعة ايت ملول تتتوفر على مقر يعتبر "أكسس" بناية إدارية على وجه الأرض. فالبنيان الإدارية لجماعة ايت ملول ليست في المستوى. وكنا دائماً نحلم بأننا سننشيد بناية/ مقر الجماعة لكننا لم نقم بذلك. طيب فالزمن السياسي على وشك نهايته، فالمكتب الصحي على سبيل المثال الذي يتواجد بمدخل الجماعة في حالة يرثى لها، ليس في المستوى المطلوب، يعني الموظفون العاملون به ، ويحز في النفس الوضعية المتردية التي يشتغلون بها خاصة في الظروف والإجراءات التي تطليها كوفيد والعديد من المسائل اليومية الأخرى و من خلال بحث أجنته حول عقد كراء هذه البناء خلصت إلى أن الجماعة اكتفت بهذه البناء لغرض إداري ولم يتم تخصيصه على الأمان فقط. فلو كان ذلك لكان لزاماً علينا تخصيصها للأمن أو لا شيء. يعني ذلك أن البلدية من حقها مصالح إدارية مختلفة كالمستوصف، مصالح التعمير الجماعي. فالساكنة تعاني الأمرين بين الانتقال لقضاء غرض واحد ووثيقة تعميرية واحدة بين مكاتب متعددة بين

الملحقة المتواجدة بادميم والمقر المركزي والمسافة البعيدة التي تربط بينهما. وهذا يكبد المواطن معاناة مادية وصحية وعلى مستوى الوقت ومصاريفه بالنسبة للذين لا يتوفرون على وسائل النقل كذلك.

و عليه وعلاقة بالموضوع اعرض عليكم بخصوص تدبير هذه البناءة المقترنات التالية:

- تخصيص جزء منه للمكتب الصحي التي تفتقر إليه المصالح الجماعية والذي يجب ان يكون منعزلا.

- تخصيص جزء منه للأمن بالطابق السفلي.

- إحداث مستوصف بالطابق الأول.

- الطابق الثاني للتعمير وأشياء أخرى يتم التفكير فيها.

وبخصوص دعم الأمن خلال الفترة الانتدابية الحالية. أريد أن أوجه سؤالاً للسيد الرئيس في هذا المجال. فهل أقدم هذا المجلس الحالي على دعم المصالح الأمنية في مجال من المجالات الإدارية أو اللوجستيكية أم مسائل أخرى. ربما وكما بلغ إلى علي ان طلبوا في مرة من الأوقات خدمة النسخ (فوطوكوي) ولم يحصلوا عليها.

وفي إطار ضرورة إحداث ملحقة للأمن بمنطقة المزار وقصبة، فأنا انتهي إلى منطقة وساكنة المزار وقصبة. فهاتين المنطقتين يجب التفكير فيما وإحداث الأمان بهما وتمكين ساكنتها من الوصول إلى هذه الخدمة قبل مدة من الزمن. وليس بإثارة هذا الموضوع الآن وفي هذه اللحظة/ المرحلة والتخلص عن هذه البناءة خلال هذه السنة الأخيرة من هذه الولاية في الوقت الذي يعرف فيه الأمن ظفرة نوعية بهذه المدينة المنكوبة ويطلب دعماً من جميع الفعاليات. فهذا الإجراء - اي التخلص عن هذه البناءة - سيجعلنا نساهم في تقطيع الجهود الأمنية.

دفعاعي عن إحداث ملحقة أمنية بالمزار وقصبة الطاهر لا يعني عدم توفيره بالمناطق الأخرى، فنحن أبناء مدينة ايت ملول والمناطق كلها بالنسبة اليها شيء واحد. وكان بالأحرى توفير الأمن بمناطق المزار وقصبة الطاهر، سيدى ميمون، اكيا عبو، توهمو منذ ستين. وهنا لابد أن أتوجه بالخدمات الجليلة التي تقدمها المصالح الأمنية والسلطات المحلية على مستوى توفير الأمن بهذه المناطق كما نتوجه لهم بالشكر الجليل في هذا الإطار إلى السلطات الإقليمية والocale و إلى جميع مسؤولي الأمن وجميع رجال الأمن بمختلف مرتبهم وبأماكن تواجدهم واستغالهم.

وبالتالي وجب تدعيم الجانب الأمني وتفويته والزيادة فيه خصوصاً خلال الظروف الاستثنائية التي تعرفها البلاد من جزء جائحة كورونا، وليس التخلص مما هو كائن موجود. فهذه البناءة تعتبر مكتسباً لهذه الجماعة ولا يجب التفريط فيها حتى ولو أحدثنا ملحقة بالمزار ومراكز أخرى للأمن للمناطق التي تفتقر إليها المدينة.

لان المدينة تزيد في التقدم والتطور خصوصاً على مستوى التوسع العمراني والكثافة السكانية وتطور المراكز والوحدات الصناعية والاقتصادية والمهنية وغيرها.

وبناء على ما سبق ألح على إبقاء هذه البناءة للأمن خلال هذه المرحلة وإيقافها كذلك مخصصة للأغراض الإدارية إذا لم يعد الأمن مستقبلاً في حاجة إليها، مع اقتراح تخصيص بعض الأجنحة أو الطوابق الأخرى لأغراض أخرى كالصحة أو التعمير ومرافق أخرى تحتاج إليها هذه المناطق من المدينة.

وختاماً أجدد الشكر من هذا المنبر إلى رئيس الدائرة الأمنية بait ملول ومن خلاله كافة موظفي الأمن ورجال الشرطة والدرارجين والإداريين على الأعمال والخدمات الجليلة والجهودات الجبارية التي يبذلونها على مستوى توفير خدمات الأمن بالمدينة. وأشهد لهم على ذلك. وسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد عبد العالى ازنكسن، النائب السابع للرئيس:** شكرنا السيد الرئيس. بدوري أشكر الأمن على الخدمات التي يقدمها للمدينة في هذا الاتجاه رغم قلة الموارد البشرية. ولكن بعد فتح المفوضية الجديدة لا أرى بدا من الإبقاء على هذه البناءة. فالنداءات التي تقول بعدم وجود الأمان فذلك غير مرتبط بالبناءة، وإنما مرتبط بقلة الموارد البشرية لدى المصالح الأمنية بait ملول. وهذا الشخص الحاصل في الجانب الأمني بالمدينة على مستوى الموارد البشرية يقتضي منا التراجع على جميع الواجهات، المحلية، الإقليمية والجهوية والوطنية. حتى تتتوفر المدينة على تغطية شاملة لا من حيث البناءات ولا من حيث الموارد البشرية واللوجستيكية.

و علاقة بالاعتماد المالي المخصص لهذه البنية فالملاحظ أنه اثناء وضع الميزانية فقد ارتئينا إلى التخفيض في جل فصوص الميزانية وسيكون لها اثر سلبي على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والتنموي على مشاريع الجماعة وعلى خدمات القرب بوجه خاص على تنمية المدينة بشكل عام. فمبلغ 48 مليون سنتيم سنويا ليس بالأمر الهين. فنحن مع الأحسن، ولكن فقط يجب علينا تدبير المسألة بشكل واقعي. فمدينة ايت ملول توفر على بنية/ مقر في المستوى خصص لمفوضية الأمن بait ملول، ونتوجه بالشكر الجليل للمديرية العامة للأمن الوطني والسلطات الإقليمية والمحلية والمنتخبون البرلمانيون والمحليون وجميع من ساهم في إحداث هذه المؤسسة الأمنية بنفوذ تراب هذه المدينة.

٣٦٨

فهذه البناء حاليا شبه مغلقة، تقوم فقط بخدمات شواهد السكنى المتعلقة بالبطائق الوطنية. فأين ستضع شكايفك بها أو الإبلاغ عن شيء ما. فالمصالح تم نقلها إلى المقر الرئيسي لمفوضية الشرطة. والمشكل يكمن في قلة الموارد البشرية ليس بها إلا.

وعليه اطلب من السيد الرئيس الترافع على جميع المستويات من أجل تدعيم المصالح الأمنية لمدينة ايت ملول بالموارد البشرية الكافية على جميع المستويات خاصة وأن الجماعة توفر على العديد من الهوامش تتطلب وجوداً امنياً استعجالياً بالزار، قصبة الطاهر، سيدي ميمون، تمازارت، توهمو وازرو، حي الامل وكل الواجهة الغربية شارع الحسن الثاني بait ملول. فتتواجد أربع رجال الامن بمنطقة ازرو كلها هو عدد ضئيل جداً وغير كاف لاستباب الامن بهذه المنطقة. وعليه فهذه المناطق لابد لها من ملحقات امنية اليوم قبل الغد للأسباب المذكورة اعلاه. وهناك منازل في المستوى المطلوب يمكن لالجامعة كراؤها وتخصيصها كمقرات للحقائب انية ستؤدي الدور المنوط بها على احسن وجه في هذا المجال اكثر من البناء المتواجدة حاليا بشارع الحسن الثاني وبمبالغ مالية اقل.

وعليه فنحن نريد إلغاء عقد الكراء المتعلق بهذه البناء وكراء بنية اخرى تخصص للامن بمنطقة المزار وقصبة الطاهر وهي سيدي ميمون والمناطق المجاورة. وختاماً أجدد الشكر لرجال الامن وللسلطة الإقليمية والمحلية لما يبذلونه من جهود في الميدان الامني والولوج إلى خدماته بمدينة ايت ملول.

السيد عبد الله اورغي، النائب الخامس للرئيس: بالنسبة لنقطة الأمن التي تطرح تساؤلات وإشكالات كثيرة. لابد من التطرق إلى مراحلها منذ دخول مفوضية الشرطة لمدينة ايت ملول. فقبل الشرطة كان الدرك هو الذي يتولى مسؤولية الامن بالمدينة. وكان عدد رجال الدرك المخصصين لهذه الخدمة الأمنية بait ملول يتكون من ستة عناصر وبالتالي فإن هذا العدد غير كاف لتغطية مدينة تبلغ ساكنتها 130 الف نسمة فعلاً كانت عنك في هذا الشأن ملتمسات كثيرة. وترافق عنها السيد النائب البارياني للمنطقة اندماج موجهها مراسلة للسيد وزير الداخلية في هذا الامر توجت بجواب ايجابي ينص على اناول مفوضية في تلك المدة سيتم إحداثها وهي مفوضية الشرطة بالنفوذ الترابي لait ملول وتم في ذلك الوقت فتح ثلاثة مقرات امنية بنفوذ تراب المدينة وليس مقررين. الاول هو المقر الحالي المخصص للامن المتواجد بشارع الحسن الثاني، والثاني بتجزئة القباج والثالث بازرو وبلغت قيمة كراء تلك المقرات منذ تلك الفترة إلى حدود اليوم مليار سنتيم تقريباً. لكن المشكل الذي وقع فيما بعد هو ان البناء التي تم كراؤها بالقباج بهدف الامن خصصت للسكن، كما ان مقر ازرو لم يكن يستغل كثيراً، وكان فقط عبارة عن شبه مقر. لكن المقر الذي عرف نشاطاً كبيراً وكثيراً هم المقر المتواجد بشارع الحسن الثاني. وعلاقة بكراء هذه البناء تكفلت الجماعة ببعض السيارات وأيضاً المكتبيات وتجهيزات التهيئة للمقر بنسبة 100% وكذلك المحروقات وصلت إلى ثمانية اطنان في السنة، وبقي تزويد المصالح الأمنية بالمحروقات منذ بداية مفوضية الشرطة إلى حدود سنة 2017.

لكن الاشكال المطروح اليوم - كما اشار إلى ذلك الاخوان - هو مشكل قلة الموارد البشرية. وليس المقرات ولو كان عددها عشرة، ويجب ان تكون واضحين فرجال الامن يستغلون كلهم بجد ويعانون لأن رجل الامن واحد يقوم بعمل خمس من رجال الامن، وهذا لا يمكن الوصول به إلى النتائج المتواخدة. زيادة على أنه إذا كان هناك حدث وطني في مراكش مثلًا فإن المدينة تكون شبه خالية من رجال الامن.

اذن فعنصرا الامن تقوم بواجهها رغم قلتها ولا يجب لوم العناصر الامنية و ما يجب أن نترافق فيه أغلبية و معارضة هو  
الزيادة في عدد الموارد البشرية اذا كنا نريد استباب الامن وتواجده بالمدينة.

٢٦٦

فالزار منطقة تتوارد بها كثافة سكانية مهمة، كلية الشريعة وعدد كبير من الطلبة، تبلغ نسبتها 30% من ساكنة المدينة.  
ولا يتواجد بها ملحقة امنية، فمن يحرس تلك المدينة ونفس الشيء بالنسبة لمنطقة ازوو فهو منطقة مكتملة الاركان  
(القطب الجامعي، المعهد الزراعي، الكثافة السكانية واشياء اخرى) ويقطن بها حالياً 30% من ساكنة مدينة ايت ملول،  
اذن فمن يحرس هذه الساكنة؟ اذن الإكراه يكمن في قلة الموارد البشرية.

وبالتالي فإن الإبقاء على هذه البناء هكذا هو ضياع للمال العام، وعليه يجب التفكير في بناء بناية الامن. وسيكون هذا  
الإجراء مريح للطرفين الامن والجماعة معا. فمبلغ اربعة ملايين شهرياً ليست بالامر السهل، وكانت السومة الكرايبة وقتها  
مرتفعة جداً، وكان من الممكن ايجاد بناية اخرى قرها وبنفس المواصفات بمبلغ 10 الف درهم، وإذا تقاعستنا في امور  
بناء بناية خاصة بالامن فلن نجد العقار مستقبلاً للقيام بذلك. فالمدينة في توسيع عمراني سريع، والتسبق على العقار هو  
ايضاً يعرف وثيرة سريعة ولابد من اخذ هذين المعكيين بعين الاعتبار في هذا الموضوع. وشكراً سيد الرئيس.  
اذن مداخلتي تقتصر فقط على مناقشة الموارد البشرية والعمل والمطالبة بدعمها لا مناقشة البناءات وما يتعلق بها.  
وشكراً سيد الرئيس.

السيد محمد بكار، النائب الأول للرئيس: اذن نحن تدارسنا في الموضوع، وليس لدينا قرارات بخصوصه.

السيد محمد سولي، مدير المصالح: ما دام هناك تداول فيجب ان يكون هناك تصويت، لأن القانون 113.14 يشير دائماً  
إلى التداول ويعقبه التصويت.

السيد محمد بكار، النائب الأول للرئيس: اذا كانت المسألة هكذا فكان علينا ان نقوم بعملية التصويت على النقطة  
السابقة. ويجب الرجوع إليها فما يسري على هذه النقطة يجب ان يسري على النقطة الاولى ويجب ان تكون واضحين.  
فإذا كان التداول يحتاج إلى تصويت فيجب الرجوع إلى النقطة الاولى للتصويت علمها كذلك.

السيد الوافي لعميمي، عضو المجلس: التداول يحتاج إلى التصويت، ولا نرى مانعاً في الرجوع إلى النقطة السابقة  
لخضاعها للتصويت ايضاً.

حوار السيد محمد بكار، النائب الأول للرئيس: اولاً لا يجب توضيح مسألة مهمة جداً في هذا الاطار. فنحن لسنا ضد  
الامن. وطرح النقطة بجدول الاعمال ليس معناه اتنا ضد الامن. فنحن نتحدث عن المسؤولية تجاه اعمال مهمة تعادل 48  
مليون سنتوا مقابل أداء خدمات بسيطة علماً أن هناك الان مفوضية للأمن من طراز عالي جداً وتعتبر من إحدى  
المفوضيات على المستوى الوطني. ولم يتم إحداثها إلا لمعالجة الاشكاليات الامنية. وإنما كانا نبني تلك المفوضية، تحفظ  
بالبنية الحالية فقط في هذا الاتجاه. ويجب أن تكون صرحاء فوجود البناء لا يعني وجود الامن. وإنما نكتفي بإنشاء  
بناءات للأمن دون موارد بشرية ونذهب إلى حال سبيلنا.

جزاكم الله خيراً، فإننا حين نتحدث عن هذه النقطة فالقرار لا ينطلق من الاهواء. فمن الممكن ان نختلف من ناحية  
تحليلنا للمشكل. ولكن القول بأن تخصص هذه البناءة لمرافق متعددة: الامن، المستوصف، التعمير. فهل هذه المسألة  
مقبولة؟ هذه المسألة غير مقبولة. ومسألة عزل الابواب لا يمكن القيام بها خصوصاً مع تواجد الامن. فقد قمت بزيارة  
ميدانية للبناءة. وعليه يجب أن تكون معقولين وصرحاء، بهذه شهادة تاريخية وهذا قرار تاريخي. وهذا لا يعني اتنا نقل  
من قيمة الامن. ولكن أداء اربعة ملايين سنتيم شهرياً من أجل تواجد اربعة أو خمسة رجال الامن فقط. وعليه فأين  
يوجد لدينا التوسيع الان؟ فيجب ان نستعد لمناطقين القصبة والزار فهاتين الاخيرتين ستعرفان انفجاراً سكانياً حقيقياً  
في المستقبل القريب. فلدينا 550 بقعة بتجزئة تكفي الخير. ولدينا كذلك العديد من العقارات زيادة على ساكنة تلك  
الاحياء والزيادة الكبيرة التي عرفتها كثافتها السكانية. وبالتالي فهي تحتاج إلى تجديد الامن بهما حتى تكون حقيقة نفكر في  
مستقبل تلك البقع بتلك المنطقة. لكن اصعب نقطة حقيقة عندنا فيما يتعلق بالأمن هي منطقة ازوو. لأن هناك شباب

وهناك قطب جامعي ولدي بها حوالي 50 الف من الكثافة السكانية. وتأتي لتقول لي بان اعمل على نقل الامن من البناء  
الحالية إلى بناءة اخرى صغيرة. فهل هذا الكلام معقول؟ وهل هو منطقي؟

**السيد الوافي لعميبي عضو المجلس:** ربما لم تعرف ما قلناه في هذا الصدد سيدي الرئيس.

**السيد محمد بكار، النائب الأول للرئيس:** قلتم لي بأن تقوم بإخلاء المكاتب الاربعة، وتنقل الامن إلى تلك العمارة سعياً  
لنقص تكلفة الكراء بازرو. فازرو تقصصه بناءة كبيرة مماثلة للبنية التي تتتوفر عليها بشارع المسيرة حتى يكون هناك امن  
 حقيقي بالمنطقة. فلدي موقعين امنيين يجب التئي لهما من الان: الأول وهو ازرو للاعتبارات المذكورة سابقاً(القطب  
 الجامعي، الطلبة، الشباب والساكنة) والثاني هو منطقة المزار لنفس المعطيات المذكورة سابقاً ايضاً (الكلية، الكثافة  
 السكانية، عدم وجود ملحقة امنية) وتحسباً ايضاً للاحتجاجات السكانية المتضرر بهذه المنطقة.

**السيد جامع ايت بابا، عضو المجلس:** لقد اعطيتكم سيدى الرئيس اقتراحاً في هذا الاطار.

**السيد محمد بكار، النائب الأول للرئيس:** لقد استمعت إلى جميع المداخلات والإراء و المقترفات و التساؤلات و دونت كل  
 شيء.

**السيد الوافي لعميبي، عضو المجلس:** بخصوص بناءة ازرو بما لم تفهم سيدى الرئيس ما قبل في هذا الصدد. فهناك  
 بناءة كبيرة التي كانت بها مقاطعة السلطة والحالة المدنية، وبجوارها بناءة اخرى تابعة للجماعة. فتلك البنية كاملة  
 السفلي والعلوى تستغل بها حالياً فقد ثلاثة مكاتب. هذه الاخيرة اي المكاتب الثلاثة اذا تم نقلها إلى البنية الاخرى. وتم  
 تخصيصها إلى الامن فسيكون ذلك افضل بالنسبة للأمن خاصة انها تتتوفر على ستة مكاتب.

**السيد محمد بكار، النائب الأول للرئيس:** على اي فأننا اتحدث على ان منطقة ازرو تحتاج إلى بناءة للأمن حتى يكون  
 هناك امن حقيقي. كما اني سمعت انه بجوار المفوضية توجد بها نقطة سوداء فما بالك اذا كانت فارغة. وهذا يعني ان  
 وجود مفوضية يعني انه سيتم حل المشاكل الامنية.

إذن فإذا كنا نتحدث عن منطق تلك البنية فإننا نتحدث عن منطق أمننا نواجه مشكلاً حقيقياً على مستوى الميزانية. كما  
 نواجه أيضاً بنفس الحدة مشكلاً حقيقياً على مستوى الأمن. وهذا الموضوع سبق لنا أن ناقشناه و خلصنا انه إذاً كنا  
 نريد القيام بمسألة الحفاظ عليها فيجب أن نقوم بها على مستوى القصبة والمزار. ويقترح السيد جامع ايت بابا مقترح  
 مهم و مقبول والرامي إلى إبراء بنايتين يتم تخصيصها للأمن الأولى على شارع الحسن الثاني والثانية بمنطقة المزار. ويمكن  
 إحداث بناءة ثالثة على مستوى توهمو بهذا الشارع أيضاً. وبالتالي يمكن أن يحدث ثلاثة بنايات  
 حقيقة للأمن مقام بناءة واحدة. ويجب أن تكون لدينا جرأة حقيقة تعالج هذه المشاكل.

**السيد جامع ايت بابا، عضو المجلس:** ذلك اقتراحتنا سيدى الرئيس. وهو توجّهنا في هذا الاطار.

**السيد الوافي لعميبي، عضو المجلس:** نحن جزأكم الله سيدى الرئيس، حينما نقول مناطق القصبة والمزار وسيدي ميمون  
 بذلك يعني توهمو البحرينية كذلك. فنحن نريد أن يكون حي سيدى ميمون هو المركز وهو المعنى بإحداث البنية الأمنية  
 به. فإذا تم إحداث بناءة أمنية بتوهمو على مستوى شارع محمد السادس وتم ترك / إخلاء بمنطقة تمازارت، المسيرة،  
 الصفا. كذلك غير مقبول. فتوهمو تعتبر الحدود مع القليعة، وهل نحن سنقوم بالأمن بالمناطق التابعة للدرك الملكي.  
 فالمنطق هو أن تبقى هذه البنية المخصصة للأمن بمكانتها وأن تخصص للمناطق التالية: دوار العرب، حي بطاح، المسيرة،  
 الصفا والهدى. فهذا مجمع كبير من السكان وتركه دون امن مسألة غير معقولة وغير منطقية. وهذه المناطق تعنى  
 مقاطعة حضرية أولى بكاملها. تضم حوالي 50 نسمة. وترك هذا الكم الهائل من السكان دون امن مقابل عدم اداء المال.  
 والمالي هو مال المواطن كذلك امر غير مقبول. فماذا تشكل اربعة ملايين شهرياً وسط 12 مليون سنتيم التي ندبرها سنوياً

اذا كانت تعنى بتوفير الامن للمواطنين؟ فالانسان الذي قد يتعرض ابنه او بنته للوفاة بسبب عدم توفر الامن فهو الذي سيحس بمرارة ذلك وبضرورة وجود امن و توفيره للساكنة . وشكرا سيدى الرئيس .

**السيد احمد كردوس، رئيس الدائرة الحضرية لابت ملول:** باسم الله الرحمن الرحيم. استمعنا كسلطة محلية لمداخلاتكم وهي نقطة واردة من السيد العامل في إطار رسالة عاملية باعتباره المسؤول الأمني الأول في الإقليم. وأحبذ أن السيد العامل المسؤول الأمني الأول بالإقليم والسيد والي الأمن باكادير يقولان بأن ذلك المقر لا يمكن التفريط فيه . فهذه العبارة "لا يمكن التفريط فيه " هي أمنيا لها دلالة و مغزى هامين. وربما يظهر من هذا أن الانسان العادي يظهر له أن ذلك المقر ، خصص في الأيام الأخيرة للشواهد، لكن مستقبلا يمكن استغلاله و توظيفه فيما يتعلق بالموارد البشرية التابعة للام ناو في اطار منظومة أمنية اخرى.

ذلك أن ورود تلك العبارة توجي بأن السيد والي الأمن باكادير له تفكير وبدائل اخرى... ونحن لا يمكن لنا الدخول في هذه التفاصيل. وليس بهذه الطريقة تناقض مثل هذه الامور الأمنية، فالامن لا يقدر بثمن. فالميزانية الجماعية بها ملايين الدراهم وناتي الان لنزيد ان نتحاسب مع المنظومة الأمنية في اطار مبلغ هزيل (02 فرنك). فالامن لا يقدر بثمن. فبالنسبة للمطالبة بتدعم الامن بالموارد البشرية بالمدينة فهذا مسألة و أمر مقبول.

فاذكر خلال شهر مارس اثناء ظهور جائحة كورونا - فترة الحجر الصحي - فمن الذي تواجد في الميدان رغم قلتهم؟ إنها المصالح الأمنية التي تواجدت بالميدان، والكل لازم منزله. ونأتي الان لنتحاسب معهم ونقول بأن أربعة ملايين سنتيم و430 ريالا وهو سعر غال و مرتفع على ميزانية الجماعة، ونحن سنقوم بقراءة مقر لكم، كما لوأننا سنتحدث عن إحداث مصلحة للكلاب الضالة. ولا يمكن لنا أن نتفاوض حول المنظومة الأمنية جزاكم الله خيرا، فالامن لا يقدر بثمن . إن تدبير مثل هذه المواضيع فإنها تدبر خطوة خطوة، وليس كأننا سنقوم بإفراغ مصلحة لرفع الأسعار. وهذا المقر - يقول فيه والي الامن المسؤول الإقليبي- عن الامن أن هذا المكان "لا يجب التفريط فيه" فرسالة السيد العامل لها مغزى أمني لا تستحضره حاليا وإنما هو مغزى أمني مستقبلي. فالتداول حول النقطة يروم الى أن يقوم مجلسكم الموقر إلى الإبقاء على هذا المقر. وتأتون الآن وتقولون بأننا مع فسخ العقدة... كما أنكم تعانون مصلحة التزيين او مصلحة كذا.

فالمجلس الجماعي يتدخل أمنيا بطرق مباشرة و بطرق غير مباشرة على مستوى الامن. فمسألة جمع النفايات المتعلقة بالساكنة،فذلك يعتبر أمنا، وتوفير الإنارة العمومية تعتبر أمنا كذلك، ووجود طريق عمومي او عمود للإنارة العمومية بدون إنارة، فذلك يعني قلة الامن. وجود حفر بالطرق العمومية يسقط فيها أبناؤنا تعني قلة الامن وإصلاحها يعني توفيره.

اما القول بأن وراء مفوضية الامن بازرو يتواجد بها بعض الأشخاص مثلا، فالامر يعني مثلاً تواجد قمامنة للإزالء أمام مقر الجماعة ولم يتم إفراغها.

إن المنظومة الأمنية جزاكم الله خيرا ما هكذا تناقض! فالمؤولين الأمنيين يقولون بأنه لا يمكن التفريط في ذلك المقر، وهي ليست عبارة اتيت بها من عندي، و الرسالة كما هي مكتوبة هي الإبقاء، ثم نأتي لنقول بأن التقييم حول هذا الموضوع هل هو ام ليس أمني؟ فليس هكذا يتم تقييم الامن، فانتم ترون او أنتي كمواطن عادي ارى فقط مسألة الشواهد، فمن قال لي أنه خصص فقط لذلك؟ فمصالح الامن عديدة هناك مصلحة شرطة السير، حوادث السير وهناك امور اخرى. وبالتالي فالامور لا تعالج بهذه الطريقة. فمن الممكن تدبير الامور بتوفير مقر اخر يليق بمصالح الامنية بنفس المكان وأن تكون المصالح الأمنية موافقة على ذلك. لكننا نقول لا، ذهبنا إلى القول بأننا سنكتري بنايتين او بذل ذلك وبنفس المبلغ او أقل. ومن قال لك بأن هذا الكلام أمنيا هو إيجابي و صالح بالنسبة لي، ونحن نتحدث هنا أمنيا.

اذن لماذا هذا المقر مرتفع ماديا و مقابل ماذا؟ هل يعني ذلك انه مغلق، طيب نحن متفقون على كونه مغلق، لكنني اقول ليس مغلق.اذن فبالنسبة لهذه النقطة جزاكم الله، فأنا أقول لكم بأن المصالح الأمنية فهي على دراية بالأسباب التي دفعتها للبقاء على هذا المقر. ربما أنهم لا يتحدثون عن اليوم، ربما يتحدثون عن مستقبلا. وربما سيتم تخصيصها إلى مسائل أخرى أثناء تدعيم المصالح الأمنية بالموارد البشرية، و مسائل أخرى. فالمقر المتواجد بموقع استراتيجي و هو مهم

بالنسبة للمصالح الأمنية في منظورهم. وتقترن بهن مقررات أخرى بالزنقة كذا أو زنقة كذا، هل سيلعبون "الكارطا" هناك؟ فماذا سيعملون هناك؟ فالمصالح الأمنية هي التي ستقتصر الأماكن والواقع الذي تصلح لأن تخصص كمقررات أمنية أم لا؟ كمسؤل أمني أتحدث أيضاً من هذا المنظور.

وللإشارة، فأثناء إرجاع الميزانية من طرف السيد العامل تم إرفاقها بمقترنات، لكن تم الإبقاء على هذا الفصل اي الاعتماد المخصص لهذه البنية ولم يطرحها موضوعاً للنقاش لأنها لا تقدر بثمن. ويمكن الحديث عن بعض الفصول الأخرى كالحفلات مثلًا. أما حينما يتعلق الأمر بالمسائل الأمنية فذلك لا يمكن، والحديث عنه يعتبر كأنما تتحدث لي عن الأمان الداخلي والأمن الخارجي.

اما بخصوص تقسيم البنية أفقياً وعمودياً - مع كامل احتراماتي لرأي السيد الوافي لعمي - وإحداث مصالح أخرى بها فكل من السيد العامل والسيد والي الأمن يقولان بأن هذا المقر "لا يجب التفريط فيه" واطلب منكم جزاكم الله خيراً أن لا تتم مقاربة هذا الموضوع بهذا الشكل. كما أريد أن أطرق إلى عبارة أحد المتدخلين التي وردت فيها عبارة "مع فسخه" فيجب الأخذ بعين الاعتبار المقارة الأمنية في الموضوع. فهناك مخطط أمني لدى المصالح الأمنية تجاه تلك البنية - أنا لا أعلمها- لكن نقط عبارة "لا يمكن التفريط فيه" والإبقاء على هذا المقر لها دلالات وأبعاد مهمة وكبيرة. كما أن مسألة الترشيد في الميزانية مسألة هامة، وعلاقة بذلك فيمكن الإشارة إلى أن تلك البنية فقد تم كراؤها بهذا المبلغ منذ سنة 2006 اي قبل 15 سنة. فإذا كانت السوممة الكلائية مرتفعة ستكون مرتفعة خلال ذلك الوقت اي خلال سنة 2006. أما الآن فهذا المبلغ غير مرتفع. إذ فهل من المعقول أن نقييم مادياً - واعني هذا المبلغ الذي هو أربعة ملايين ستة - هذا المقر مقابل ما يقوم به من خدمات أمنية.

وأريد إخباركم بأنني تلقيت العديد من التساؤلات حول التخلی عن هذا المقر مباشرة وغير مباشرة عن طريق المراسلات من طرف بعض الساکنة وجمعيات المجتمع المدني يتلمسون فيها الإبقاء على هذا المقر. وبالتالي فيجب تدبير هذا الموضوع بشكل منطقي، وأريد أن أثير انتباهم من جديد إلى أن عبارة "لا يمكن التفريط فيه ولا بقاء على هذا المقر" عبارة واضحة في هذا الإطار. واستسمح على هذه الإطالة و السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ملاحظة: ((في هذه الأثناء تداخلت كلمات السادة الأعضاء وأصبح الكل يتتحدث فهناك من طالب بالتصويت والإبقاء على البنية كمقر للأمن، وهناك من طلب الإكتفاء بالتداول دون التصويت حول هذه النقطة)).

السيد الوافي لعمي، عضو المجلس: إذا تم التخلی عن تلك البنية فاقسم بالله العظيم أن أقوم بوقفة احتجاجية لمدة سنة. فهذه المسألة غير معقولة. فالذي قال بأن الأمن غير موجود. فالأمن موجود ولا بد منه. ونحن نطالب بالأمن وبنيات تخصص للأمن وبتدعيم الأمن لأنه انشأ خدمة لمصلحة المواطنين.

السيد محمد بكار، النائب الأول للرئيس: نشكركم على صبركم إلى هذا الوقت، وهذه النقطة سنتركها إلى دورة أخرى آنذاك نتخذ القرار الذي ترونوه مناسباً في شأنها.

السيد الوافي لعمي، عضو المجلس: على أي نقطة تتحدث هل النقطة المتعلقة بهذه البنية. لماذا سنتركها إلى دورة أخرى؟ يجب إخضاعها للتصويت.

السيد محمد بكار، النائب الأول للرئيس: إذا كنا سنخضع هذه النقطة للتصويت، فيجب الرجوع إلى النقطة السابقة وإخضاعها أيضاً للتصويت.

السيد الوافي لعمي، عضو المجلس: فليكن ذلك، وإخضاع النقطتين مع للتصويت. فهل سرّهن نحن مصالح 200 ألف مواطن بموضوع يهم شخصاً واحداً. إذن فلتقوموا بالتصويت عليهمما اذن معاً. وهذا الموضوع أي موضوع الأمن ليس

**كموضوع النقطة السابقة. فكيف يمكن أن يكونا سيان سيدي الرئيس ولديكم الحق سيدي الرئيس أن تقولوا أنها مسيان.**

٣٦٦٦

**السيد محمد بكار، النائب الأول للرئيس: أنا لم أقل هذا الكلام.**

**السيد الوافي لعميبي، عضو المجلس:** قلن أن نؤجل هذه النقطة، او نصوت عليهم معاً. بمعنى انك تقارن هذه النقطة مع النقطة السابقة. و مصالح 200 ألف مواطن بait ملول نقارنها مع مصالح شخص واحد.

**السيد محمد بكار، النائب الأول للرئيس:** انك السيد الوافي قلت لي بأننا نتداول في هذه النقطة. و التداول هو التداول ولا يعني التصويت.

**السيد الوافي لعميبي، عضو المجلس:** أنا ناديت بالتصويت أثناء نهاية مناقشة النقطة السابقة. ولا يعقل أن أناقش لمدة أربع ساعات وأخرج دون تصويت.

**السيد ابراهيم الدباغ، عضو المجلس:** في الكثير من الحالات خلال الدورات السابقة، قمنا بالتداول و نصل إلى التصويت ويجب الاحتكام للقانون في هذا الصدد حتى لا نضيع الوقت.

**السيد محمد بكار، النائب الأول لرئيس المجلس:** خلال النقطة السابقة - أذكركم السيد الوافي - إننا وقفنا عملية التصويت، ووصلنا عند صياغة النقطة. و تم الاحتجاج على الصياغة من طرفكم. و قلتم بأن النتيجة هي التداول. و نحن الان بصدد نفس الصياغة تم التداول نقطة أخرى. فلو اختلفت الصياغة لكان الموقف مغايراً للموقف السابق. إذن فصيغة النقطة السابقة هي : التداول حول التعويض عن الضرر الناتج عن الإغلاق الجزئي لسوق ايت ملول وسوق السبـت اركانة لفائدة شركة خاصة. ولكنـا أخذنا برأكم ولم نلـجـا إلى التصويـت.

**السيد الوافي لعميبي، عضو المجلس:** ذلك لأن دفتر التحملات غير موجود.

**السيد محمد بكار، النائب الأول للرئيس:** فيما يتعلق بالنقطة السابقة المتعلقة بالتصويت على هذا الضـرـرـ. لكنـكم قلـتم لاـ. لـمـ المسـأـلةـ فيهاـ تـداـولـ فـقـطـ. وـ التـداـولـ لاـ تـخـضـعـ لـلـتـصـوـيـتـ.

**السيد الوافي لعميبي، عضو المجلس:** أنا - والله العظيم - سيدي الرئيس لم أقل بذلك. وإنما طلبت إخضاع النقطة للتصويت.

**السيد محمد بكار، النائب الأول للرئيس:** إذا لم تقلـهاـ اـنتـ، فقدـ قالـهاـ المجلسـ. وـ قالـ بـأنـ النـقطـةـ فيهاـ تـداـولـ وبـالتـالـيـ فـلنـ يكونـ فيهاـ قـرـارـ.

**ملـاحـظـةـ:** (( في هذه الأثنـاءـ هـنـاكـ ثـنـائـيـاتـ كـثـيرـةـ مـتـدـاخـلـةـ حـوـلـ التـصـوـيـتـ عـلـىـ هـذـهـ النـقطـةـ اـمـ لاـ؟ وـ مـدـىـ قـانـونـيـتـهاـ، وـ غالـبـيـةـ الأـعـضـاءـ يـتـكـلـمـونـ لـتـبـارـ موـاـفـقـهـمـ فـيـ اـنـ وـاحـدـ. وـ بـالتـالـيـ فـلاـ يـمـكـنـ فـرـزـ تـلـكـ الـأـرـاءـ وـسـطـ تـلـكـ السـجـالـاتـ الـتـيـ تـتـحـدـثـ عـنـ التـصـوـيـتـ عـنـ هـذـهـ النـقطـةـ اـمـ لاـ))

**السيد عبد الله اوريغي، النائب الخامس للرئيس:** كانت الجلسة هادئة وكان النقاش هادئ أيضاً. لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار أولاً الحالة الصحية للبعض كما يجب الأخذ بعين الاعتبار أننا استغرقنا مدة طويلة في إطار هذه الجلسة. على أي كان الاتجاه في إطار النقطة سائر نحو التصويت بعد التداول ونهاية المناقشة. لكن تدخل السيد عادل المرابط في إطار نقطة نظام. فالنقطة غير معنية بالتصويت لأن فيها تداول، والتداول ليس فيه مصادقة. وفعلاً انتظر الرئيس مدة عشرون دقيقة تقريباً وهو يناقش هذا الأمر. وفي الأخير خلص إلى الإكتفاء بالتداول في إطار هذه النقطة، وترك الجسم فيها إلى دورة مقبلة.

السيد الوافي لعميمي، عضو المجلس: ولكن لا يجب أن نعمم هذا الإجراء على جميع النقطة. فتلك النقطة ليست مثل هذه النقطة التي نحن بصددها الآن خصوصا وأنها لهم الأمان. فالقانون واحد وأنا أطلب التصويت على هذه النقطة.

367

السيد محمد بكار، النائب الأول للرئيس: أولاً مسألة الأمان لهم الجميع والمقر/ البناء ما زالت في مكانها وللعرض التي خصصت له. أما القرار فهو اتخاذ الآمن أم لم تتخذ، فلدينا الوقت لكي نتخذ مستقبلا. وسنستدرك صياغة جدول الأعمال المقبل في إطار هذه النقطة بتغيير صياغة التداول واعتماد الصيغة التي تدل وتؤكد على التصويت لفظاً ومعنى.

السيد الوافي لعميمي، عضو المجلس: نحن نريد من مدير المصالح أن يعطينا الفتوى القانونية بخصوص هذا الإشكال. حول هذا النزاع حول هذه النقطة فأنا جاهل ولم أقرأ. وأريد فتوى في الموضوع من السيد مدير المصالح.

السيد محمد بكار، النائب الأول للرئيس: لقد أنهينا هذا الموضوع، ونختم هذه الجلسة بتلاوة برقية ولاء وإخلاص المرفوعة للسيدة العالية بالله أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس نصره الله. فليفضل السيد مصطفى بومهاوت كاتب الجلسة مشكورا.

رئيس المجلس

كاتب الجلسة

محمد بكار  
Mohamed BEKAR  
نائب الأول للرئيس  
Vice President  
جامعة الأولى لتنمية المجتمع  
Community University

مصطفى بومهاوت





جماعة آيت ملول  
4-25-14-1 Commune Ait Melloul

٣٦٦٨

المملكة المغربية  
وزارة الداخلية  
ولاية جهة سوس ماسة  
عمالة آنزاكان آيت ملول  
الدائرة الحضرية لآيت ملول  
جماعة آيت ملول  
مديرية المصالح  
كتابة المجلس

رئيس المجلس الجماعي لآيت ملول  
إلى السيد : مستشار صاحب الجلاله  
الديوان الملكي - الرباط

**الموضوع:** برقيه ولاء وإخلاص مرفوعة إلى السدة العالية بالله أمير المؤمنين صاحب الجلاله والمهابة  
الملك محمد السادس أدام الله نصره وعزه.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد :

على إثر انتهاء أشغال الدورة الاستثنائية للمجلس الجماعي لآيت ملول، المنعقدة يوم الأربعاء 30 دجنبر 2020،  
يتشرف رئيس مجلس جماعة آيت ملول أصالة عن نفسه ونيابة عن باقي أعضاء المجلس وكافة ساكنة المدينة، أن  
يرفع إلى السدة العالية بالله، مولانا جلاله الملك محمد السادس دام له النصر والتمكين، آيات ولائنا وإخلاصنا،  
وتشيئنا الدائم بالعرش العلوى المجيد، مواصلين السير وراء عاهلنا المفدى للرقي بمغربينا الحبيب، باذلين الغالي  
والنفيس في سبيل الحفاظ على وحدتنا الترابية والدفاع عن مقدساتنا الثابتة.

وإننا نغتنم هذه المناسبة لنجدد لكم آيات البيعة والإخلاص والتجند الدائم وراءكم لبناء نموذج تنموى  
مغربي جديد والدفاع عن ثوابت المملكة.

أدام الله مولانا المنصور بالله وحقق على يديه ما يصبو إليه شعبه من رفعة وتقدير وازدهار وافرعيته بولي  
عهده الأمير مولاي الحسن وصنهو السعيد الأمير مولاي رشيد وسائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة.  
انه سميع مجيب. والسلام على المقام العالى بالله.

حرر بآيت ملول في : يوم الأربعاء ١٥ جمادى الأولى ١٤٤٢ هـ  
الموافق ل 30 دجنبر 2020 ميلادية.

الأمضاء:

رئيس مجلس جماعة آيت ملول.  
**محمد بکنار**  
Mohamed BEKAR  
النائب الأول للرئيس  
1<sup>st</sup> Vice President  
جماعة آيت ملول  
Commune d'Ait Melloul

المحتوى:

الصفحة	الموضوع
8-1	<u>الورقة الحافظة: جلسة فريدة</u>
20-9	<u>النقطة الثانية: الدراسة والتصويت على مشروع ملحق اتفاقية الشراكة لدعم المركز الإستثفائي الإقليمي بإنزكان.</u>
31-21	<u>النقطة الرابعة: إغفال الحساب الخصوصي المتعلق بمبادرة المحلية للتنمية البشرية، تبعاً للإرسالية العاملية عدد 4137 بتاريخ 04 ديسمبر 2020 والمسجلة بالجامعة تحت عدد 10051 بتاريخ 04 ديسمبر 2020.</u>
45-32	<u>النقطة الأولى: التداول حول التعويض عن الضرر الناتج عن الإغلاق الجزئي لسوق أيت ملول وسوق السبت اركانة لفائدة شركة خاصة.</u>
60-46	<u>النقطة الثالثة: التداول حول كراء البناء المخصصة لمقر مفوضية الشرطة السابق بait ملول.</u>
61	<u>برقية الولاء</u>
62	<u>المحتوى</u>

3670